جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ معاصر

الموضوع

موقف المعسكر الشرقي في دعم الثورة الجزائرية

يوغسلافيا – تشكوسلوفاكيا أنموذجا (1954 – 1962)

إعداد الطالبة:

-كعبوش أمينة

إشراف الدكتور:

-مريقي بوبكر

السنة الجامعية

2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٩
سورة داود
١٤

شكر والعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل.

قد مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق والصعوبات، ومع ذلك حاولنا أن نتخطاها بثبات وبفضل من الله تعالى.

فلذلك نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا.

وبعد شكر الله عز وجل نتقدم بجزيل الشكر إلى والداي الكريمين اللذين أعانوني وشجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل بوبكر مريقي الذي كان مشرفا على عملنا هذا، كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل بكل فرح وسرور.

ونتوجه بجميل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل.

وندعو الله أن يوفقنا لما فيه الخير في ديننا ودنيانا، وفي الأخير نرسل عبارات العرفان والامتنان والسلام وحسن الختام.

الإهداء:

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ ربِّ الْعَالَمِينَ﴿10﴾

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر ،فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

أهدي هذا النجاح الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من أحمل اسمه بكل فخر الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم بعد فضل الله على ما أنا فيه الى أبي الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه **_أبي الغالي بن عيسى حفظه الله_**

واهدي ثمرة جهدي الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها والتي صنعت مني فتاة طموحة تعشق التحديات قدوتي الأولى التي منها تعرفت على القوة والثقة بالنفس لمن رضاها يخلق لي التوفيق **_أمي الغالية زهراء حفظها الله_**

الى من بهم أكبر وعليهم اعتمد ومن بوجودهم اكتسي قوة ومحبة لا حدود لها والى من عرفت معهم معنى الحياة **_فاطمة، عمار_عبد المالك_بشرى_محمد_فتح الله_**

الى رمز الفداء الى العظيمة فلسطين الى من زكوا بدمائهم في سبيل الأرض المباركة الى شهداء فلسطين...الى غزة العزة.

وأخيرا الشكر موصول لنفسي على الصبر والعزيمة والإصرار ها أنا أختم كل ما مررت به بفخر ونجاح ، الحمد لله ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله ***"فالحمد لله"*** .

أمينة

- قائمة الاختصارات:

الاختصارات	الكلمات
ج	الجزء
ط	الطبعة
تر	ترجمة
تق	تقديم
ص	الصفحة
ع	العدد
د ط	دون طبعة
د س	دون سنة
مج	مجلد
ح ع 2	الحرب العالمية الثانية

مقدمة

مـــقدمـــة:

احتلت الثورة الجزائرية قائمة الثورات العالمية فكانت مثالا يحتذى به في العديد من الحركات التحررية التي كانت تعاني من الاستعمار بكل أنواعه، ولولا اندلاع الثورة التحريرية عام 1954 لما كانت القضية الجزائرية لها اهتمام إقليمي ودولي فالمجموعة التي فجرت الثورة كانت على علم بالظروف الحاصلة في العالم وما كانت تحمله من تأثيرات إيجابية وسلبية على استمرارية الثورة.

فعلى المستوى الإقليمي تعد ثورة نوفمبر أهم ثورة عرفها الوطن العربي لأن بفضلها استرجعت الشعوب العربية أملها في الحرية بعد أن أصابها اليأس من مواجهة العدو الصهيوني الغاشم المدعم من طرف الغرب برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، أما على المستوى الدولي فقد اندلعت الثورة الجزائرية في وقت شهد فيه العالم صراعات إيديولوجية بين المعسكرين الشرقي والغربي، رغم حالة الانفراج الدولي التي بدأت تظهر بعد وفاة ستالين والذي عرف بالتعايش السلمي.

فتمكنت جبهة التحرير الوطني بفضل جهودها الى إنشاء علاقات دولية للتأثير على الحكومة الفرنسية والاستحواذ على مساحة أكبر في الساحة الدولية، كل ذلك من أجل إسقاط ادعاءات فرنسا التاريخية (الجزائر–فرنسية) التي تقزم من شأن الثورة الجزائرية، فعملت جبهة التحرير على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية (الأمم المتحدة) وضمها الى الدول ذات السيادة، رغم الصعوبات التي واجهتها والتي زرعها العدو الفرنسي من خلال التظليل الإعلامي ومحاصرة قيادات الثورة وتحريض الدول على الجزائر للحد من نشاطها، لكن رغم ذلك لم تنجح فرنسا في ذلك واستطاعت جبهة التحرير الوطني والحكومة الجزائرية المؤقتة أن تهزم فرنسا في هيئة الأمم المتحدة.

رأت الحكومة المؤقتة في هيئة الأمم المتحدة الدعم الواضح من بلدان المعسكر الاشتراكي ودعمها للحركات التحررية، فسعت الى إنشاء علاقات جيدة مع هذه البلدان وكسب دعمها المادي والمعنوي للثورة الجزائرية.

أهمية الموضوع:

حيث تكمن اهمية دراسة هذا الموضوع على طيعة العلاقات القائمة بين الجزائر ودول المعسكر الشرقي آنذاك ومواقفهم اتجاهها سواء في المحافل الدولية او من خلال ما قدمته هذه الدول من دعم.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

-الميل الشخصي الى دراسة هذا الموضوع، ورغبتنا في معرفة واقع القضية الجزائرية لدى المعسكر الشرقي.

-ميولنا لهذه الدراسة انطلقت على مبدا اهمية الثورة الجزائرية وهدفها تحقيق الاستقلال.

الأسباب الموضوعية:

-معرفة النشاط السياسي والدبلوماسي للثورة الجزائرية.

-هذا الموضوع له أهمية كبيرة في تاريخ الجزائر خاصة من جانبنا تدويل القضية الجزائرية في الساحة العالمية عامة وفي دول المعسكر الاشتراكي خاصة.

-توضيح الوسائل التي ساعدت في نجاح الثورة من خلال الدور الفعال المقدم في جميع المجالات من خلال المجهودات الخارجية.

-معرفة تطور القضية الجزائرية من خلال المؤتمرات وهيئة الأمم المتحدة.

-التعرف على موقف دول المعسكر الشرقي من الثورة التحريرية.

إشكاليـــة الدراسة:

لقد تمكنت الثورة الجزائرية من أن تثبت جدارتها وقدرتها على مواجهة وضرب العدو الفرنسي سواء سياسيا أو ديبلوماسيا في العديد من المناسبات الدولية، ومن كسب تأييد وتضامن بلدان العالم عامة

والمعسكر الاشتراكي خاصة لدعمه للحركات التحررية حول العالم، ودعم الثورة الجزائرية خاصة سواء ماديا أو معنويا أو سياسيا أو عسكريا، وأمام هذا الصدى الكبير والدعم المتوالي من بلدان المعسكر الشرقي ارتأينا الى طرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل مواقف المعسكر الشرقي ودعمه للثورة الجزائرية1952-1962؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية طرحنا بعض التساؤلات الفرعية:

-ما هي الظروف المحلية التي كانت تعيشها الجزائر قبيل اندلاع الثورة؟ وما هي الظروف الدولية السائدة آنذاك؟

-كيف تم التحضير للثورة؟ وكيفية اندلاعها؟

-كيف استطاعت جبهة التحرير الوطني التعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها في المحافل الدولية؟

-فيما تمثل موقف ودعم المعسكر الاشتراكي للثورة؟

-ماهي مواقف ودعم يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا للثورة الجزائرية؟

مناهج الموضوع:

للإجابة على هذه التساؤلات، وبغرض الوصول الى الحقائق التاريخية والإلمام بجوانب الموضوع اعتمدنا على:

المنهج الوصفي: يعتبر من أهم المناهج المعتمد عليها في وصف الاحداث التاريخية بتقديم إحصائيات عن المساعدات التي قدمتها دول المعسكر الشرقي لدعم الثورة خاصة في الجانب المادي، ووصف أحداث اعتراف هاته الدول بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المنهج التاريخي: اعتمدنا من خلاله على رصد الأحداث وترتيب الأحداث حسب كرونولجيتها خاصة أن الموضوع تاريخي وكل حدث كان له وقائع تاريخية.

خطة الموضوع:

من خلال ما توفر لدينا من مصادر ومراجع حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة حول الموضوع المعنون ب: **"موقف المعسكر الشرقي من الثورة الجزائرية يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا "أنموذجا" 1954-1962** قسمنا الموضوع إلى ثلاث فصول يندرج تحت الفصل الأول والثاني ثلاث مباحث أما الفصل الثالث ينقسم الى مبحثين على النحو التالي:

تناولنا في الفصل الأول أهم الظروف الداخلية والخارجية لاندلاع الثورة التحريرية ومرحلة التحضير لها، كما تطرقنا الى تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

أما الفصل الثاني أشرنا فيه إلى موقف ودعم المعسكر الشرقي للثورة الجزائرية.

وخصصنا الفصل الثالث الى موقف ودعم كل من يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا للثورة الجزائرية.

أهم الدراسات التي اعتمدنا عليها:

-**جريدة المجاهد:** التي تعتبر مصدرا هاما وهي اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني حيث استشهدنا منها بشكل كبير في مختلف مراحل البحث.

-**محمد بوضياف:** التحضير لأول نوفمبر1954، يعتبر مصدر هام، كونه أحد مفجري الثورة.

-**محمد أزغيدي لحسن:** مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، حيث ساعدنا كثيرا في معرفة أوضاع الجزائر عشية الثورة والتحضيرات الخاصة بها.

-**أحمد بن فليس:** السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954_1962.

-**إسماعيل ديش:** السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954_1962.

من المراجع التي استفدنا منها في دراسة الموضوع.

-**مريم صغير:** المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954_1962 يعد من الدراسات النادرة التي كتبت عن الموضوع.

صعوبات الدراسة:

اعترضت طريقنا في سبيل انجاز هذه الدراسة عدة صعوبات أهمها:

-أن المصادر والمراجع العملية تطرقت للموضوع بشكل مختصر، إذ أنها لم تعالج بدقة تفاصيل علاقة الثورة ببلدان المعسكر الشرقي.

-ندرة وجود دراسات سابقة عن الموضوع.

-تداول معظم المراجع لنفس المعلومات.

بالرغم من الصعوبات التي أسلفنا ذكرها إلا أننا حاولنا قدر الإمكان تغطية الجوانب المهمة للدراسة ويبقى الباب مفتوحا أمام الباحثين للتعمق أكثر في هذا الموضوع.

الفصل الأول

المبحث الأول: الظروف العامة لاندلاع الثورة التحريرية

المبحث الثاني: اندلاع الثورة التحريرية

المبحث الثالث: تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

- **تـــمهيد:**

من الجلي أن الثورة لا تأتي من عدم اذ تعتبر رد فعل وطني للاستعمار، وهي بمثابة نتيجة لظروف عاشتها الشعوب الخاضعة للاستعمار الأجنبي بكل أنواعه، والجزائر إحدى تلك الأوطان؛ فكانت ثورتها نتيجة حتمية للأوضاع الداخلية التي شهدتها من قمع واضطهاد من قبل المستعمر الفرنسي وكذا نتيجة للأوضاع الخارجية أبرزها الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي.

كان تفجير الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 رد فعل حتمي على الاستدمار الفرنسي، للمطالبة برحيله والاعتراف بالسيادة الجزائرية وحق الشعب في تقرير مصيره، وما شجع على ذلك ظهور منظمات دولية تسعى لحفظ السلام والأمن العالميين، وكان للجزائر نصيب للتعريف بالقضية الجزائرية في منظمة هيئة الأمم المتحدة، وسنتطرق في فصلنا هذا الى التعرف على الظروف العامة لاندلاع الثورة وتدويل القضية الجزائرية.

- **المبحث الأول: الظروف العامة لاندلاع الثورة التحريرية:**

أولا: الظروف الداخلية:

01- الظروف السياسية:

تعد سنة 1945 سنة محورية اذ كان العالم يحتفل بنهاية الحرب العالمية الثانية، قامت مظاهرات 08 ماي في الجزائر ورفع فيها العلم الجزائري لأول مرة احتفالا بنهاية الحرب العالمية الثانية من جهة وتذكير فرنسا بوعودها من جهة أخرى حيث شاركت فيها مختلف الشرائح الشعبية، فتحولت المظاهرات إلى مجازر وحشية راح ضحيتها 45 الف شهيد، كانت هذه المأساة بداية النهاية والتي صنعت جيلا جديدا يحمل في عاتقه تفجير الثورة[1]، والايمان بفكرة أن الاستعمار لا يمكن أن يقاوم إلا بالوسائل الثورية[2]، ومن أهم الشخصيات التي مثلت الاتجاه

[1]- أمال شلبي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1956)** ، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 17 - 18.

[2]- محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، دار النعمان، الجزائر، ط 02، 2011، ص 13.

الإدماجي الدكتور فرحات عباس[1] والذي أثرت فيه مجازر 08 ماي، وكانت منعطفا حاسما نحو قناعات جديدة، ويظهر ذلك من خلال كتابه ليل الاستعمار الذي جاء فيه **"وفيما يخص نفسي فقد قضيت بصفة نهائية على ما يسمونه سياسة الادماج الرامية الى المساواة في الحقوق فليس كافية في حد ذاتها بل يجب تكميلها بالفكرة الوطنية المدرجة في نطاق الوطنية الجزائرية والجنسية الجزائرية..... مالي أنكر حقيقة ناصعة وضوح الشمس في رونق الضحى"**، وخلاصة القول إن مجازر 08 ماي أدت الى اتفاق جميع الزعماء الوطنيين على هدف واحد وهو الاستقلال[2]، فتم عقد مؤتمر 1947، بحضور مصالي الحاج وأنشأ منظمة شرعية (**MTLD**) حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهي حركة سياسية شرعية للاشتراك في الانتخابات الفرنسية[3]، وقرر مقابل ذلك إقامة منظمة خاصة (**OS**) ذات طابع شبه عسكري هدفها الإعداد للعمل المسلح[4]، وأسندت مسؤولية تنفيذ القرار الى المناضل[5] محمد بلوزداد[6]، وذلك لخبرته في العمل المسلح وتجربة الحياة السرية[7].

وأهم ما جاء في نظامها الداخلي ما يلي: التجنيد محدود، العضو المجند يجب أ، تتوفر فيه شروط الاقتناع، السرية، الشجاعة، الفعالية، الاستقرار والقدرة الجسمية، الخدمة غير محدودة، العضو المجند يجب أن يؤدي القسم وأن لا يغادر التنظيم[8]؛ وما إن انتهت سنة 1949 حتى أتمت المنظمة

---

[1]- فرحات عباس1899- 1985: ولد في منطقة الطاهير ولاية جيجل من عائلة بورجوازية، رجل سياسي ترأس أثناء الحرب التحريرية الحكومة المؤقتة بعد أ، كان في السابق من أنصار الإدماج مع فرنسا، للمزيد ينظر عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج 04، دار الهدى، بيروت، 1990، ص493.

[2]- أمال شلبي، المرجع السابق، ص18-19.

[3]- محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 18.

[4]- رابح بلعيد، **حركة انتصار الحريات الديمقراطية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 05، باتنة، 1996، ص 213.

[5]- محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 18.

[6]- محمد بلوزداد1924- 1952: ولد بالجزائر العاصمة عمل موظفا بالإدارة الفرنسية وتخلى عن منصبه من أجل تحرير الوطن، انخرط في حزب الشعب 1943، عين عضو في حركة انتصار الحريات وتولى مسؤولية تشكيل المنظمة الخاصة، للمزيد ينظر آسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**، دار المسك، الجزائر، 2008، ص 117.

[7]- مصطفى سعداوي، **المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة نوفمبر1954**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص65-66.

[8]- محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 49.

تدريبها بدأ نوع من نفوذ الصبر يظهر والمحافظة على انفصال الافواج تصعب و لم يعد الإبقاء على تجنيد المناضلين ممكنا مالم تحدد أي نشاط[1]، وحدث ما لم يكن في الحسبان وهو اكتشاف المنظمة وتفكيكها 1950 بسبب حادثة عبد القادر خياري بتبسة[2]، وتسببت هذه الحادثة في إلقاء القبض على مئات المناضلين[3]ومنهم من أفلتوا من بينهم محمد بوضياف[4]، ديدوش مراد[5]، العربي بن مهيدي[6]، رابح بيطاط[7] و آخرون[8].

و لم تنجو حتى حركة (MTLD) من الانقسام جناح مصالي الحاج[9] وانصاره، وجناح اللجنة المركزية[10]، لتظهر اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)لتحقيق مبدأ القيادة الجماعية والوحدة الوطنية[11]، ولكن لم تفلح في تحقيق هدفها لتتوقف نهائيا بعد ظهور مجموعة اثنين وعشرين عضو التي عقدت اجتماعها الأول في25جوان 1954وتبني ضرورة التعجيل بالعمل المسلح باعتباره

---

[1]- محمد بوضياف، مصدر سابق، ص22-23.

[2]- لعرج جبران، **البعد الإسلامي في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017، ص 80.

[3]- محمد بوضياف، مصدر سابق، ص 23.

[4]- محمد بوضياف1919- 1992: ولد بمدينة المسيلة، انخرط في حزب الشعب، عين كمسؤول للمنظمة الخاصة في الشرق الجزائري، أحد مفجري الثورة 1954، للمزيد ينظر آسيا تميم، مرجع سابق، ص 235-237.

[5]- ديدوش مراد1927- 1955: ولد بمدينة الجزائر، انخرط في حزب الشعب وعين كمسؤول المنظمة الخاصة في عنابة، من مفجري ثورة التحرير، للمزيد ينظر آسيا تميم، مرجع سابق، ص 164- 170.

[6]- العربي بن مهيدي 1923- 1957م: ولد بعين مليلة، انضم في شبابه الى فوج الكشافة الإسلامية، انخرط في حزب الشعب، عضو في المنظمة الخاصة، أحد مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، من مفجري الثورة، للمزيد ينظر آسيا تميم، مرجع سابق، ص 180- 184.

[7]- رابح بيطاط 1925- 2000: ولد في عين كرمة بولاية قسنطينة، مناضل وسياسي ورجل دولة جزائري، ناضل في صفوف الحركة الوطنية ثم انضم الى حزب الشعب، أحد أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وبعد الاستقلال عين وزير للدولة، للمزيد ينظر عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج 02، دار الهدى، بيروت، ص 773.

[8]- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية1830- 1954، دار البعث، الجزائر، 1985، ص247.

[9]- مصالي الحاج 1898- 1973: ولد بمدينة تلمسان درس في المدرسة الاهلية الفرنسية بتلمسان، أسس نجم شمال إفريقيا 1926، وأصبح رئيسه عام 1927، ثم أسس حزب الشعب الجزائري 1937/03/11، وأسس المنظمة الخاصة 1947، للمزيد ينظر: آسيا تميم، المرجع السابق، ص91-101.

[10]- وهيبة سعيدي، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954- 1962**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 20.

[11]- لعرج جبران، المرجع السابق، ص 82.

الحل الوحيد لاسترجاع السيادة الوطنية، وقد لوحظ في هذا الاجتماع غياب ممثلي منطقة القبائل التي تعتبر مشاركتها في الكفاح أمر ضروري من أجل نجاح الثورة[1] وعقد اجتماع ثاني في اكتوبر1954 بحضور كريم بلقاسم الذي لم يلتحق بالاجتماع الأول، وموافقته على الانضمام لهم والقيام بالثورة وحضر الاجتماع المجموعة الستة (الملحق رقم01) بوضياف، بن بو العيد[2]، بن مهيدي، ديدوش، بيطاط وكريم[3]، اذ تم الاتفاق على مجموعة من القرارات: تعيين بوضياف منسق للثورة، تقسيم التراب الوطني الى ستة مناطق وتعيين مسؤولين عليها وهم (الملحق رقم 02):

-المنطقة الأولى(الاوراس): بقيادة مصطفى بن بو العيد، نائبه بالشير شيهاني.

-المنطقة الثانية (شمال قسنطينة): بقيادة ديدوش مراد، نائبه زيغود يوسف.

-المنطقة الثالثة(القبائل): بقيادة كريم بلقاسم، نائبه عمر اوعمران.

-المنطقة الرابعة (وسط الجزائر): بقيادة رابح بيطاط، نائبه بوجمعة سويداني.

-المنطقة الخامسة(وهران): بقيادة العربي بن مهيدي، نائبه عبد الحفيظ بو الصوف.

-المنطقة السادسة (الجنوب والصحراء): تم تعيين قيادتها فيها بعد.

تحديد تاريخ اندلاع الثورة بالفاتح من نوفمبر، اصدار بيان للراي العام الجزائري يخبر باندلاع الثورة وبتحديد هدفها، وميلاد حركة تسمى جبهة التحرير الوطني[4].

02- الظروف الاقتصادية:

- **الزراعة:** أدت سياسة مصادرة الأراضي الفلاحية الى الهجرة الجماعية لسكان الأرياف نحو المدن منذ مطلع القرن العشرين أما الأقلية المتبقية فمنها من وجدت صعوبة في زراعة أراضيها الفلاحية

---

[1]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية**، الجزائر، 2007، ص 23-24.

[2]- مصطفي بن بو العيد1917- 1956: ولد بباتنة، ضم الى حزب الشعب، وتولى مسؤولية المنظمة الخاصة بالأوراس، أحد أعضاء لجنة 22 عضو، من مفجري ثورة نوفمبر، للمزيد ينظر: آسيا تميم، المرجع سابق، ص 171-177.

[3]- كريم بلقاسم 1922- 1970: ولد بولاية تيزي وزو، انخرط في حزب الشعب 1945م، عين مسؤول لمنطقة القبائل، من أعضاء لجنة 22 عضو، أحد مفجري الثورة، للمزيد ينظر: آسيا تميم، المرجع السابق، ص 188-189.

[4]- زهير إحدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962**، مؤسسة إحدادن، الجزائر، 2007، ص 11-12.

القاحلة ومنها من استخدمت كخماسين في أراضي المعمرين، وبعد سلب المستعمر أراضي الجزائريين في الأرياف تحولت نظرته الى خيراتها الباطنية [1].

كان هذا القطاع في الفترة 1940- 1954 أكثر أهمية سواء من حيث عدد العاملين فيه او من حيث مساهمته في الناتج الإجمالي او الدخل الوطني وينقسم القطاع الى قسمين هما:

- **قطاع أوروبي عصري مهمين:** يمثل القاعدة الاقتصادية الامامية للاقتصاد الاستعماري، وقد كان السكان الاوربيون مسيطرون على المناطق الأكثر خصوبة بمساحة (2320000 هكتار).

- **قطاع تقليدي متخلف:** يعيش منه الجزائريين محروم من كل وسائل التطور أي أن الأراضي فقيرة لا تتوفر على المياه والوسائل الحديثة، ويقع معظمها في الداخل ولا تنتج إلا قمحا أو شعيرا أو بعض الثمار الجافة[2].

- **الصناعة:** لم يشهد هذا القطاع تقدما كبيرا فهي أشبه بالصناعات الحرفية حيث لم تستخدم يد عاملة كثيرة إذ كانت عبارة عن مؤسسات مختصة في صناعة تحويل المنتوجات الفلاحية والبناء والنسيج والأحذية، ومعظمها متمركزة بالمدن الكبرى كالجزائر ووهران وأنشطها قطاع البناء هذا الى جانب الصناعات الاستخراجية من حديد وفوسفات ونحاس، و لم تكتشف وتستغل الغاز والبترول إلا في الخمسينات[3].

أهملت الصناعة في الجزائر لتصبح البلاد مثل جميع بلدان العالم الثالث في تصديرها للمواد الأولية لتنجح السلطات الاستعمارية في مهمتها، وما كادت الثورة أن تندلع حتى اختفت الصناعة التقليدية في الجزائر وأصبحت تستورد كل شيء وتضاعفت كمية المعادن المنجمية وأصبحت سنة 1954 حوالي ستمائة ألف طن من الفوسفات وثلاثة ملايين طن من الحديد وأربعة الاف طن من الفحم[4].

---

[1]- عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانه، الجزائر،2002 ، ص 186-187.

[2]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص24-25.

[3]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص186-187.

[4]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 01، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 21-22.

- **التجارة:** أما هذا القطاع كانت تسيطر فرنسا على التجارتين الداخلية والخارجية، حتى وإن تركت بعض حقول التجارة الداخلية بأيدي الجزائريين وسيطرتها التامة على تجارة المواد الأولية وتحويل الجزائر الى سوق داخلية للصناعة الفرنسية[1]،وكانت المشكلة التي يواجهها المستوطنين القادمون للجزائر أنهم فقراء ولا يملكون الأموال للتجارة أو الصناعة ويفضلون الزراعة إلا أن نابليون الثالث قام بتشجيع الشركات الأوروبية على الاستثمار في الجزائر والدولة الفرنسية تدفع الأثمان[2]بعد أن أعطيت الأراضي والممتلكات الى الأوروبيين المجلوبين بطريقة الاغراء للعيش في الجزائر[3].

رفعت السلطة الفرنسية قيمة الضرائب المفروضة على الماشية التي دفعت السكان والموالة الى التخلي عن الأصناف التي يدفع من أجلها ضريبة عالية كالجمال وأصبح اهتمامهم أكثر بالأغنام لأنه الأقل ضريبة، وظهور فئة المحتكرين من اليهود والمعمرين الذين تحالفوا على أرزاق الأهالي بعد أن أدخلوا الربا وعقود الائتمان[4].وفي العشرية التي سبقت الثورة لم يعد في استطاعة أي عاقل الحديث عن التجارة الجزائرية، وسبب ذلك العمليات الاحتكارية التي يقوم بها المستعمر.[5]

03- الظروف الاجتماعية:

عرفت الجزائر خلال العشرية الأخيرة التي سبقت الثورة عدة مشاكل عجزت الإدارة الفرنسية عن حلها ومن بين هذه المشاكل وأخطرها مشكل البطالة لأن العمل هو الوسيلة الوحيدة لضمان حياة الإنسان مع ندرة فرص العمل واختلال سوق اليد العاملة بالجزائر أصبح من الصعب على الجزائريين توفير حاجيات الحياة الضرورية، وقد وصف البطالون من طرف الصحف الفرنسية أنهم لم يعرفوا عملا من قبل وليست لديهم خبرة مهنية، لذلك كان على أصحاب الورشات من المعمرين

---

[1]- أسامة منعم، **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830– 1962، ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج 04، ع 03، جامعة بابل، العراق، ص 227.

[2]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 185-186.

[3]-أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 04، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص20.

[4]- كمال بيرم، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840- 1954**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 366-367.

[5]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 21- 22.

طردهم من مؤسساتهم الاقتصادية بحجة أنهم غير قادرين على أداء أي وظيفة مهما كان نوعها، حيث كان العمال الجزائريين يقومون بالأعمال التي يتهرب منها الأوربيون كحراس أو كناسين، وبقي الجزائريون يعانون من البطالة ففي سنة 1954 ارتفع عددهم من 130000 بطال الى 308223 بطال في السنة وتم في نفس السنة تسجيل أكثر من 63682 طلب عمل تم قبول 16753 طلب وأكثرهم أوروبيين.

أما بالنسبة الى السكن فقد زادت ظاهرة الهجرة الريفية للمدن من الأزمة إذ سرعان ما تحولت الاكواخ التي تشكلت بالمدن الى أحياء قصديرية تحمل كل الامراض والآفات الاجتماعية[1]، فقد شهدت الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية انتشار كبير للأمراض والأوبئة وازداد عدد الوفايات كنتيجة للبؤس والفقر وانخفاض المستوى المعيشي وضيق الاكواخ وتكدس السكان فيها، إضافة الى الجهل و الفقر فتحولت أحياء الجزائريين الى حقول خصبة لظهور الأمراض المعدية، وضعف المنشآت الصحية وعدم قدرتها على مواجهة هذه الامراض التي كانت تحصد مئات الجزائريين خاصة الأطفال والرضع. أدت سياسة القهر الى نتائج وخيمة على الشعب الذي اجبر على العيش في هامش المجتمع الأوروبي الدخيل، اذ عمل هذا الأخير على تجريد الجزائريين من أراضيهم وجعلهم عاطلين عن العمل إذ تشهد الوثائق سنة 1942 أن المواد الغذائية مفقودة وأن الأهالي كانوا يأكلون الأعشاب ويشربون من الآبار العفنة، ويكاد كبارهم يكونون عراة أما صغارهم فكانوا يتركون في الطبيعة حفاة عراة، ويشاهدون أطفالهم وذويهم يموتون بالملاريا في لحظات[2].

04- الظروف الثقافية:

كان مخطط الاستعمار الفرنسي طوال تواجده بالجزائرية طمس مقومات الشخصية الجزائرية واستبدالها بالشخصية الفرنسية، وكان هذا المخطط تحت إشراف أساتذة الاستعمار الفرنسي وهم مختصون في العلوم الإنسانية، اتبعت فرنسا في هذا المخطط أسلوبين الأول مباشر وهو غلق جميع

[1]- قريشي محمد، **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945 – 1954**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2002، ص 74- 88.

[2]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 27-28.

الفرص أمام الجزائري الذي تمكنه من تعلم لغته الوطنية، أما الثاني فهو غير مباشر وكان أشد خطورة وهو إفساد الذوق الفني الجزائري في الموسيقى والمسرح، أما الأجهزة التي أشرفت على تنفيذ هذه الخطة في ميدان الثقافة والفنون هو جهاز الإذاعة والتلفزة الفرنسية[1].

عند اندلاع الثورة كان الاستعمار قد انتهى تقريبا من مهمته الأساسية الخاصة بالمسخ والتشويه والتجهيل، اذ راح يوظف كل ما لديه من قوة للقضاء على مصادر الثقافة الوطنية فهدم المساجد وحول منها الى كنائس، وفي نفس السياق راح يوجه ضربات للمثقفين الجزائريين فقتل من قتل ونفي من نفي وذلك لمنعهم من القيام بواجبهم نحو المجتمع، وبهذا صارت الاحصائيات قبل الثورة تشير الى أن 19% من الجزائريين متعلمين[2].

اعتمدت فرنسا على سياسة التنصير ومحاربة الإسلام فقد أعلن سكرتير الحاكم الفرنسي في الجزائر سنة 1832 قائلا: **"إن أيام الإسلام قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح ونحن اذ أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا فلا يمكننا أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الإسلام الى الأبد"**، وأكدوا هذه السياسة المتمثلة في محاربة الدين الإسلامي باحتفالهم بمرور مئة عام على احتلال الجزائر 1930 والمغزى منه تشيع جنازة الإسلام[3].

- **ثانيا: الظروف الخارجية:**

شهد العالم في الفترة المتزامنة مع اندلاع الثورة الجزائرية 1945- 1954 بالصراع القائم بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي للسيطرة على العالم، أبصرت هذه الحقبة أزمات كحرب كوريا 1950 كادت تؤدي الى القطيعة، وسيطر شبح الحرب الكونية على العقول من جديد؛ في هذا الوضع وجدت الدول الحديثة ننفسها أمام خيارين طرحتهما الدول العظمى ، إما الانضمام الى الكتلة الغربية أو الانطواء تحت راية الكتلة الشرقية، غير أن بعض الدول كالهند

[1]- عثمان سعدي، **الامازيغ "البربر" العرب العاربة وعروبة الشمال الافريقي عبر التاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2018، ص 135.

[2]- العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 22-23.

[3]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 31-32.

وأندونسيا ومصر ويوغسلافيا خاصة رفضت هذا الخيار وفضلت عدم الانحياز[1]، وكانت فرنسا الدولة الوحيدة من بين الدول العظمى التي لم تدرك مدى التغيرات الحاصلة في المستعمرات، خاصة بعد تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني حدثت انقسامات عدة داخل المجتمع الفرنسي أدت الى قيام حكم يرتكز على تحالفات هشة وبالتالي غير قادرة على اختيار نهج واضح والمضي فيه.

تشبثت فرنسا بفكرة الإمبراطورية مما جعلها تعالج المشاكل الفورية تاركة لولاها سيطرة على المعمرين وتحديد سياستها في المستعمرات، وهكذا وجد المسؤولون الفرنسيون أنفسهم يواجهون أزمات متلاحقة لا يستطيعون التحكم فيها، حيث كانت مجازر 08 ماي 1945، والشروع في إعادة احتلال الهند-الصينية[2] بداية من سنة 1947.

وفي الخمسينات وبينما كانت حرب الهند-الصينية على أشدها بدأت شعوب شمال إفريقيا تتحرك تحت تأثير الاستفاقة التي كان يشهدها العالم العربي فتجندت كل من تونس والمغرب لمقاومة تطور الحماية نحو السلطة المزدوجة ففي سنة 1951 انفجرت الأزمة التونسية، و 15 جانفي 1952 قامت حكومة شنيق التي يؤيدها الحزب الدستوري الجديد بتقديم القضية التونسية الى مجلس الأمن؛ أما الأزمة المغربية التي كانت كامنة منذ 1947، فقد برزت للعلن بعد قمع اضراب 08 ديسمبر 1952، الذي شنه العمال احتجاجا على مقتل الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد ثم بعد خلق السلطان سيدي محمد بن يوسف في 20 أوت 1953، وفي هذه الأثناء كانت السياسة الاستعمارية الفرنسية تنحدر نحو الهاوية وهذا ما سيؤكد في 07 ماي 1953، حيث ستزل بالجيش الفرنسي كارثة لم يسبق لها مثيل في ديان بيان فو، أيضا وضعية الجيش الفرنسي في الهند الصينية كانت تتطلب

---

[1]- حركة عدم الانحياز: هي سياسة أو موقف تتبناه دولة ما لتتجنب به الاشتراك في الحرب البارة التي تدور بين دولتين أو كتلتين متناقضتين كما هو الحال بين الكتلتين الشرقية والغربية، ولتخفيف حدة الحرب الباردة والقضاء عليها وفقا لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، للمزيد ينظر: سوسو إبراهيم الشحات خيال، **مصر وسياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي 1954- 1958**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المنصورة، مصر، 2005، ص 15.

[2]- الهند الصينية: مصطلح أطلقه الفرنسيون على مجموعة المستعمرات الفرنسية في منطقة جنوب شرق آسيا، وعرفت بالجمهورية الفرنسية في الشرق الأقصى، وبدأ تدخل فرنسا الاستعماري في هذا الإقليم عام 1887- 1954، للمزيد ينظر: فراس البيطار، **الموسوعة السياسية العسكرية**، ج 01، دار أسامة للنشر، الأردن، 2003، ص 160.

اتخاذ قرارات سريعة، ذلك أنه من جانفي 1954 إلى 20 جويلية من نفس السنة يعد تاريخ إمضاء معاهدة وقف القتال وخسر الجيش الفرنسي مالا يقل عن 100926 ما بين قتلى وجرحى وأسرى[1].

عندما بدأت الحرب العالمية الثانية في نهاية صيف عام 1939، كانت فرنسا ضعيفة في بلادها وفي الجزائر فلا حكومة قوية لا جيش على أهبة الاستعداد معنويا؛ رغم التحصينات على الحدود الشرقية إلا أنها لم تكن عائقا أمام تقدم قوات هتلر[2] الخاطفة، كما لم يجدي تحالف فرنسا مع بريطانيا نفعا اذ كانت هذه الأخيرة ضعيفة سياسيا، أما في الجزائر فإن فرنسا لم تجد حلا لمشاكلها أيضا، فالأحوال الاقتصادية تنذر بالمجاعة ومطالب الوطنيين بالمساواة في الحقوق وإلغاء القوانين الاستثنائية كما فشلت مشاريع الإصلاح التي تقدم بها بعض الفرنسيين كمشروع بلوم فيوليت[3]. [4]

ومن جهة أخرى وجه الشعب الجزائري عتابا للأحزاب عن عجزها للوصول الى الأسلوب التحرري مثل ما حدث في ديان بيان فو بالهند الصينية حيث هزم الجيش الفرنسي(13 مارس- 07 ماي 1954)، وكما حدث في تونس والمغرب بالرغم مما جرى في ثورة الريف 1921- 1926، فلقد ثار الأمير عبد الكريم الخطابي عام 1921 على المحتلين الإسبان في الريف وألحق الهزيمة بهم ، إلا انه تم إلقاء القبض على الأمير ونفيه من طرف الحكومة الفرنسية خوفا من مكانته وفي المغرب وكذلك رفض محمد الخامس[5]الخضوع الى فرنسا فنفي الى مدغشقر في 20 أوت 1953 إثر أحداث الدار البيضاء العنيفة، وفي تونس شرعت المقاومة التونسية في القيام بأعمال تخريبية وهجومات تستهدف

---

[1]- محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، موفم للنشر، الجزائر،1994، ص 05-07.

[2]- أدلوف هتلر1989 – 1945: ولد في النمسا، زعيم ألمانيا النازية حكمها ديكتاتوريا من 1933 – 1945، أشعل نار ح.ع.2 عام 1939، تزوج إيفا براون في 29 أبريل وفي اليوم التالي انتحر الاثنان معا وبعد سبعة أيام من ذلك، استسلمت ألمانيا، للمزيد ينظر: **الموسوعة العربية العالمية**، ج 26، ط 02، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، 1999، ص 69 – ص 71.

[3]- مشروع بلوم فيوليت 1931: نسبة الى موريس فيوليت الحاكم العام للجزائر، مشروع قدمته الإدارة الاستعمارية على أنه إصلاح سياسي يهدف الى ترقيه الأهالي في الجزائر، للمزيد ينظر: لعرج جبران، المرجع سابق، ص56.

[4]- ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 03، ط 04، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 173.

[5]- محمد الخامس 1910– 1961: زعيم وطني تولى الحكم عام 1927 بعد وفاة والده، واجه الاستعمار الفرنسي وقاد بلاده الى الاستقلال، تميز عهده بسياسة الانفتاح الخارجي، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج 06، ص 81.

تدمير المزارع التابعة للمعمرين ومنشآت اقتصادية واستهداف بعض الخونة وبعض المعمرين[1]، وفي المانيا أثناء الحرب العالمية الأولى 1914- 1918 وفي المغرب الأقصى ولا سيما منطقة الريف 1921-1926 قتل عشرات الالاف في سبيل قضية لم تكن تعنيهم[2].

إن التغيرات التي حدثت في خريطة العلاقات السياسية والاقتصادية والدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان لها أثر في توجهات الحركة الوطنية الجزائرية فقد أصرت أن تعطي لنشاطاتها الدولية طابعا محايدا واستمرت جبهة التحرير الوطني بعد انطلاق ثورة نوفمبر 1954[3].

كما أن طبيعة الصراع القائم بين المعسكرين رغم الاتجاه نحو التعايش السلمي، إلا أنه قد أفرز الكثير من الضغوطات والمساومات السياسية والأيديولوجية التي استدعت قيادة الثورة أن تتخذ من الحياد الإيجابي وتبني الاستقلالية وعدم الانحياز إلى أي طرف من أطراف الصراع مبدأ وتوجها في علاقاتها مع المعسكرين، و لم يكن ذلك عائقا أمام التوجه بعلاقاتها مع المعسكر الاشتراكي في اتجاه توسيع دائرة التضامن الدولي مع قضية الشعب الجزائري بعد أن تم التأكد بدعم المعسكر الغربي لفرنسا سياسيا وعسكريا وماليا، وبالتالي فالحياد لا يعني بالضرورة عدم قبول المساعدات التي يمكن الاستفادة منها للوصول الى تحقيق أهداف الثورة دبلوماسيا وعسكريا[4]، وفي هذا السياق يقول محمد يزيد: **"نحن لم نتبع لا الشيوعية[5] ولا الرأسمالية[6] ولا الناصرية، ولهذا فإن المبدأ الذي كنا نسير عليه**

---

[1]- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية، ثورة نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص 148.

[2]- بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط 02، دار الشاطبية، الجزائر،2012، ص 114.

[3]- أحمد بن فليس، **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958- 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985، ص283.

[4]- الشاذلي زقادة، **الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2002، ص 18.

[5]- الاشتراكية: هي حركة قامت نتيجة للثورة الصناعية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية، عملت للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ضد الاستغلال الرأسمالي، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 01، ص 198.

[6]- الرأسمالية: نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج ويقوم على تقسيم المجتمع الى طبقتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج، وطبقة البروليتاريا المجبرة على بيع قوة عملها لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 02، ص 788.

هو مبدأ الاستقلالية و لم تكن قيادتنا تابعة لأي حكومة أما أساس السياسة الخارجية التي نسلكها فهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي ولاية"[1].

- **المبحث الثاني: اندلاع الثورة الجزائرية:**

إن فكرة الكفاح المسلح قد ولدت في أذهان مناضلي الحركة الوطنية الذين لجأوا لتكوين المنظمة الخاصة التي اهتم المشرفون عليها بتدريب أعضائها عسكريا وتكوينهم سياسيا وعقائديا لمحاربة الاستعمار الفرنسي، وبالمقابل الايمان بفكرة الشعب هو قائد الثورة[2].

تم الاتفاق على الساعة الواحدة صباحا يوم الاثنين الفاتح من نوفمبر 1954 البدء بالهجوم في وقت واحد وفي كل ربوع الوطن، حيث تم الاتفاق على كلمة السر للعمليات في هذه الليلة هي "خالد" أما كلمة الإجابة فهي "عقبة" وقد كانت الكلمتان تترددان في كل أنحاء الجزائر فتعمل عملها السري في نفوس المجاهدين[3]، وقد اختير هذا اليوم لأنه يوم جميع القديسين وأول الشهر يستفيد أفراد الجيش الفرنسي من الاجازة وبذلك يسهل الهجوم على الثكنات العسكرية للاستيلاء على الأسلحة[4]، تم بعد ذلك توزيع الاعمال على القادة، فكانت واجباتهم كالتالي:

لغرور: وواجبه تنسيق التعاون بين مختلف جماعات الهجوم والاتصال مع مصطفى بن بو العيد لنقل الأسلحة وتلقي التعليمات.

اوغاد: وواجبه جمع الافراد وتنظيمهم.

بن عباس: وواجبه الاشراف العام والاتصال بالمجاهدين بصورة فردية لإعلامهم بالموقف وتكليفهم بواجباتهم.

سليم بو بكر: واجبه بقية الأسلحة التي ستستخدم في الهجوم والتي كانت مخزونة في مترله، وتضم

1- أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص283.

2- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص117-118.

3- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين (814 ق.م- 1962م)** ، دار العلوم، عنابة، 2002، ص257.

4- إسماعيل بارور، **حياة البطل الشهيد مصطفي بن بو العيد**، دار الشهاب، باتنة، 1988، ص 48.

بعض الأسلحة والذخائر ومواد طبية وألبسة وأطعمة[1].

تمت مهمة توزيع الجيوش وتحديد أهدافها وقسمت البلاد الى خمس مناطق للعمليات (الاوراس- شمال قسنطينة- وهران- الجزائر- القبائل)، وبقي أمر تنظيم المنطقة السادسة(الصحراء) إذ تقرر ترك ذلك الى ما بعد انطلاقة الثورة، واتخذ بن بو العيد بعد ذلك قراره بإلحاق منطقة الصحراء بمنطقة الاوراس.

هكذا اندلعت ثورة الفاتح من نوفمبر فكان سلاحها الأول هو كلمة " الله أكبر" أما سلاحها الثاني هو استجابة الشعب لهذه الثورة من أول انطلاقة لها[2]، فقام المناضلون بتنفيذ عمليات مختلفة كإعدام الخونة ونصب الكمائن لقوات العدو من شرطة ودرك وجيش، حيث بلغت هذه العمليات حوالي مئة عملية وتوزعت في أكثر من ثلاثين موقعا في البلاد باستثناء الصحراء، إذ وقع الكثير منها في الاوراس وفي القبائل وفي شمال قسنطينة، أما في المنطقة الرابعة وقعت هجمات محدودة في الجزائر وفي سهل متيجة، كما تمركزت العمليات حول مدينة مستغانم وبالتالي فإن نصف التراب الوطني شهد عمليات عسكرية حيث يوجد في هذا النصف أغلبية السكان، ومع بداية العمليات العسكرية وزعت جبهة التحرير الوطنية منشورا عرف ببيان الفاتح من نوفمبر[3](الملحق رقم 03) وأهم ما جاء فيه:

-الإعلان عن قيام الثورة ضد الاستعمار.

-هدف الثورة استرجاع السيادة الوطنية والمتمثلة في استقلال الجزائر.

-توحيد الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير ثم التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج.

-استعمال جميع الوسائل السياسية والعسكرية للوصول الى هذا الهدف[4].

---

[1]- بسام العسلي، **الله أكبر... وانطلقت ثورة الجزائر**، ط 02، دار النفائس، بيروت،1986، ص 144.

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 258.

[3]- مركز الخطابي للدراسات، **الملحمة الجزائرية 1954- 1962**، 2022، ص101.

[4]- زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 12-13.

لقد أحدث انفجار الثورة الرعب في نفوس المستعمرين إذ اندلعت الثورة في كل المناطق وفي التوقيت نفسه، واستطاعت أن تفاجئ قوات الاحتلال الفرنسي، وأن تشكل جهازها السياسي القادر على قيادة الثورة وايصال صوتها الى الجماهير الجزائرية والعالم كله؛ وقد اتبعث الثورة أسلوب حرب العصابات فحرموا قوات الاحتلال الراحة والأمان وعطلوا المرافق الفرنسية وكانوا يختارون زمان ومكان المعركة وخاصة في الجبال، وعلى الرغم من اتباع فرنسا أبشع أساليب القتل والتعذيب والاضطهاد، فإن الثورة الجزائرية أحرزت انتصارات كبيرة بفضل التلاحم الذي جسدته الثورة بين جميع فئات الشعب، فقد تمكنت جبهة التحرير الوطني من خلق مجتمع جزائري جديد يستمد مقوماته من الخصائص والسمات الأصلية للأمة العربية الإسلامية.

تمكنت الثورة الجزائرية تحرير الشعب الجزائري من الخوف وأعادت إليه الثقة بالنفس وحطمت أسطورة أن الجزائر فرنسية، وأخذت مكانا لائقا بين ثورات العالم حيث أصبحت ثورة منظمة وقوية مستندة الى دعم قوى التحرر العالمية، وهزت أعماق شعوب القارات الثلاث، وأيقظت ضمائرها الحية وأعادت إليها الثقة بنفسها وجعلتها تهب لتأخذ مصيرها بين يديها[1].

- **المبحث الثالث: تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:**

لقد أدركت جبهة التحرير الوطني منذ البداية بأن المعركة التي تخوضها ضد المحتل تدور في نطاق عالمي، واقتنعت بأن العمل الديبلوماسي[2] لا يقل أهمية عن العمل المسلح، باعتباره الأداة الوحيد لإيصال القضية الجزائرية للعالم بقصد إظهار حالة الشعب الجزائري وكسب تضامن الشعوب الأخرى[3].

---

[1]- أحمد حلواني، **الثورة الجزائرية في الصحافة السورية 1955- 1957**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2017، ص 47-48.

[2]- الدبلوماسي: هي نظم ووسائل الاتصال بين الدول الأعضاء في الجماعة الدولية، وتتبعها معظم الأمم في إرسال ممثلين يعيشون في بلدان أخرى وهؤلاء الممثلون المفاوضون يعرفون بالدبلوماسيين ويساعدون على استمرارية العلاقات اليومية بين بلادهم والبلاد التي يخدمون فيها. وهم يعملون من أجل مكاسب سياسية أو اقتصادية لبلادهم ولتحسين التعامل الدولي، للمزيد ينظر: **الموسوعة العربية العالمية**، المرجع السابق، ج 10، ص 261.

[3]- أحمد سعيود، **الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي**، مجلة المصادر، ع 12، 2002، ص 138-139.

و لم يكن هناك مجال أوسع من منظمة الأمم المتحدة[1] إذ اقتحمت جبهة التحرير الوطني هذه الهيئة الدولية للتعريف بالقضية الجزائرية وأهداف الثورة، وبدأ عرض القضية في هيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة عام 1955 وبقيت تعرض لمدة سبع سنوات حتى عام 1961، ومن هنا سنتطرق لموقف هيئة الأمم المتحدة والمراحل التي مرت بها[2]:

الدورة العاشرة 1955: حضرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية ممثلها محمد يزيد إلى مؤتمر باندونغ[3] حيث تم فيه مطالبة الدول المشاركة بتقديم طلب رسمي إلى هيئة الأمم المتحدة من أجل مناقشة القضية الجزائرية وتطبيق حق تقرير المصير الذي تعترف به الأمم المتحدة[4]، حيث استلم سكرتير الأمين العام للأمم المتحدة خطابا من أربعة عشر دولة آفرو-آسيوية(ملحق) بإدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية فقبلت طلب تسجيل القضية وذلك بمجموع ثمانية وعشرين صوت مقابل سبعة وعشرون صوت وامتناع خمسة وعشرون صوت، فكان فارق صوت واحد كفيل بمنح الجزائر مكانة الدورة المقبلة، انطلاقا من ذلك ثارت فرنسا وشنت حرب دبلوماسية داخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها مستخدمة كل الأساليب لإفشال هذه المبادرة مستعينة بادعائيين وهميين وهما: الجزائر من اختصاص السيادة الفرنسية وبالتالي اعتبار الموضوع مسألة داخلية تتعلق بفرنسا، عودة فرنسا للوقائع التاريخية وتفسيرها بما يخدم تواجدها بالجزائر[5].

---

[1]- هيئة الأمم المتحدة: منظمة دولية تعمل على المحافظة على السلام والأمن العالميين، ومن أجل الارتقاء بالإنسانية .وتنتمي إلى المنظمة الدول المستقلة في جميع أنحاء العالم، للمزيد ينظر: الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق، ج 03، ص 88.

[2]- عطاء الله فشار، **دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 108.

[3]- مؤتمر باندونغ 1955: مؤتمر تاريخي عقد في باندونغ الأندونيسية بين 18 أفريل و 24 أفريل، وذلك للبحث عن الأهداف المشتركة بين الدول التي حضرته (29 دولة) آفرو-آسيوية، أما الدول الغربية فقد استبعدت منه كليا، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 01، ص 490.

[4]- مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954- 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 268.

[5]- نجاح سلطان، **نشاط مكاتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في أوروبا**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص 86.

وفي الفاتح من أكتوبر 1955، فقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تسجيل القضية الجزائرية وكانت أغلب الدول المؤيدة للجزائر هي: الدول الإفريقية والآسيوية ودول من أوروبا الشرقية، إذ كان هذا الحدث عاصفة لفرنسا حيث انسحبت من الجلسة وامتنعت عن المشاركة في مناقشة المسائل الأخرى.

في 25 نوفمبر 1955 قدم ممثل الهند السيد كريشنا مينون بطلب الغاء القضية الجزائري من جدول أعمال الجمعية، فوافقت الهيئة وتم التأجيل الى دورة لاحقة[1].

الدورة الحادية عشر 12 نوفمبر 1956، 08 مارس 1957: كان من المنتظر أن تقوم الأمم المتحدة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر بصفة تلقائية باعتبار أنها اسجلت في الدورة السابقة وأجلت مناقشتها[2]، حيث تقدمت 18 دولة آفرو-آسيوية بمشروع تضمن طلبا من فرنسا للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والتفاوض من أجل تسوية سلمية مع الوطنيين الجزائريين كما طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة أن يساعد في إجراء المفاوضات[3]، ورغم ذلك فإن المجلس رفض النظر في القضية بحجة أن الوقت لم يكن مناسبا، ومعنى هذا فإن المجلس يعتبر أن القضية دولية وأن الحرب الجزائرية من شأنها أن تهدد الأمن وأن لمجلس الأمن[4] حق النظر فيها.

بدأت مناقشة القضية في الجلسة الأولى 04 فيفري 1957 تمسكت فرنسا بوفقها السابق واستمرت المناقشة حتى 13 فيفري 1957 وتمت مناقشة هذه المشاريع:

---

[1]- المجاهد، **تطور قضية الجزائر أمام هيئة الأمم المتحدة**، ع 10، 1957/09/05.

[2]- عبد القادر كرليل، **القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955- 1962**، مجلة أفكار وآفاق، ع 08، جامعة الجزائر، 2016، ص 65.

[3]- عمر بوضربة، **القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955- 1957**، مجلة البحوث التاريخية، ع 03، جامعة المسيلة، 2018، ص 194.

[4]- مجلس الأمن: يتحلى مجلس الأمن بمسؤولية حفظ السلام وفقا للميثاق. ويتكون المجلس من 15 عضوا، منهم خمسة دائمون هم الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وكان مقعد روسيا في المجلس يشغله الاتحاد السوفياتي السابق حتى سنة 1991، أما الأعضاء العشرة غير الدائمين فتنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين. ولكل من الخمسة عشر عضوا مندوب واحد في المجلس، للمزيد ينظر: **الموسوعة العربية العالمية**، المرجع السابق، ج 03، ص 94.

مشروع رقم 195: تقدمت به ثمانية عشر دولة آفرو-آسيوية وطلبت من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في تقرير مصيره والدخول في مفاوضات معه لإيقاف الحرب فوافقت على المشروع ثلاثة وثلاثون دولة مقابل أربعة وثلاثون دولة في حين امتنعت عشر دول عن التصويت.

مشروع رقم 197: وتقدمت به ستة دول حيث نص على أمل الوصول الى حل سلمي ديمقراطي للقضية، وقد تمت الموافقة على المشروع بأغلبية واحد وأربعون صوت ضد ثلاثة وثلاثين صوت وامتناع ثلاثة أصوات.

مشروع رقم 199: وتقدمت به كل من اليابان والفلبين وتايلاند نص على أمل سعي فرنسا لإنهاء سفك الدماء وإيجاد تسوية سلمية للمصاعب عن طريق المفاوضات، وتمت الموافقة بثمانية وثلاثون صوت مقابل سبعة وعشرين صوت وامتناع ثلاثة عشر صوت[1].

الدورة الثانية عشر 1957: للمرة الثالثة تعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة في دورتها الثانية عشر التي انعقدت من 17 سبتمبر الى 14 سبتمبر 1957[2]، وقد قررت الجمعية العامة دون معارضة تسجيل القضية الجزائرية بتاريخ 20 سبتمبر 1957، وأبرز ما ميز هذه الدورة هو الفصل بين مسألتين هما: مدى قدرة الأمم المتحدة في النظر في القضية الجزائرية، الدعوة لمفاوضات من أجل إنهاء الحرب بأسلوب سلمي مرضي وعادل.

نالت القضية الجزائرية وقتا كافيا للبحث دام أربعة عشر جلسة تم خلالها عرض مشروع اقترحته سبعة عشر دولة آفرو-آسيوية، يدعو الى ضرورة اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما عرض مشروع ثاني اقترحته سبع دول تم المطالبة فيه عن أمل الجمعية العامة في إمكانية الوصول لحل سلمي، لكن الرفض كان للمشروع الأول وتم تعديله وفي الأخير لم تقدم هذه الدورة ما كان مرجو إذ لم تأت بالجديد ماعدا تسجيلها لعرض الوساطة الذي تقدم به الملك

[1]- جريدة المجاهد، المرجع السابق، ع 10، 1957/09/05.

[2]- علي تابليت، **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة أثناء دورتها (10-1955) (11-1957) (12-1957)**، مجلة أول نوفمبر، ع 155- ع 156، جامعة الجزائر، 1997، ص 30.

محمد الخامس والحبيب بورقيبة[1] دون تحديد الأطراف المعنية بهذه الوساطة[2]، غير أنه لا يمكن تجاهل الصدى الذي أحدثته مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة لدى الرأي العام العالمي الذي تعرف على القضية من خلال هذه المناقشات وبدأ يهتم بها ويتابع تطوراتها[3].

إن أهم تطور عرفته الثورة الجزائرية في هذه الفترة كان يتمثل في تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة [4] في 19 سبتمبر 1958، مما كان يمثل نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير، حيث كان عاملا جديدا سيطر على المناقشات داخل المنظمة الدولية حول القضية الجزائرية[5].

الدورة الثالثة عشر 16 سبتمبر- 13 ديسمبر 1958: تعد سنة 1958 بمثابة منعرج حاسم في تطور القضية الجزائرية على الصعيد الدولي، تخللتها أحداث هامة انعكست بصفة مباشرة وغير مباشرة على العمل المسلح داخليا وخارجيا بعد أن دفعتها هذه الأحداث باتجاه التدويل[6]، وقد تمت مناقشة القضية الجزائرية في عشر اجتماعات متتالية وخلال هذه الدورة قامت الدول الآفروآسيوية بتقديم مشروع يقر باستقلال الجزائر علنا بدلا من سعيها نحو مبدأ تقرير المصير*، وفي هذا الصدد يصرح

---

[1]– الحبيب بورقيبة 1903– 2000: ولد في مدينة موناستير في عائلة متواضعة، من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد سنة 1934، اول رئيس لتونس المستقلة عام 1957، ولقب نفسه بالمجاهد الأكبر، للمزيد ينظر: فراس البيطار، مرجع سابق، ص615– 616.

[2]– نجاح سلطان، المرجع السابق، ص90–91.

[3]– أحمد سعيود، **العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954– 1958**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 87.

[4]– الحكومة المؤقتة: تأسست يوم 09 سبتمبر 1958، وأعلن عليها رسميا في 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة، ضمت تسعة عشر شخصية برئاسة فرحات عباس، وأربعة عشر وزير ونائبين للرئيس، وثلاث كاتب دولة. للمزيد ينظر: عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة من خلال محفوظات الثورة الجزائرية**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 21– 23.

[5]– عيسى ليتيم، **دور الديبلوماسية الجزائرية في افريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية 1954– 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة01، باتنة، 2015م–2016م، ص 630.

[6]– عبد القادر كرليل، **مسار القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 1955– 1962**، مجلة دفاتر للبحوث العلمية، ع 11، جامعة الجزائر، 2017، ص 50.

الشقيري[1] على منابر هيئة الأمم :"**أن الجزائر لا تكافح لتنال استقلالها، ولكنها تكافح لتسترده، وتستعيد استقلالا انتزع منها وتستعيد دولتها التي كانت قائمة... في زمن لم تكن فيه عدد من الدول المعاصرة قائمة أو موجودة**" ، ثم قام بتذكير "بينو" (وزير خارجية فرنسا) :"**بالوقائع الصحيحة للتاريخ الصحيح... وأن الجزائر كانت دولة مستقلة، شأنها شأن أي دولة مستقلة ممثلة الان في هذه المنظمة العالمية.....**[2]".

وهنا أبدت الوفود الآفروآسيوية أسفها لرفض فرنسا المشاركة في المناقشة، وقد صرح وفد غانا "**...المقاطعة ليست بظاهرة مؤثرة بالخصوص وإنما هي عدم احترام هذه المنظمة...**" وأكدوا على أن الجزائر ليست جزء من فرنسا، وبالضغط على الولايات المتحدة الامريكية لم تدعم فرنسا في هذه الدورة، واعتبر هذا نصر للجزائريين لأن ذلك سيؤثر على فرنسا ويجعلها تتفاوض من أجل الوصول الى حل سلمي[3].

ويكفي للتأكيد على نجاح دبلوماسية الثورة الجزائرية وما أحدثته من شق واضح في العلاقات الامريكية–الفرنسية؛ وهي حقيقة لم ينكرها ميشال دوبري الوزير الأول الفرنسي حينما صرح لجريدة لوموند الفرنسية قائلا: " لقد كانت حربنا في الجزائر واحدة من أهم الأسباب التي أدت الى الخلاف بين البت الأبيض والاليزي"[4].

وفي الأخير قدمت اللجنة الأولى مشروع القرار الذي أوصت به للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأشارت الى أن الحرب في الجزائر تهدد السلم والامن الدوليين، وأظهرت

---

[1]– أحمد الشقيري 1908– 1980: ولد في بلدة تبنين جنوبي لبنان، أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، عين وزير دولة لشؤون الأمم المتحدة في الحكومة السعودية، ثم أصبح ممثل بعد ذلك ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية 1961– 1962، للمزيد ينظر: فراس البيطار، المرجع السابق، ص 352– 354.

[2]– أحمد الشقيري، **قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال الى الاستقلال**، دار العودة، بيروت، ب س، ص 16.

[3]– هاجر قحموش، **التنافس بين جبهة التحرير والحركة الوطنية في المحافل الدولية (منظمة الأمم المتحدة أنموذجا)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 83–84.

[4]– عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص634.

استعداد الحكومة المؤقتة الجزائرية لإجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية وأوصت اللجنة بالتفاوض المباشر بين الطرفين للوصول الى قرار مطابق لميثاق الأمم المتحدة[1].

الدورة الرابعة عشر 15 سبتمبر –13 ديسمبر 1959: لقد تزامن تسجيل القضية الجزائرية في هذه الدورة مع عدة مستجدات طرأت على الساحتين السياسية والعسكرية، فبالنسبة للسياسية نذكر:

–عزم الأمين العام للأمم المتحدة السيد داغ همر شولد القيام بزيارة الى باريس للتباحث مع الرئيس الفرنسي بشأن الوضع في الجزائر وهذا قبل شروع الجمعية العامة في مداولة القضية.

–انعقاد مؤتمر منروفيا [2]الذي شاركت فيه الحكومات الافريقية المستقلة وشاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد يمثل الجزائر.

–انعقاد قمة الدار البيضاء التي احتضنت الدول العربية والتي جمعت بين الملك محمد الخامس والرئيس الفرنسي شارل ديغول [3]للتشاور في المسألة الجزائرية.

أما عسكريا فإن هذه الفترة عرفت أصعب العمليات العسكرية التي قام بها نفذها الجيش الفرنسي تطبيقا لبرنامج "شال" للقضاء على الثورة، وشن حملة دعائية للتقليل من شأن جبهة التحرير الوطني بأنه لم يعد لديها مؤيدين ولا تأثير في الخارج[4].

---

[1]– أول نوفمبر، **اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين**، ع 155– ع 156، 1997، ص31.32.

[2]– مؤتمر منروفيا: انعقد هذا المؤتمر في منروفيا عاصمة ليبيريا في الفترة من 01 الى 08 أوت 1959، حضرته تسع دول افريقية ووفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كعضو رسمي، من اجل دراسة مشاكل القارة الافريقية وخاصة مشكلة الجزائر وحضره وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كعضو رسمي، للمزيد ينظر: صالح حيمر، **القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الآفرو–آسيوية 1955– 1961**، مجلة البحوث التاريخية، ع 03، الجزائر، 2018، ص 179.

[3]– شارل ديغول 1890– 1970: ولد في ليل من عائلة كاثوليكية متحررة ومثقفة، عين حاكم عام للجزائر1958، رئيس فرنسا من 1959 الى 1969، للمزيد ينظر: فراس البيطار، المرجع السابق، ص 264 – 267.

[4]–عبد القادر كرليل، **القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955– 1962**، المرجع السابق، ص 82.

وصدور تصريح الجنرال ديغول القاضي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وهذه الخطوة تعد الأولى من نوعها لأنه ولأول مرة يتخذ قرار عال من الحكومة الفرنسية مما جعل الدول المؤيدة للقضية الجزائرية تعلق آمالا كبيرة في هيئة الأمم المتحدة[1].

وفي ظل هذه التطورات بدأت اللجنة السياسية في مناقشتها للقضية الجزائرية 30 نوفمبر 1959، حيث كانت اثنان وعشرين دولة من الكتلة الآفرو-آسيوية بتقديم مشروع يؤكد على حق الشعب في تقرير مصيره، ويدعو للبدأ في المفاوضات وإطلاق النار غير أن هذا المشروع لم يحصل على الأغلبية فوافقت عليه ثمانية وثلاثون دولة مقابل ستة وعشرين دولة وامتناع سبعة عشر عن التصويت[2].

ونتيجة لهذا تقدمت باكستان بمشروع معدل في 12 ديسمبر من أجل الوصول الى حل سلمي واعتراف بحق تقرير المصير طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكانت نتائج التصويت موافقة تسعة وثلاثون دولة ورفض ثلاثة وثلاثون دولة وامتناع عشرين دولة عن التصويت[3].

الدورة الخامسة عشر 1960: شهدت الدورة انضمام الحكومة الجزائرية المؤقتة لأول اتفاقية لها الخاصة بضحايا الحرب في 20 جوان 1960 المعروفة باتفاقية جنيف وأصبحت بذلك العضو السابع والسبعين للدول الموقعة على الاتفاقية، مما يعني أن الجزائر اليوم أصبحت سيادة وبعيدة كل البعد في هذا الحدث الدبلوماسي عن الجمهورية الفرنسية و لم يعد لها أن تتكلم باسم الجزائر أو تمثلها دبلوماسيا، واعتبر هذا الأخير انتصارا للجزائر وهزيمة للسياسة الخارجية الفرنسية[4].

وفي 20 جويلية 1960 بعثت الدول الآفرو-آسيوية الى الأمم المتحدة برسالة مضمونها طلب تسجيل القضية الجزائرية في الدورة الخامسة عشرة[5]، وبموجب تلك الرسالة سجلت القضية بعد أن دخلت الجزائر عامها السابع في الحرب ويصرح مندوب المملكة العربية السعودية الأستاذ الشقيري

---

[1]- عبد القادر كرليل، **مسار القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة**، المرجع السابق، ص75.

[2]- عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص 637- 638.

[3]- عطاء الله فشار، المرجع السابق، ص 121.

[4]- المجاهد، **الجمهورية الجزائرية في اول معاهدة دولية**، ع 73، 1960/07/25م.

[5]- المجاهد ، **رسالة الدول الآفرو-أسيوية الى السكرتارية العامة**، ع 74، 1960/08/08م.

في هذا الصدد بقوله" **ليس من غايتنا في هذه الدورة الراهنة أن نضع أمامكم النواحي السياسية والقانونية من قومية أو دولية من المشكلة الجزائرية إذ على الرغم من أهمية هذه النواحي، فقد غدت من المواضيع التي تم البث فيها نهائيا لمصلحة الجزائر، وضد فرنسا منذ أمد بعيد ولا نري ضرورة أيضا لبحث طبيعة المشكلة أو اختصاص الأمم المتحدة للبحث فيها ونحن في القت نفسه لا يهمنا كثيرا غياب فرنسا عن هذه الجلسة**"، وتميزت هذه الدورة برغبة الحكومة الجزائرية المؤقتة للتفاوض مع فرنسا في عدة قرارات ومن بينها وقف اطلاق النار[1].

بناء على ذلك تقدمت أربعة وعشرون دولة من الكتلة الآفرو-آسيوية بمشرع نص على ضرورة اشراف الأمم المتحدة على عملية الاستفتاء وتم رفضه، وبعد التعديل فيه أصبح ينص على التالي:

-الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.

-تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة، واحترام الوحدة الترابية للجزائر.

-الجمعية العامة مسؤولة عن تنفيذ هذا القرار.

تحصل هذا المشروع على اغلبية ثلاثة وستين صوتا ضد سبعة وعشرين صوتا، وامتناع ثمانية وفود عن التصويت.

وبهذا تكون القضية الجزائرية قد قطعت مشوارا طويل في المجال الدولي لأن الأمم المتحدة اعترفت في مشروع قرارها هذا بأن الوضع في الجزائر يشكل تهديد وخطرا على السلام والامن العالمي، وأن مشكلة الجزائر ليست قضية فرنسية كما تدعي فرنسا، أيضا اعترفت بأن هناك طرفين في النزاع هما: الحكومة المؤقتة وفرنسا[2].

الدورة السادسة عشر 1961: عرفت القضية الجزائرية مرحلة حاسمة خاصة بعد قبول فرنسا تحت ضغط الثورة عليها للدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة حول كيفية تطبيق حق تقرير المصير

[1]- أحمد الشقيري، المرجع السابق، ص 96- 102.

[2]- عيسى ليتيم، المرجع السابق، ص 642.

بعد فشل اتفاقيات إيفيان ومولان بسبب الضغوط الفرنسية، وقد فضحت الحكومة المؤقتة كل تلك الأساليب وكشفتها للرأي العام العالمي[1].

نتيجة لهذا التطور الذي حدث على الساحة الدولية بالنسبة للقضية الجزائرية، والذي رأيناه في الدورات الأخيرة فإن الدعم الدولي والانتصار زاد من الاهتمام بالقضية للوصول الى حل نهائي لأنها تهدد السلم والامن العالميين؛ بعد العودة الى المفاوضات حول المناقشات بين مبعوثي الحكومة الفرنسية ومندوبي الحكومة المؤقتة، طلبت اثنان وأربعون دولة آفرو-آسيوية ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة ذلك لأن المفاوضات بين الطرفين لم تؤدي الى نتيجة.

أكدت اللجنة في دورتها على دراسة ومناقشة القضية الجزائرية وتمت المصادقة على اللائحة بأغلبية اثنان وستين صوت وامتناع سبعة وثلاثون صوت[2]، ودعت اللائحة الى استئناف المفاوضات من أجل تطبيق تقرير المصير وحصوله على الاستقلال الكامل، في إطار احترام الوحدة الترابية خاصة فيما يتعلق ب:

-موقف جبهة التحرير من الأقلية الأوروبية وخاصة ما يتعلق بضمان حقوق جميع المواطنين دون تمييز في العنصر والجنس.

-موقف جبهة التحرير من قضية الصحراء، والتمييز بين موضوع الحقوق السيادية على الصحراء وبين موضوع استقلالها.

-موقف جبهة التحرير من القواعد العسكرية، والرفض التام لهذا الطلب الفرنسي لأن ذلك يتعارض مع سيادة الجزائر وحقها في تقرير المصير.

الدورة السابعة عشر 1962: قد كانت هاته الأخير آخر دورة للقضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة بعد أن خضعت فرنسا لمبدأ المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني وهي التي برهنت فيها الكتلة

---

[1]- حسين خالدي، **البعد الافريقي للثورة الجزائرية وتأثيره في تصفية الاستعمار الفرنسي في غرب افريقيا 1954 - 1962**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2011، ص 98.

[2]- أمال قبائلي، القضية **الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1954– 1962** ، مجلة المصادر، ع 29، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2017، ص 252- 254.

الآفرو-آسيوية لوقوفها الى جانب القضية الجزائرية والدفاع عنها[1]، ويصرح الأستاذ الشقيري في هذا **"إن الانصاف يقتضي يا سيدي الرئيس أن أضع أمامكم وجهة نظر الجزائر من البيانات الرسمية الجزائري وأن أنقلها اليكم بكل أمانة، فليس للجزائر صوت في هذه القاعة ولهذا فإني أريد أن أنوب عن الحكومة الجزائرية....."**، ويضيف أيضا **" وفي الختام يا سيدي الرئيس فإني أدعوكم الى مزيد من التأييد لقضية الحرية في الجزائر...الى مزيد من الدعم...الى مزيد من الأصوات، بل الى مزيد من السلاح والعتاد ذلك لأن فرنسا لن تخضع إلا لقوة السلاح لا لقوة الميثاق".**

بعد زمن طويل أصبحت الجزائر عضو في المنظمة العالمية ودولة حرة ذات سيادة واستقلال، وفي شهر أكتوبر 1962 تدخل الشقيري قائلا: **"ها قد جاءت إليكم الجزائر... إن الجمهورية الجزائرية... الدولة الافريقية المغربي العربي وقد حققت كامل حريتها وسيادتها واستقلالها".**

وأيضا صرح: **"ها قد جاءت إليكم الجزائر وقد أعلنت عشية استقلالها القومية وفي طليعتها الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وإنا معتزون بانتصار الشعب الجزائري الشقيق، فخورون ببطولته، مبتهجون بنضاله المجيد..."**[2].

[1] مريم الصغير، المرجع السابق، ص 305.

[2] أحمد الشقيري، المرجع السابق، ص 155- 160.

- **خلاصة الفصل:**

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تلاها من مجازر 08 ماي 1945 التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الجزائريين تبلور الوعي الوطني لدى عامة الشعب الجزائري الذي اقتنع بضرورة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي وأنه السبيل الوحيد للخروج من السيطرة الفرنسية ولهذا بدأ الشعب الجزائري وبقيادة الاتجاه الاستقلالي في التحضير للعمل الثوري منذ تأسيس المنظمة الخاصة سنة 1947 وجسد هذا التحضير على أرض الواقع ليلة أول نوفمبر 1954 بتفجير ثورة ابهرت العالم بتنظيمها وتضحياتها.

كان للعمل الدبلوماسي دورا مهما في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، إذ يعود الفضل في نجاح إيصال القضية في المحافل الدولية إلى المشاركة الجزائرية في المؤتمرات الدولية، إضافة إلى معركتها في تدويل قضيتها على مستوى دورات هيئة الأمم المتحدة، وذلك من اجل كسب التأييد والتعاطف الدولي، ومن خلال مشاركة الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية اتضح الدعم للقضية الجزائرية فكانت الدول الآفروآسيوية السابقة لذلك.

الفصل الثاني

المبحث الأول: الإتحاد السوفياتي

المبحث الثاني: جمهورية الصين الشعبية

المبحث الثالث: باقي دول معسكر الشرقي

- الفيتنام
- ألمانيا الشرقية
- المجر
- بلغاريا

- **تـــــــمهيد:**

ارتكزت العلاقات الدولية لبلدان المعسكر الاشتراكي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على عدة أسس ومبادئ منها التعايش السلمي ودعم الحركات التحريرية حول العالم والتضامن الأممي، وقد توجه قادة بلدان المعسكر الاشتراكي بدعوى للشعوب الإفريقية والآسيوية المضطهدة من أجل الدفاع عن أوطانهم والقضاء على الاستعمار حول العالم، وتطور هذا الدعم والتضامن ليشمل المساعدات المادية والمعنوية وأثبتت ذلك عندما تضامنت مع الشعب الجزائري منذ اندلاع ثورته المجيدة في الفاتح من نوفمبر 1954، مما أدى بالحكومة المؤقتة للسعي على توطيد علاقاتها مع المعسكر الشرقي بغية الدعم الديبلوماسي واللوجستيكي للثورة، وهذا لا يعني أن جميع بلدان المعسكر الشرقي كانت من أوائل الدول المعترفة بالحكومة المؤقتة ،ويعود هذا الى المصالح السياسية وطبيعة العلاقات الدولية آنذاك، فاختلفت مواقف الكتلة الشرقية ودعمها للثورة من دولة الى أخرى وهذا ما سنتناوله في فصلنا ألا وهو التعرف على طبيعة مواقف المعسكر الشرقي من القضية الجزائرية.

• المبحث الأول: الإتحاد السوفياتي:

يعتبر المعسكر الاشتراكي أحد الفاعلين الأساسيين على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945، حيث ترتكز العلاقات السياسية الدولية لهذا المعسكر على عدة مبادئ أساسية يعتمد عليها في توجهاته الخارجية، منها سياسة التعايش السلمي[1] والنضال من أجل الحرية والسلم وتعزيز حركة التحرر الوطني والتضامن الأممي[2]، ومنذ قيام النظام الشيوعي في الإتحاد السوفياتي عقب الثورة البلشفية في أكتوبر1917 وظهور الإتحاد السوفياتي الذي دعم دول العالم الثالث للانتفاض ضد الاستعمار الرأسمالي[3]، خاصة وأنها حاولت تنبيه العرب بالدرجة الأولى عن المخاطر الناجمة لمعاهدة سايكس-بيكو[4] السرية المنعقدة بين فرنسا وبريطانيا، لكونهما أصبحتا خلال الحرب العالمية الثانية من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الأساسيين[5].

---

[1]- التعايش السلمي: نبذ الحرب كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية، واعتماد المفاوضات والتفاهم المتبادل، واحترام السيادة للدول الأخرى والإقرار بالتكافؤ والمنفعة المتبادلة كأساس في العلاقات الدولية، وكان خروتشوف أول من طرح شعار التعايش السلمي.، للمزيد أنظر عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج 01، المؤسسة العربية، بيروت، ص 765.

[2]- أحمد بن فليس، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954- 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 232.

[3]- معمر العايب، **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942- 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص 173.

[4]- سايكس بيكو1916: نسبة الى جورج بيكو الفرنسي، ومارك سايكس البريطاني، تفاهم سري استعماري بين فرنسا وبريطانيا متمم لاتفاق رئيسي بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لتقسيم السلطنة العثمانية والاستيلاء على المشرق العربي بعد دخول الاتراك الحرب مع المانيا، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 03، ص 120.

[5]- مريم الصغير، **القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظمتين 1954- 1962**، مجلة المصادر، ع 10، 2004، ص 203- 204.

فمنذ وفاة الرئيس السوفياتي جوزيف ستالين[1] في 05 مارس 1953، تغيرت معطيات الصراع الذي اتخذ أشكالا متعددة مثل السباق نحو التسلح (القنبلة الذرية)، والمشاريع الاقتصادية (مشروع مارشال 1947[2])، وإنشاء الأحلاف العسكرية (حلف الشمال الأطلسي 1949[3])، وخفت حدته ليظهر ما يعرف بمحاولات التعايش السلمي، وهو ما ميز العلاقات الدولية عند اندلاع لثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954[4].

فالنهج الذي اتبعه الإتحاد السوفياتي سمح له بالخروج من الحروب وهو الأقوى سياسياً ومعنويا كونه مساندا للحركات التحررية، واعتناق عدة أنظمة حكومية للنظام الاشتراكي من بينها الصين الشعبية، والفيتنام الشمالية، وكوريا الشمالية، هذه الوضعية الدولية الجديدة أدت الى ظهور حركات التحرر الوطنية في العديد من شعوب آسيا وإفريقيا، وبالتدريج تمكن الاتحاد السوفياتي من إقامة علاقات ديبلوماسية مع الدول الاشتراكية اعتماداً على تعليمات لينين القائلة بضرورة **"الانتباه الكبير لمصالح مختلف الأمم..."**[5].

كانت سياسة الاتحاد السوفياتي من السياسات المؤيدة لمبدأ كفاح الشعوب ومن بينها كفاح الشعب الجزائري للتحرر من الاحتلال الفرنسي، ولكن هذا لم يمنع الحكومة السوفياتية من اتخاذ

---

[1]- جوزيف ستالين 1879- 1953: زعيم شيوعي، ومع بداية ح ع 02 أضحى سيدا للاتحاد السوفياتي ولقب بالدكتاتور الأحمر، وفي عهده امتلكت روسيا القنبلة الذرية، للمزيد ينظر: تركي ضاهر، **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر الى جمال عبد الناصر**، ط 02، دار الحسام، بيروت، 1992، ص 46 -47.

[2]- مشروع مارشال: نسبة الى وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال، وهو برنامج شجع الدول الأوروبية على العمل معا للانتعاش الاقتصادي بعد ح ع 2، للمزيد ينظر: فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج 01، دار أسامة، الأردن، 2003، ص 145.

[3]- الحلف الأطلسي: يسمى أيضا بحلف الناتو، تأسس عام 1949، بواسطة الدول المتحالفة بموجب معاهدة الشمال الأطلسي التي نهضت بأعباء دفاعها المشترك عن 16 دولة غربية ضد أي هجوم محتمل من الاتحاد السوفياتي، للمزيد ينظر: **الموسوعة العربية العالمية**، ج 09، ط 02، مؤسسة أعمال الموسوعة، 1999، ص 500.

[4]- معمر العايب، المرجع السابق، ص 173.

[5]- مريم الصغير، المرجع السابق، ص 204.

مواقف محترزة في بداية الأمر خصوصا في سنة 1956[1]، إذ تغلبت المصالح السياسية والاستراتيجية على المصالح الأيديولوجية، و لم تتردد جبهة التحرير الوطني في نقد سياسة الاتحاد السوفياتي اتجاه الحرب الجزائرية وتعامل السوفيات مع فرنسا على حساب قضية تحرر من المفترض أن يكون الاتحاد السوفياتي قائدا ومساندا لها.

لم يخف الرئيس السوفياتي خروتشوف (Khrushchev)[2]النظرة السوفياتية للثورة الجزائرية باعتبار القضية الجزائرية مشكلا فرنسيا ويجب أن يحل داخليا وهذا لأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، ولا يمكن للاتحاد السوفياتي التدخل في شؤون فرنسا الداخلية[3]، ولعل تصريح وزير الخارجية الاتحاد السوفياتي مولوتوف (Molotov) يؤكد ذلك "**إننا لا نود أن يتكرر في الجزائر ما حدث في الفيتنام، ولكن رغبة الاتحاد السوفياتي هي أن تبقى فرنسا في الجزائر، بشرط أن تكون التسوية مرضية للشعب الجزائري والفرنسيين معا**"[4].

كما صرح "خروتشوف" لجريدة لموند الفرنسية بقوله" **نحن نفهم جيدا ما في المشكل الجزائري من تعقيد، لكننا متيقنون أن هذه المشكلة تستطيع بدورها أن تحل بكيفية سليمة**"، من خلال الموقف المزدوج والغامض للاتحاد السوفياتي، فإنه ينطلق من بعده الدولي من العلاقة القائمة بين المسكرين في ظل الحرب الباردة، ومحاولة كل طرف اختراقات في صفوف المعسكر المعادي، حيث ظل الاتحاد السوفياتي بمواقفه الرسمية والعلنية يسعي في السنوات الأولى للثورة للجمع بين المحافظة على علاقات

---

[1]- المجاهد، **السياسة الروسية وحرب الجزائر**، العدد 19، 1958/03/01.

[2]- نكيتا خروتشوف 1874- 1971: زعيم شيوعي، ورجل دولة سوفياتي، حكم الاتحاد السوفياتي من 1953 الى 1964، تميز حكمه بالمعاداة الشديدة للستالينية، وإرساء الدعائم الأولية لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج 02، المرجع السابق، ص 611.

[3]- إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962**، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 180

[4]- مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة أول نوفمبر**، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص179.

الصداقة مع فرنسا، وبين التعاطف مع كفاح الشعب الجزائري، في سياق مبادئه في تأييد حق الشعب في تقرير المصير ومناهضة الاستعمار والامبريالية[1].

وعند تقييم الموقف السوفياتي والنظر إليه في إطاره الدولي، وفي ظل الظروف الدولية السائدة بالعالم أثناء الحرب الباردة بداية الخمسينيات، وبالرغم من أنه كان مناهضا للاستعمار ومؤيد للشعوب المناضلة، كمبدأ أساسي في سياسة الإتحاد السوفياتي الخارجية، إلا أن التغيرات الحاصلة في تلك المرحلة التي تميزت بعد وصول خروتشوف إلى الحكم، فاعتمد هذا الأخير في علاقته بالمعسكر الغربي على مبدأ التعايش السلمي وهذا ما جعل مواقفه من القضية الجزائرية تعرف نوعا من الغموض[2].

يجب ألا يفهم من هذا الانتقاد أن الاتحاد السوفياتي كدولة كانت ضد الثورة الجزائرية، ولكن ما حدث أن موقفه لم يصل لمستوى آمال شعوب العالم من الاتحاد السوفياتي، فكان من المفترض أن يكون هذا الأخير موقفه قوة أمامية بجانب قوة الاستقلال والتحرر ضد العنصرية والاستعمار من طرف القوى الاستعمارية[3].

حاولت فرنسا استغلال هذا الغموض والتردد الذي كان يبديه الاتحاد السوفياتي اتجاه الثورة الجزائرية من أجل إعطاء شرعية دولية لادعاءاتها المتعلقة بفرنسا التاريخية أو فرنسا ما وراء البحر، خاصة أثناء زيارة الوزير الأول الفرنسي غي موليه (Guy Mollet) لموسكو في 1956، ذلك لأن القادة السوفيات كانوا في تلك يرغبون في وجود حكومة فرنسية يشترك فيها الشيوعيون بجانب الاشتراكيين على أمل أن يغيروا بذلك اتجاه فرنسا نحو الولايات المتحدة الامريكية وإضعاف الحلف الأطلسي. إلا أن هذه القناعات السوفياتية طرأ عليها الكثير من التغيرات مع استمرار الثورة بشكل

---

[1]– امبريالية: ظاهرة اقتصادية سياسية عسكرية تتمثل في إقدام الدول القوية في العصر الحديث أي الرأسمالية الصناعية على التوسع وفرض سيطرتها على شعوب وأراضي أجنبية بدون رضاها بهدف استغلالها واخضاعها ونهب ثرواتها، للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 01، ص 300.

[2]– شاذلي زقادة، **الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954– 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2002، ص107– 108.

[3]- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 182.

واسع، ودخولها في مواجهات كبرى مع فرنسا مما كان له أثر إيجابي في المحيط الدولي، فبعد فشل التقارب بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي في فرنسا وكذلك العدوان الثلاثي على مصر، كل تلك الأحداث كانت عاملا حاسما ومنعطفا تاريخيا في مواقف الاتحاد السوفياتي من القضايا العربية[1]، عقب العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف قام السفير الروسي قينوقرادوف في 17 فيفري 1958 بزيارة الى وزير الخارجية الفرنسي عبر له فيها عن اهتماماته واهتمام الرأي العام السوفياتي بإقرار السلم في شمال افريقيا [2].

وأدت الظروف الدولية آنذاك الى زيادة الدعم السوفياتي للقضية الجزائرية ففي 30 مارس 1958 كان يوما تاريخيا حيث كسبت الجزائر قوة جديدة لتحقيق استقلالها، وأبدت حكومة الاتحاد السوفياتي شعبا وحكومة تأييدهم للقضية، وبهذه المناسبة أعلن الشباب السوفياتي بيانا أوضح فيه تضامنه مع الشباب الجزائري، وطالبت فرنسا الاعتراف باستقلال الجزائر[3]،وكان تطور موقف الاتحاد السوفياتي في فهم القضايا العربية وقضايا الشمال الافريقي متماشيا مع روح العصر ومراعيا لمطالب الأمم الناشئة، فبقدر ما كانت اعانات روسيا الاقتصادية الى مصر وسوريا، يقابلها مسايرة أمريكا لحليفتها الأطلسية وإمدادها بالإعانات من كل نوع في حربها على الجزائر، مما جعل مختلف الحكومات مجبرة على الخيار اتجاه القضية الجزائرية [4].

وقد تعرض "خروتشوف" في خطاب ألقاه يوم 14 مارس 1958 إلى وضعية الجزائر قائلا: **"إن الضمير الإنساني لا يمكنه أن يسمح باستمرار هذه الوضعية بالجزائر التي تسلط فيها الإبادة على السكان الجزائريين... إن الدول الاستعمارية قد أدارت ظهرها لهذه الفاجعة رغم عرض القضية في**

---

[1]- شاذلي زقادة، المرجع السابق، ص 109

[2]- المجاهد ،**السياسة الروسية وحرب الجزائر**، ع 19، مصدر سابق.

[3]- مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954- 1962**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004، ض 319- 320.

[4]- المجاهد، نفسه.

هيئة الأمم المتحدة... ألم يدرك الحكام الفرنسيون أن رفضهم لحل سلمي سيقود بلادهم الى انهيار أكبر من الذي لحقهم الهند الصينية.؟"[1]

فقد صدر في موسكو عن الرئيسين جمال عبد الناصر[2] وخروتشوف بلاغا مشترك يتضمن استنكارهم الحرب الوحشية التي تقوم بها فرنسا ضد الشعب الجزائري، وقرر الاتحاد السوفياتي بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة إلفات نظر الرأي العام الدولي الى عمليات النفي التي تقوم بها القوات الفرنسية ضد مئات الالاف من الجزائريين مخترقة بذلك كل القوانين المتعلقة بحقوق الانسان[3].

هكذا بدأ الاتحاد السوفياتي يتأكد تدريجيا من ضرورة نهاية وجود الاستعمار بالجزائر، ففي الندوة الصحفية التي عقدها الرئيس خروتشوف خلال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة صرح: **" إن فرنسا تشن حربا استعمارية طاحنة في الجزائر مستعملة الطائرات والمدافع والدبابات وقنابل وغيرها من وسائل الإبادة ضد الجزائريين الذين يكافحون منذ سنوات بكل شجاعة وبطولة من أجل حرية وطنهم واستقلاله، لقد قتلت فرنسا مئات الالاف، ودمرت واحرقت مئات المدن والقرى، وقذفت بخمس السكان في المحتشدات، إن هذه الوضعية لا يمكن أن نسمح باستمرارها ولا يمكن أن تدوم أكثر مما دامت؛ أساند اقتراح الحكومة الجزائرية في أن الجزائريين يعرفون أحسن من أي أحد الحلول الخاصة بهم، إن عواطفنا معهم لأن عواطفنا تميل مع المكافحين من أجل الحرية والاستقلال"**[4].

واستنكرت محطات الإذاعة والصحف في الاتحاد السوفياتي جرائم الاستعمار الفرنسي حيث اذاعت وكالة "تاس" بيانا خاصا عن هذه الحوادث أكدت فيه إيمان حكومة الاتحاد السوفياتي بأن

---

[1]– المجاهد، **الم خروتشوف وحرب الجزائر**، العدد 20، 1958/03/15م.

[2]- جمال عبد الناصر1918– 1970: ولد في مقاطعة أسيوط بمصر، شارك في تأسيس حركة عدم الانحياز 1955، وأصبح رئيسا لمصر 1954، قام بتأميم قناة السويس في 1956/07/23م، للمزيد ينظر: فراس البيطار، المرجع السابق، ص577–578.

[3] المجاهد ،**أمريكا وروسيا أمام الجزائر**، ع 24، 1958/05/29م.

[4] المجاهد، **الجزائر في جلسات الافتتاح**، ع 78، 1960/10/03م.

هذه الجرائم الوحشية أكبر دليل على قرب نهاية الاستعمار الفرنسي بالجزائر وعلى أن ساعة الانتصار قد دقت بفضل تأييد الشعوب والدول المحبة للسلام[1].

فالمواقف المؤيدة للثورة التحريرية أخذت تلقى دعما أكثر من الاتحاد السوفياتي، حيث بدأت معطيات جديدة تبرز على أرض الواقع، منها اعتراف الجنرال ديغول بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، والشروع في بداية المفاوضات "مفاوضات إيفيان"، وميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958، الذي اعتبر حدثا هاما في كفاح الشعب الجزائري وتطور القضية الجزائرية، وبعد زيارة الرئيس فرحات عباس إلى الاتحاد السوفياتي في 02 أكتوبر 1960 اعترف هذا الأخير فعليا بالحكومة المؤقتة الجزائرية في 03 أكتوبر 1960 (الملحق رقم04)، وهذا ما أكده الرئيس السوفياتي خروتشوف قائلا: **"اجتماعي بوفد الحكومة المؤقتة الجزائرية دليل على وجودها الحقيقي، إنها أمر واقع...إن الجنرال ديغول يعد معترفا بها ما دام قد تفاوض مع مبعوثيها ..."**

أما الاعتراف القانوني فقد تم يوم 19 مارس 1962، في برقية أرسلها الرئيس خروتشوف إلى رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة[2].[3]

إن اعتراف الإتحاد السوفياتي بالحكومة الجزائرية يعتبر نصرا سياسيا هاما، إذ أن الشعب الجزائري يرحب بهذا النصر ويضع الاتحاد السوفياتي من ضمن الدول المساندة له في حربه التحررية ضد الاستعمار الفرنسي، ويعد هذا الاعتراف منطقيا مع مبادئه، في حين يرى الغربيون أن هذه المساندة تدخلا من طرف الاتحاد السوفياتي في منطقة نفوذهم بأفريقيا، ولكن يجن ألا ينسى الغرب أنه هو الذي تدخل بجميع قواته قبل المعسكر الشرقي في حرب الجزائر[4].

---

[1] المجاهد ،**أصداء المعركة في العالم**، ع 85، 1960/12/19م.

[2]– بن يوسف بن خدة 1919– 2003: سياسي جزائري، ولد بالبليدة، حارب في صفوف الجيش الفرنسي، انضم الى حزب الشعب 1939، وانضم الى مجلس الثورة، اختير رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة بعد تنحية فرحات عباس، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج 07، ص 456.

[3]– أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص240.

[4]– المجاهد، **الحرب الباردة بالجزائر أرادها الغرب**، ع 79، 1960/10/10.

والملاحظ من خلال جريدة المجاهد فإن جميع شرائح المجتمع السوفياتي كانت تتابع القضية الجزائرية وتساندها وأكثر من ذلك فإن الإذاعة السوفياتية عملت بشكل كبير على نشر القضية الجزائرية في أوساط المجتمع السوفياتي، وساهمت في تأييده وذلك بعرض حالة الكفاح الجزائري والعنف الاستعماري عن الشعب، وكمثال لذلك نجد يوم التضامن العالمي مع الجزائر كان له صدى كبير، وتم عقد مؤتمر النقابات السوفياتية وحضره وفد العمال الجزائريين، وظهر في هذا المؤتمر التأييد الكامل للقضية الجزائرية ونادى بوجوب استقلال الجزائر من الاستعمار.

في 14 أفريل 1961 حدثت مظاهرات أمام سفارة فرنسا بموسكو وكان المتظاهرون يحملون العلم الجزائري وينادون بعبارة **"تحيا الجزائر"**، وأرسل الرئيس السوفياتي الى الرئيس فرحات عباس برقية يحدثهم فيها باسم الحكومة السوفياتية يهنئهم بمناسبة دخول السنة الهجرية، كما يقول إن السوفياتيين يؤازرون هذا الكفاح المسلح ويشجعون الشعب الجزائري في مسعاه الذي يبحث ويكافح عن حريته[1]،كما سجل الاتحاد السوفياتي دعمه المادي للثورة الجزائرية حيث اذاعت وكالة "طاس" الروسية ان الباخرة السوفياتية "فورلوقو" قد غادرت ميناء اوديسا على البحر الأسود متوجهة الى تونس بهدايا الصليب الأحمر والهلال الأحمر الروسي للاجئين الجزائريين وستفرغ حمولتها بتونس والمتكونة من 10 الاف طن من السكر و 05 أطنان من الأرز و 20 قنطار من الحليب المجفف و 20 الف ميتر من الكتان و 2.500 من الاغطية و 100 صندوق من الادوية .[2]

وفي 24 أكتوبر أرست في ميناء تونس الباخرة الروسية "فاتيج" تحمل شحنة كبيرة من الآلات الفلاحية وسيارات النقل هدية من الاتحاد النقابي السوفياتي الى الاتحاد العام للعمال الجزائريين كما تحمل الادوية ومواد الغذاء واللباس الى اللاجئين الجزائريين في تونس، كما أهدى الطلبة العرب بجامعة موسكو سيارة "جيب "الى إخوانهم اللاجئين الجزائريين.[3]

---

[1]- مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 320-321.

[2]- المجاهد، **نصف الشهر السياسي**، ع 18، 1958/02/10.

[3]- المجاهد ، **الاعانة السوفياتية للجزائر**، ع 81، 1960/11/01.

كما ساهم الاتحاد السوفياتي رفقة جمهورية الصين الشعبية بإمداد قوات جيش التحرير الوطني في تونس بأربع شحنات أسلحة قدر وزنها ب 25000 طن، كما قدم شحنتين الى جيش التحرير الوطني بالمغرب بلغ وزنها الإجمالي 1500 طن[1]، إضافة الى ذلك فقد قدمت حكومة موسكو بالجزائر الأسلحة عن طريق تشيكوسلوفاكيا[2].

في يوم 15 نوفمبر غادرت الباخرة السوفياتية "ليتفا" ميناء حلق الواد حاملة 58 جريح من جنود جيش التحرير نائب رئيس الهلال الأحمر برفقة الدكتور اوشارف، كما يصحبهم عدد من الأطباء السوفيات الذين جاؤوا خصيصا لهذا الغرض[3]، وقد ناشد الحقوقيون والمحامون السوفيات محامي بلدان العالم أن يرفعوا صوتهم للاحتجاج ضد الانتهاك الفظيع لميثاق حقوق الإنسان في الجزائر، وللتحقق من أن القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة في مسألة الجزائر قد وضع موضع التنفيذ الذي وقعه الممثل الفرنسي بنفسه ويشير الى حق الشعب في تقرير مصيره وفي الاستقلال، وأكد مرة أخرى في تصريح منح الاستقلال الى الشعوب المستعمرة[4].

رغم ذلك فإن مواقف الاتحاد السوفياتي تجاه القضية الجزائرية ظلت تتميز بذلك الحرص الدائم على مراعاة مصالح فرنسا التي كانت تعتبر كحليف ضمني من منظور انفصال أوروبا الغربية عن الزعامة الأمريكية وبين حرص الأخر على دعم النضال المعادي للاستعمار في الجزائر باسم مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها وهذا ما يفسر تردد وتأخر الإتحاد السوفياتي في الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة[5].

---

[1]- معمر العايب، المرجع السابق، ص 174.

[2]- مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 323.

[3]- المجاهد، **جرحى جيش التحرير يعالجون في روسيا**، ع 83، 1960/11/28.

[4]- المجاهد، **الحقوقيون والمحامون السوفيات يناشدون محامي العالم ان يحتجوا على فرنسا**، ع 86، 1961/01/02م.

[5]- الطاهر جبلي، **شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية 1954- 1962**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص 287-288.

• المبحث الثاني: جمهورية الصين الشعبية:

يشكل العامل التاريخي أحد أهم العوامل المؤثرة في العالقات الجزائرية –الصينية، حيث تعود العلاقات الثنائية إلى تاريخ طويل وتطورت بسلاسة منذ أن أقامت البلدان العلاقات الدبلوماسية قبل أكثر من نصف قرن. إذ تزامن ذلك مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية على يد الزعيم "ما وتسي تونغ (Mao Zedong)[1] في أكتوبر عام 1949 ومع انطلاق ثورة التحرير الجزائرية في عام 1954، كانت الصين من أوائل الدول المعترفة بحكومة الجزائر المؤقتة في سبتمبر 1958، حيث يعتبر الدعم التاريخي الذي قامت به الصين اتجاه ثورة التحرير الجزائرية ومساعي الشعب الجزائري لنيل استقلاله بمثابة الأساس الذي أصبحت عليه العلاقات الصينية–الجزائرية الراهنة.

مع بداية ثورة التحرير الجزائرية في نوفمبر 1954 إذ أنها أول دولة غير عربية تعترف مبكرا بالحكومة الجزائرية المؤقتة سبقته اتصالات وتبادل لوجهات النظر بين مسؤولين صينيين وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري خلال مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز في 1955، في تلك المرحلة كانت الثورة المسلحة التي خاضها جيش التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي بمثابة جزء من المد الوطني التحرري الذي عرفته آسيا وافريقيا في وجود قوى الاستعمار[2]،حيث اعلن رئيس الحكومة الصينية شوان لاي (Chouen Lai)[3] في هذا المؤتمر الاعتراف بالقضية الجزائرية ، وأن الصين مؤمنة إيمانا تاما بأن عهد الاستعمار قد انتهى وأن الشعب الجزائري سينتصر، وفي 30 مارس وصلت بعثة عسكرية الى بكيين فاستقبلها نائب وزير الدفاع الوطني الصيني والقى كلمة عبر فيها عن مدى

---

[1]- ما وتسي تونغ 1893– 1976: ولد في عائلة فلاحية، قائد صيني من أقوى زعماء العالم، قام بتوحيد الصين، وفي 1959 تخلى عن منصب رئيس الصين واحتفظ بقيادة الدولة والحزب الشيوعي، للمزيد ينظر: **الموسوعة العربية العالمية**، ط 02، ج 22، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، 1999، ص 182– 183.

[2]– سارة جندي، **العلاقات العربية الصينية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014 ، ص 92– 93.

[3]- شوان لاي 1898– 1976: رجل دولة الصين من أشهر سياسي القرن العشرين عرف بميوله الثوري منذ الصغرة ساهم في كل الانتفاضات الصينية أثناء العشرينات ثم صار المفوض السياسي للجيش الأحمر التابع للحزب الشيوعي الصيني، تولى منصب رئيس وزراء جمهورية الصين منذ تأسيسها، كما تولى وزارة الخارجية من 1949– 1958، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج 03، ص 497.

اعجاب الصين بشجاعة جيش التحرير الوطني الجزائري ويقول في هذا الصدد: **"إن الجيش والشعب الصيني معجبان أشد الاعجاب بالبطولة والروح الصامدة التي تكسي كفاحكم وإن نضالنا المشترك ضد الاستعمار قد زاد في تمتين الروابط بين شعبينا".**

وبالتالي فإن الجزائر كسبت حليفا عظميا مثل الصين هو بمثابة قوة عظيمة يحسب لها العالم ألف حساب، ورغم اختلاف النظم العقائد فهناك رابط مشترك وهو حب الحرية والكفاح ضد السيطرة الأجنبية وانتمائهم الى الكتلة الآفرو-آسيوية التي عانت من الاستغلال والاستعمار[1]، ومن خلال تتبع المسار التاريخي للصين ومواقفها الدبلوماسية يتبين مدى تمسكها بمبدأ السيادة ورفضها الشرس لأي تعد على وحدة الأراضي والوحدة السياسية[2].

سارعت الصين إلى توجيه دعوة رسمية للحكومة المؤقتة لزيارة الصين فقبلت الجزائر الدعوة، وقاد الوفد الجزائري إلى الصين السيد يوسف بن خدة، وذكر سعد دحلب[3] عن هذه المناسبة في كتابه المهمة المنجزة **"كان استقبالنا استقبالا رسميا يخص به عادة الرؤساء فقط، وقد اصغينا للنشيدين الوطنيين الجزائري والصيني. كانت تلك هي أول مرة يعزف فيها النشيد الوطني الجزائري من قبل جيش وكان الجيش الصيني أول من عزفه بالعالم بأسره"**، أيضا في هذا اللقاء صرح الرئيس "ماو تسي" **" أننا كنا أول جزائريين يراهم في حياته"** وقد كان أول وفد لجبهة التحرير الوطني يزور الصين[4]، وفي أفريل عام 1959 زار الصين وفد عسكري برئاسة عمر أوصديق[5] (الملحق رقم 05)،

---

[1]- المجاهد، **البعثة العسكرية للصين الشعبية**، ع 39، 1959/04/02.

[2]- سالم حسين، **العلاقات الصينية المغاربية –الجزائر أنموذجا–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018، ص 27.

[3]- سعد دحلب 1919- 2000: سياسي جزائري، ولد في جنوب الجزائر، ناضل في صفوف حزب الشعب، وأصبح عضوا في اللجنة المركزية، عين وزيرا للخارجية في 1961 للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج 03، المرجع السابق، ص 162.

[4]- سعد دحلب، **المهمة المنجزة من أجل الاستقلال**، د ط، منشورات دحلب، د س، ص 85-86.

[5]- عمر أوصديق 1923: ولد بتيزي وزو انخرط في حزب الشعب الجزائري ممثل لمنطقة القبائل في حركة انتصار الحريات، عضو في اللجنة المركزية، انضم الى جبهة التحرير الوطني، للمزيد ينظر: آسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**، دار المسك، الجزائر، 2008، ص 255.

ثم أرسل وفد رسمي ثاني كان فيه يوسف بن خدة والسيد أحمد توفيق المدني[1] للمشاركة في العيد السنوي العاشر للثورة الصينية أكتوبر 1959 وأثناء هذه الزيارة حصل الوفد الجزائري على مساعدة مادية معتبرة لمصلحة اللاجئين الجزائريين، وبعد عدة أشهر قام السيد كريم بلقاسم وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة، لزيارة الصين رفقة عبد الحفيظ بوصوف، أحمد فرنسيس[2]، وقد عززت هذه الزيارة روابط التضامن الوطيد والصداقة المتينة بهذه الشعوب المكافحة ضد الاستعمار والاستغلال وشاهد وفدنا المنجزات العظيمة التي حققتها الشعوب الصديقة والخطوات الرائعة التي قطعتها في طريق القوة والنهضة والتقدم وان القوة الجديدة التي تكتسبها الثورة الجزائرية من تأييد هؤلاء الحلفاء الأقوياء الصادقتين لكفيلة بالقضاء النهائي على الاستعمار في بلادنا[3].

تتابعت بعد ذلك الاجتماعات والمؤتمرات التي تبين مختلف ميادين الكفاح الجزائري للشعب الصيني، في جميع أنحاء الصين وتم تخصيص برامج خاصة في الإذاعة والتلفزيون الصيني لشرح القضية الجزائرية والدعوة الى تأييدها والتضامن معها[4]، وأبرز ما ميز العلاقات الصينية-الجزائرية نذكر:

-بالنسبة للصين فإن تبني جبهة التحرير الوطني المنهج الصحيح للاستقلال وذلك بممارسة العمل المسلح وحرب العصابات لمواجهة الجيش الفرنسي المنظم، وهو نفس المنهج الذي اتبعته الصين في حربها ضد اليابان قبل 1945، وهو ما أكده تشون لاري الوزير الأول الصيني في لقائه بإطارات جبهة التحرير الوطني عندما قال:" **الانتصار العظيم للشعب الجزائري الثوري برهن على أن مواجهة القمع العسكري الإمبريالي يمكن مقاومته للقوى الثورية العسكرية، الثوار الجزائريين هزموا الاستعمار بسبب اعتمادهم على الفلاحيين وكل الثوار المؤمنين بالصراع المسلح**".

---

[1]- أحمد توفيق المدني 1899- 1983: خريج جامعة الزيتونة، عضو قيادي في جمعية العلماء المسلمين، أسندت له عدة مهمات من بينها وزير للشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة، وأصبح وزير للأوقاف في حكومة أحمد بن بلة، شغل منصب سفير بالعراق، للمزيد ينظر: أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 366.

[2] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 291.

[3] المجاهد، **الجزائر تمتن علاقات التضامن الثوري مع الصين**، ع 69، 1960/05/30.

[4] مريم الصغير، المرجع السابق، ص 327.

- شكلت الثورة الجزائرية نموذجا عمليا لانتصار المنظور الصيني داخل قوى التحرر، بأن الصراع المسلح هو الضمان الأساسي للحصول على الاستقلال والتحرر غير المشروط وتحقيق السلم.

- جسدت الثورة التحريرية بالنسبة للصينيين قوة توسع للمد الوطني في العالم، وبذلك تتطلب مناصرة كل القوى المناهضة للإمبريالية مهما تنوعت قناعتها وخلفياتها وأهدافها الإيديولوجية.

- قدمت الثورة الجزائرية نموذجا عمليا يتماشى مع الطرح الصيني المخالف للطرح السوفياتي.

وقدمت الصين للثورة الجزائرية دعما ماديا ومعنويا مهما كون الصين تمثل حوالي ربع سكان العالم وهذا له تأثيره على توجيه الرأي العام الدولي، وكان له أثر ايجابي على رفع معنويات قوى التحرير في الجزائر، وهذا ما عبر عنه السيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال زيارته إلى الصين فوصف اعتراف الصين بأنه:" **اعتراف أضخم من دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان العالم**"[1].

وفي يوم التضامن العالمي للجزائر في 30 مارس استقبلت الصين الشيوعية في بكين ممثل عن جبهة التحرير الوطني حيث أقيم مهرجانا كبيرا بهذه المناسبة أذاع راديو بكين توصية صادقت عليها الشبيبة الديمقراطية وجامعة الطلاب الصينية بمناسبة هذا اليوم العالمي الخاص بالجزائر، هذه التوصية تنص على أن تخصص كل الصحف الصينية افتتاحاتها للجزائر، وعبرت عن تضامنها مع الشعب الجزائري في كفاحه.

وأكد مندوب بكين بأن الصين تمثل بالنسبة للآسيويين والأفارقة الواعيين إحدى الضمانات الأكيدة في هذا العصر للانتصار على الاستعمار، لذلك جاء تأييد بلاده للقضية الجزائرية مرارا حيث أحدثت اهتمام كبير في أوساط الدبلوماسية العالمية وذلك بتوجيهها دعوة الى الحكومة المؤقتة

[1]- إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 143- 144.

الجزائرية[1]. ومن هذه التأكيدات ما جاء على لسان الرئيس "ما وتسي تونغ": **"إن ريح الشرق ستنتصر على ريح الغرب وإني على يقين أن إخواننا الجزائريين سيحصلون قريبا على حريتهم"**[2].

أصدرت صحيفة لوموند مقالا بعنوان "الصين الشعبية ستدخل "كتب فيه ما يلي:" يجب ان نعد أنفسنا لوصول المدربين الصينين الذين سيدربون فرق جيش التحرير على الأسلحة الثقيلة، لكن هل يحترف هؤلاء الفنيون الصينيين الحدود داخل الجزائر؟ إن ذلك هو أخشى ما تخشاه الأندية الديبلوماسية الغربية "[3].

وكان لزيارة فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية على رأس وفد هام إلى الصين خلال الفترة من 03 إلى 06 أكتوبر 1960 لحضور احتفالات أكتوبر، ولتوطيد علاقات التضامن الثوري والصداقة مع الصين الشعبية **"كثير من القلق لدى الدوائر الاستعمارية الغربية والامبريالية.."**[4].

وفي الذكرى السادسة للثورة الجزائرية 1960 وبالصين الشعبية انطلقت عدة اجتماعات شعبية في المدن الهامة في الصين وخاصة بكين حيث انعقد اجتماع كبير حضره الآلاف من الصينين والطلبة الأجانب وتناول فيه الكلمة السيد (شان يي) وزير خارجية الصين ندد فيه بالاستعمار الفرنسي وحلفائه في الحلف الأطلسي وأكد تضامن الصين وتأييدها المطلق لكفاح الشعب الجزائري البطل، هذا وقد خصصت الصحف الصينية افتتاحيتها وكثيرا من صفحاتها للحديث عن كفاح الشعب الجزائري وقالت جريدة الشعب أن فرنسا لا تمتلك أية فرصة من فرص النجاح في حرب تقضي على امكانيتها الاقتصادية ووضعها الدولي، وقالت صحيفة "الشؤون العامة" إن الشعب الجزائري بعد ست سنوات من الكفاح يشهد اليوم أمامه مستقبلا زاهرا لأنه يحظى بتأييد كل الشعوب في العالم.[5]

---

[1]– مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية**، مرجع سابق، ص326.

[2]– المجاهد، **الصين قوة الغد**، ع 32، 1958/11/19.

[3]– المجاهد ،**الصحافة العلمية تسجل استعداد الثورة....**، ع 66، 1960/04/18.

[4]- احمد بن فليس، مرجع سابق، ص 252.

[5]- المجاهد، **شعوب العالم تحتفل**، ع 82، 1960/11/14.

كما قامت بمساندة التحرر الجزائري ودعم القضية الجزائرية العادلة بالإضافة الى المساعدات والاعانات المقدمة للثورة الجزائرية لنيل استقلالها الوطني[1]، و أصدرت حكومة الصين بلاغا رسميا عن حوادث الجزائر 11 سبتمبر جاء فيه " **قتل الجيش والبوليس الفرنسي عددا كبيرا من الجزائريين الذين يكافحون كفاحا بطوليا ضد السيطرة الاستعمارية الفرنسية وإن هذه الجرائم الوحشية التي ينفذها الاستعماريون الفرنسيون بتقتيل وتعذيب واضطهاد الشعب الجزائري لهي أكبر دليل على افلاس برامج ديغول، وأن الحكومة والشعب الصيني يستنكران بكل قوة هذه الجرائم ويوجهان نداء الى كل البلاد الافريقية و الآسيوية والى كل البلدان والشعوب المحبة للسلم في العالم من أجل تأييد الكفاح البطولي المقدس الذي يخوضه الشعب الجزائري بقيادة حكومته الوطنية**"، كما ارسل رئيس الحكومة الصينية "شوان لاي" برقية تأييد وتضامن الى الرئيس فرحات عباس[2].

لم تقتصر جهود الصين الشعبية في الدعم السياسي والمعنوي بل شملت أيضا الدعم المادي، فتمثل الدعم المادي الصيني للثورة الجزائرية في تقديم إعانات مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية الثورة فوصلت قيمة المساعدات المالية 12 مليون دولار، ففي سنة 1959 قدمت الصين لجبهة التحرير الوطني 02 مليون فرنك فرنسي[3]، ولقد صرحت الجبهة "**...لقد عاوننا الصينيون.. فقد بعثوا لنا الآلات لصناعة الأسلحة وأظن هذه كانت دون مقابل، وبعض الأسلحة التي كانوا قد بعثوها لنا كانت هي الأخرى دون مقابل**"[4]، وكان هذا الدعم العسكري تجسيدا لتعهد القادة الصينيون للوفود الجزائرية أثناء زيارتهم إلى الصين، ففي كل زيارة يلتزم قادة الصين بتقديم الدعم ومضاعفته، وكانت تلك الزيارات تهدف إلى الاستفادة من الخبرات الصينية وتجاربها في تطوير التضامن ضد الاستعمار، فمثلا أثناء زيارة الوفد الجزائري (ملحق ع 39) مارس 1959 برئاسة عمر أوصديق كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة تم في هذه اللقاء تسليم معدات وتجهيزات عسكرية وطبية للوفد الجزائري وتنظيم الصين دوريا وباستمرار معارض وتظاهرات ثقافية على مدار الأسبوع

---

[1]- سالم حسين، مرجع سابق، ص 128.

[2]- المجاهد، ع 85، المصدر السابق.

[3]- الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 292- 293.

[4]- وهيبة سعيدي، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954- 1962**، دار المعرفة، 2009، ص 73.

الجزائري بالصين وهذا لمناصرة الثورة الجزائرية، إذ يتم في هذه التظاهرات جمع التبرعات لفائدة الثورة المسلحة بالجزائر، وفي عام 1958 وصل حجم التبرعات إلى أكثر من 200 ألف دولار، كما قامت في 19 ماي 1961 بتقديم كميات من العتاد العسكري لصالح الحكومة الجزائرية المؤقتة[1].(الملحق رقم 06)

أيضا تم إرسال تقنيين متطوعين لجيش الحدود واستقبال أكثر من 200 جزائري لدورات تدريبية، وأرسلت مدربين عسكريين الى مراكز جيش التحرير في المغرب وتونس ليبيا متخصصين في حرب العصابات والمدفعية المضادة للطائرات، كما قدمت قروضا طويلة المدى تسدد بعد الاستقلال، وفي نهاية 1959 ارتفعت المساعدات الصينية الى 30 مليون دولار؛ في سنة 1961 بلغت المساعدات الصينية من المواد الغذائية والعتاد 10 ملاين دولار[2].

كما يذكر كيوان أن بالإضافة الى المساعدات الكبيرة من العتاد العسكري والذخيرة والمتفجرات كانت هناك ن مساعدات غذائية متنوعة تمثلت في 06 آلاف طن من الأرز و 15 ألف طن من القمح و 400 طن من السكر و 100 طن من القهوة و 300 طن من الشاي و 10 أطنان من الطماطم المعلبة و 05 طن من البهارات و 150 ألف قطعة من القطن و 100 ألف بطانية و 05 آلاف منشفة اضافة الى ما قيمته 300 ألف يوان صيني من البضائع المتنوعة و 780 ألف يوان من الأدوية والأجهزة الطبية[3] ، تضاعف الدعم الصيني بعد ذلك حتى بلغ ذروته في شكل أسلحة ومساعدات للاجئين بما قيمته مليار فرنك، كما ساهمت في تكوين إطارات عسكرية جزائرية بالكليات العسكرية الصينية 25 مليار فرنك[4].

---

[1]– الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 292-293.

[2]– صالح بلحاج، **الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية**، مجلة المصادر، ع 15، الكرامة، 2007، 190– 191.

[3]– بخوش سلمى، **الدعم الآسيوي للقضية الجزائرية دول الهند الصينية والصين الشعبية أنموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الثورة التحريرية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020، ص 78.

[4]– سارة جندي، **العلاقات العربية–الصينية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص 190.

لا شك في أن المساعدات الصينية للثورة الجزائرية كانت من بين أهم المساعدات التي تلقتها الجبهة أثناء حرب التحرير[1]، وبعد انتصار الثورة الجزائرية وجد الصينيون لدى الجزائريين تقديرا واعترافا مستمرا بالمساعدات المعنوية والمادية التي كانت تقدمها الصين الشعبية للجزائر من اجل انتصار الثورة التحريرية، وهذا ما عبر عنه السيد عبد الرحمان كيوان رئيس البعثة الدبلوماسية بالصين في ماي 1961 حيث قال: **"الشعب الجزائري لن ينسى حكومة الجمهورية الشعبية الصينية، كانت من بين أولى الحكومات التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومنذ ذلك الحين ما أنفك بلدكم العظيم يقدم مساندة مستمرة لثورتنا، إن الصداقة الصينية–الجزائرية تنصهر في الكفاح لذلك فهي قوية ودائمة"**[2].

• المبحث الثالث: باقي دول المعسكر الشرقي:

أولا: الفيتنام:

لقد قاوم الشعب الفيتنامي الاستعمار الفرنسي لمدة 09 سنوات، مما جعله يدرك خطورة الاستعمار الفرنسي على الجزائر ومعاناة الشعب الجزائري، وقد بعثت الحكومة الفيتنامية رسالة إلى جبهة التحرير الجزائرية في مؤتمر القاهرة تؤكد هذه الرسالة على تأييد الشعبي الفيتنامي وتضامنه المطلق مع القضية الجزائرية، كما أن أسبوع الجزائر في ماي 1957 نظمت فيه مئات المحاضرات وطبعت بهذه المناسبة جريدة الشبان عددا خاص بالجزائر التي تخوض حربا ضد الاستعمار الفرنسي[3]، وكانت الحرب الفيتنامية حرب شعبية مسلحة توجت بمعركة ديان بيا فو التاريخية 1954 وانتصر فيها الشعب الفيتنامي على فرنسا وقد شكل هذا الانتصار عاملا هاما في التشجيع على تفجير ثورة أول نوفمبر ومواجهة الاستعمار الفرنسي في نفس السنة، ولأن الشعب الفيتنامي عاش نفس اشكال الاضطهاد والقمع الفرنسي وفي نفس الوقت تذوق روح الانتصار على فرنسا، فلم يكن بحاجة الى

---

[1]– صالح بلحاج، **الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية**، المرجع السابق، ص 191.

[2]– إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 151.

[3]– مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 341.

توعية أو تعبئة لإدانة الاستعمار الفرنسي للجزائر، فكانت تنظم تظاهرات ومساندات دورية في كافة التراب الفيتنامي لمساندة حرب التحرير الجزائرية.

كما كانت الحكومة الفيتنامية من بين أولى الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية وذلك في 26 سبتمبر 1958[1]، وعلى إثر ذلك بعث الرئيس الفيتنامي إلى الرئيس فرحات عباس رسالة عبر فيها: **" لي الشرف بأن أشعركم ان حكومة جمهورية الفيتنام الديمقراطية، قررت الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها الحكومة الوحيدة القانونية وهي الممثل الشرعي لشعب الجزائر"**[2].

واثناء مؤتمر القاهرة استلم وفد جبهة التحرير رسالة من الوفد الفيتنامي عبر فيها عن تأييد الفيتنام للشعب الجزائري تضمنت:**" أيها الاخوان الجزائريون: إن الشعب الفيتنامي دائما الى جنبكم وسنضاعف جهودنا لنؤيدكم .... كفاحكم مثلكم وبدأنا كفاحنا مثلكم وليس بأيدينا من السلاح إلا أعواد البامبو..... لكن شعبنا استطاع أن ينتصر في ديان بيا فو وفي جنيف بفضل التضامن وتأييد العلم أجمع"**[3]

واثناء زيارة الوفد الجزائري بقيادة يوسف بن خدة الى الفيتنام في 1958 استقبلوا استقبالا خاصا بداية بالقائد الفيتنامي "هوشي منه" وأبدوا استعدادا مطلقا للتضامن مع الشعب الجزائري ودعم معركته، وفي زيارة أخرى في 1960 برئاسة كريم بلقاسم وكان استقبالا بنفس الحماس[4]، إذ عبر الوفد الفيتنامي عن ابتهاجه بالنجاح العظيم الذي حققه الشعب الجزائري بمقاومته البطولية، ويشهر الشعب الفيتنامي بالجرائم الفظيعة التي يرتكبها الجيش الفرنسي بالجزائر ويؤازر الشعب الجزائري في الآلام التي يتحملها ويشهر بالمؤامرات الاستعمارية التي تحاول اقحام القطر الجزائري في الكتلة

---

[1]- محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، دار اليقظة العربية، دمشق، 1961، ص 210.

[2]- مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، ط 04، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 374.

[3]- المجاهد، **نصف الشهر السياسي**، ع 16، 1958/01/15.

[4]- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 156.

العسكرية للحلف الاطلسي يستنكر بالخصوص الإعانات التي تقدمها أمريكا للمعتدين الاستعماريين ليواصلوا حربهم الاستعمارية ضد الشعب الجزائري[1].

إضافة الى التأييد والدعم الذي تلقته القضية الجزائرية في الفيتنام قامت بدعم الجزائر ماديا حيث سلمت للجزائريين 244 دولار[2]، وفي 02 ماي 1961 قدمت أيضا 201 طن من الدقيق للاجئين الجزائريين بتونس كهبة من الجمهورية الفيتنامية الشمالية، ونظم بهذه المناسبة حفل في الباخرة السوفياتية "بوديبا" الراسية بميناء حلق الوادي، وحضر هذا الحفل ممثلين من الحكومة الفيتنامية والحكومة المؤقتة الجزائرية ورئيس الهلال الأحمر[3].

رغم الإمكانيات المادية المحدودة للفيتنام إلا أن هذه الأخير في حد ذاتها كانت تعيش معركة تحريرية ثانية ضد المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد جسدت القيادة الفيتنامية دعمها للثورة الجزائرية ليس فقط في مجال المساندة المعنوية وتبادل الخبرات بل تجاوز ذلك الى المساعدات المالية والغذائية[4].

ثانيا: ألمانيا الشرقية:

هي إحدى دول المعسكر الاشتراكي التي قدمت مساعدات معنوية للثورة الجزائرية بحيث أدانت سياسة الاستعمار الفرنسي بالجزائر بشكل واضح، وطالبت العالم للوقوف الى جانب الشعب الجزائري ومساندته واعتبرت النظام الفرنسي مسؤولا عن الجرائم المرتكبة ضد الشعب الجزائري ومن الواجب محاكمته طبقا للقوانين الدولية[5]، كما دعمت القضية الجزائرية حيث انعقدت اجتماعات شعبية وطلابية في برلين والمدن الكبرى بألمانيا الشرقية واتخذت فيها لوائح تؤيد كفاح الشعب الجزائري وأصدرت حكومة ألمانيا الديمقراطية بلاغا جاء فيه: **" إن هذه الحكومة قد منحت**

---

[1]- المجاهد، ع 69، المصدر السابق.

[2]- المجاهد ،**ما وصل الى اللاجئين الجزائريين من اعانات**، ع 42، 1959/05/18.

[3]- المجاهد، **نصف الشهر السياسي**، ع 95، 1961/05/08.

[4]- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 157.

[5]- وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 391.

المكافحين الجزائريين مبلغا قدره 680 مليون فرنك، وعالجت الكثير من المجاهدين المرضى في مستشفياتها كما أن مائة طالب و 300 عامل فتي يدرسون في جامعات ومدارس ألمانيا الديمقراطية".[1]

لم تتأخر جمهورية ألمانيا الشرقية في تقديم المساعدات المادية للثورة الجزائرية حيث كانت على أعلى مستوى –الحكومي والرسمي– بل تجاوزته الى تنظيمات جماهرية، فمثلا قام اتحاد النقابات لألمانيا الشرقية بتقديم 30 مليون فرنك فرنسي لصالح الثورة[2].

كما قدمت مساعدات أخرى للثورة التحريرية عبر وساطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر تمثلت في: سيارات للإسعاف، أدوات للجراحة، 08 صناديق أقمشة، 08 أكياس أغطية وملابس متنوعة، 1450 غطاء، 112 طرد متنوع، 4260 ذو 10 أغطية، 100 معطف.

و14 صندوق أدوية 50 كلغ مصبرات، 184 كيس أرز، 116 كيس سكر، 718 غطاء وأقمشة[3].

ثالثا: المجر:

من الدول التي كانت ضمن المعسكر الاشتراكي، لعبت دورًا هامًا في التعريف بجرائم الاستعمار الفرنسي وتقديم المساعدات الإنسانية اللاجئين الجزائريين وجمع التبرعات المالية لصالح الثورة الجزائرية، وقد تفاعل الرأي العام المجري تفاعلاً كبيرًا مع مجريات أحداث الثورة وارتبط بها ارتباطًا عضويا مناصرا لها، وضمن هذا الإطار نظمت دولة المجر هي الأخرى أيامًا وأسابيع تضامنية مع الشعب الجزائري وأظهر عدد هام من الصحفيين المجريين دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية داخل المجر، من خلال التحقيقات التي قاموا بها، هذا بالإضافة إلى الحركة الأدبية المجرية التي كان لها هي الأخرى مواقف مساندة للثورة الجزائرية، كما استقبلت فريق جبهة التحرير الوطني لكرة

---

[1]– المجاهد، ع 82، المصدر السابق.

[2]– وهيبة سعيدي، المرجع السابق، 391.

[3]– عبد المالك بوختاش، **مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة الجزائرية 1954– 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص 248.

القدم الذي قدم إليها بدعوة من المجلس الوطني لنقابات المجرية، وكانت دعايتهم قوية لصالح الثورة الجزائرية من خلال النتائج الإيجابية[1].

وفي مارس 1959 قام الشعب المجري بحملة واسعة من التبرعات لصالح الجزائريين والعمال الجزائريين، وقبل ذلك فقد كانت الإذاعة والصحف تمهد للحلمة بنشر تفاصيل عن ظروف الحياة القاسية التي يعيشها اللاجئون الجزائريون كما نشرت المجلات صورا عديدة للاجئين الجزائريين وقد نظمت هذه الحملة تحت رعاية الصليب الأحمر المجري وساهم فيها الشعب وخصوصا العمال المجريون، ويؤكد الطلبة الجزائريون في المجر أن الشبان والشيوخ كانوا يبكون تأثرا للخطباء اللذين كانوا يشرحون لهم وضعية الجزائريين البعيدين عن وطنهم، وكللت هذه الحملة بنجاح[2].

وبعد قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية في سبتمبر 1958، كان المجريون من أوائل المدافعين عن الحقوق المشروعة للجزائريين، ويذكر السيد ناجي لازلو (Nagy Lazlo) أن الفضل في ذلك يرجع لعدد من الصحف المحلية، وعلى رأسها صحيفة (NATIONA) التي تابعت أحداث الثورة وسير المعارك والعمليات الفدائية التي يقوم بها جيش التحرير، وكتبت الصحيفة: **"إن المشكل الأساسي الذي يواجه الحكومة الفرنسية والذي سيقضي عليها هي الثورة الجزائرية"**[3].

وذكرت جريدة المجاهد عن الإعانات التي وصلت للاجئين الجزائريين من المجر فقدرت 3125 كلغ من الأرز، 3345 كلغ من الدقيق، 940 كلغ سكر، 400 كلغ صابون، 300 كلغ خضر مصبرة[4].

---

[1]- الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص289.

[2]- المجاهد ،**الشعب المجري في إعانة الجزائر**، ع 42، المصدر السابق.

[3]- منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الاعلام ومهامه أثناء الثورة: سلسلة الملتقيات، ط 02، دار هومة، الجزائر، الجزائر، 2005، ص 313.

[4]- المجاهد، ع 42، المصدر السابق.

رابعا: بلغاريا:

شهدت العلاقات بين الحكومة المؤقتة والحكومة البلغارية نفس الاتجاه، حيث وقع اتفاق بين الجانبين بتاريخ 29 مارس 1961 ويعد بمثابة اعتراف واقعي من جانب بلغاريا بالحكومة المؤقتة حيث ورد فيه: **"أنه أبرم بقصد مساعدة الشعب الجزائري المناضل من أجل حريته واستقلاله وبقصد تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين"**، حيث نشرت الحكومة البلغارية بلاغا رسميا أكدت فيه وجود هذا الاتفاق إذ كانت بلغاريا تقدم مساعدات مادية للثورة الجزائرية وكانت هذه المساعدات أحيانا من الاتحاد السوفياتي بطريقة غير مباشرة[1].

وحسب جريدة المجاهد فقد قدمت مساعدات من الحكومة البلغارية تمثلت في 127 صندوق بسكويت و14 كيس سكر، 22 برميل من مسحوق الحليب، 31 صندوق صابون غسيل، وأغذية وأدوية وملابس[2].

حيث تمكنت وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) من جلب أسلحة كبيرة وذخائر ابتداء من 1960 من بلغاريا، حيث كان يتم نقل هذه الأسلحة بواسطة شاحنات في بولونيا، والأسلحة التي يتم شرائها واقتنائها توضع في حاوية تسمى بلغاريا، وحسب تصريحات علي هارون فإن 5000 طن من الأسلحة والمتفجرات وصلت إلى المنطقة الغربية عن طريق أوروبا، وللإشارة فإن الأسلحة البلغارية لم تصل كلها إلى الجزائر بسبب عملية المراقبة والحصار التي فرضتها القوات الفرنسية على الحدود بسبب الأسلاك الشائكة والمكهربة، حيث كان قادة الثورة يتولون مهمة ادخال الأسلحة الى الجزائر وتوزيعها حسب احتياجات كل ولاية [3].

---

[1]– زقادة الشاذلي، المرجع السابق، ص120.

[2]– المجاهد، ع 42، المصدر السابق.

[3]- وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 386.

- **خلاصة الفصل:**

تتشكل حكومات المعسكر الشرقي في معظمها سندا حقيقيا للقضية الجزائرية كونها حركة تحررية وذلك من خلال ما قامت به من مبادرات تثبت تضامنها المطلق مع الجزائريين في كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي، فكانت تشكل سندا حقيقيا للثورة التحريرية ، من خلال مواقفها الإيجابية الذي تجسد في اعتراف هذه البلدان بالحكومة المؤقتة الجزائرية، والذي عمل على تغيير الرأي العام الدولي اتجاه الثورة التحريرية، ومساهمتها في دعم القضية الجزائرية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، دون أن ننسى الدعم المادي بمختلف أشكاله الذي تحصلت عليه الثورة الجزائرية.

الفصل الثالث

المبحث الأول: جمهورية يوغسلافيا

المبحث الثاني: جمهورية تشكو سلوفاكيا

- **تـــــــمهيد:**

شهدت الجزائر استعمارا أوروبيا شأنها شأن بلدان العالم عامة وإفريقيا خاصة، حيث سعت الحكومة المؤقتة الجزائرية منذ تأسيسها 1958 الى إنشاء وربط علاقات ودية مع الدول المناهضة للاستعمار والداعمة لحركات التحرر حول العالم لكسب تأييدها في معركتها التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي، إذ شهدت الفترة ما بين 1958- 1962 انتماءات وتكتلات دولية وصراع إيديولوجي وعسكري بين المعسكرين الشرقي والغربي، مما أدى بالحكومة المؤقتة الى انتهاج مبدأ الحياد الإيجابي في علاقاتها مع دول أوروبا الشرقية والذي انعكس عليها إيجابا، حيث وجدت الدعم والمساندة الفعالة من قبل هذه الدول وخاصة يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا اللتان قدمتا دعما مهما للثورة الجزائرية وذلك بسبب تشابه الظروف التاريخية والسياسية التي كانت تجمع بين الدول الشيوعية وحركات التحررية في العالم ، وتجسد هذا الدعم من خلال التضامن الدولي ورفضها للاستبداد الاستعماري ودعم شعوب العالم التي تسعى الى استعادة حريتها، ومن خلال هذا الفصل سنوضح الى موقف ودعم كل من يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا لثورة أول نوفمبر 1954.

- **المبحث الأول: يوغسلافيا:**
- **أولا: لمحة تاريخية وجغرافية عن جمهورية يوغسلافيا:**

تقع يوغسلافيا السابقة في الجزء الجنوبي الشرقي من القارة الأوروبية، وتدخل ثلاثة أرباع مساحتها في القسمين الشمالي الغربي والأوسط من شبه جزيرة البلقان، والبقية من الوسط الجنوبي ومن وسط أوروبا، وبذلك تشكل حوالي 2.9% من مساحة أوروبا حيث تبلغ مساحتها نحو 255084 كلم، تحدها بريا كل من إيطاليا والنمسا وهنغاريا والبانيا أما باقي حدودها فيحدها بحر الادرياتيك[1] (أنظر الملحق رقم 01)، ويعد الشعب اليوغسلافي أكثر شعوب أوروبا الشرقية تنوعا، مما أدى إلى اختلاف الأديان، واللغات، والثقافات، داخل يوغسلافيا[2]،ومن بين أهم مدنها: زغرب، جويجلنا، سكويج، سراجيفو، دوبرفنيك.(الملحق رقم 07).

يتوزع الشعب اليوغسلافي على عدة مجموعات عرقية وهي كالنسب التالي: الصربيون 36% والكرواتيون 20% والبوسنيون 09% والسلوفينيون 08% والالبانيون 08% والمقدونيون 06%، أما بالنسبة للأديان فإن الأرثوذكس الشرقيون يمثلون 50%، وروم الكاثوليك 30%، والمسلمون 10% والبروتستانت 01%، كما تنتشر في يوغسلافيا عدة لغات وهي: المقدونية، الصربية، الكرواتية، السلوفانية، الألبانية والهنغارية[3].

قامت الامبراطورية اليوغسلافية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى 1918 وكانت تضم دولة السولوفينيين والكروات والصرب، بعد أن كانت تحت سيطرة صربيا [4]، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية وسقوط أغلب الدول المجاورة لها بقبضة الألمان باستثناء اليونان أعلنت يوغسلافيا مساندتها

---

[1]– طالب حسين حافظ، **استقلال كوسوفا ونهاية الصراع في يوغسلافيا**، مجلة كلية الآداب، ع 98، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، د س، ص 58.

[2]– وسام هادي عكاز، **سياسة يوغسلافيا الاقتصادية (1965– 1970)**، مجلة دراسات التاريخ، ع 64، جامعة بغداد، 2018، ص 256.

[3]– عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 07، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 466.

[4]– عبد الرحمان عبد الشاطر، **تفكك يوغسلافيا وانهيار مشروع صربيا الكبرى**، مجلة دراسات إقليمية، ع 05، مركز الدراسات الإقليمية، د س، ص 11.

لدول المحور(المانيا-إيطاليا-اليابان)1941 مخالفة بذلك رغبة مواطنيها، فانتفض الشعب على الحكومة واجبر ملكها بيتر الثاني(09 أكتوبر 1934- 29 نوفمبر 1954) ووزراءه على الهروب من البلاد وفي ذلك الوقت غزت الجيوش الألمانية يوغسلافيا، ما أدى الى ظهور مقاومة شعبية داخلية بقيادة "جوزيف بروز تيتو (Jozif prose tito)[1]، أدت دورا هاما في تحرير البلاد بمساعدة القوات السوفياتية 1945[2] بعد أربع سنوات من النضال العسكري وتدمير أغلب المدن اليوغسلافية تمكنت يوغسلافيا من إعادة تحرير وطنها[3]، وعلى إثر تحريرها ألغت يوغسلافيا النظام الملكي وأصبح نظام جمهوري في 29 نوفمبر 1945 تحت اسم "جمهورية يوغسلافيا الشعبية الاتحادية" التي أصدرت أول دستور رسمي لها في جانفي 1946 وأصبح تيتو رئيسا للجمهورية التي ضمت كل من(صربيا- كرواتيا- سلوفينيا- البوسنة والهرسك-الجبل الأسود-مقدونيا).

لقد خاضت الشعوب اليوغسلافية بقيادة زعيمها تيتو كفاحا وطنيا عنيفا ضد الغزو الأجنبي ومرت في كفاحها التحرري بظروف عسيرة خرجت منها جميعا منتصرة [4]، وسارت يوغسلافيا للمدة ما بين (1945- 1948) على النهج السوفياتي نفسه في الجانبين الاقتصادي والسياسي، حتى ظهرت الخلافات بينهما بسبب رفض تيتو للهيمنة السوفياتية على شؤون يوغسلافيا، مما أدى الى قطع العلاقات 1948 وإعلان تيتو لسياسة محايدة دوليا خلافا للدول الشيوعية في أروبا الشرقية، وبالرغم من تقدير تيتو لموقف الزعيم السوفياتي جوزيف ستالين في مساندته لتحرير بلاده من قبضة الألمان، إلا أن هذا التوتر للعلاقات السوفياتية اليوغسلافية كان بسبب إنشاء السوفيات لقواعد

---

[1]- جوزيف بروز تيتو 1892- 1980: بطل قومي وثوري ورجل دولة يوغسلافي، ابن أسرة فلاحية متواضعة، قاوم الاحتلال النازي، ترأس الحكومة المؤقتة وبعد الحرب العالمية الثانية ترأس الحكومة الفدرالية وانتخب رئيسا للجمهورية اليوغسلافية 1953 وسكرتير عام لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف وأصبح زعيمها في 1966، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج 01، المرجع السابق، ص 835.

[2]- وسام هادي عكاز، المرجع السابق، ص 257.

[3]- عبد الوهاب الكيالي، ج 07، المرجع السابق، ص 467.

[4]- المجاهد، **يوغسلافيا مثال حي للنضال**، ع 45، 1958/06/29.

عسكرية بالقرب من الحدود اليوغسلافية، ومن أجل تحرير يوغسلافيا اقتصاديا وتسيير شؤونها الداخلية والخارجية عن السوفيات[1].

وفي نوفمبر 1952 اهم المؤتمر السادس للحزب الشيوعي اليوغسلافي ستالين برغبته في جعل الأحزاب الشيوعي وكالات وأدوات لسياسته التوسيعية، وفي هذا المؤتمر تم تغيير اسم الحزب ليصبح "رابطة الشيوعيين" ولم يعتبر نفسه الحزب القائد بل اعتبر الحزب الموجه وداعيا الى فصل أجهزة الحزب عن الدولة والسلطة.

أما بالنسبة لعلاقات يوغسلافيا الخارجية فإنها انضمت الى الأمم المتحدة ووقعت معاهدات سياسية واقتصادية مع الاتحاد السوفياتي ومنحت مساعدات لدول أوروبا الشرقية، بدأت في البحث عن أصدقاء خارج أوروبا في آسيا وافريقيا وذلك عبر دعم حركات التحرر العالمية[2].

- **ثانيا: موقف يوغسلافيا ودعمها للثورة الجزائرية:**

يمكن اعتبار يوغسلافيا البلد الوحيد من عالم الشمال السباق حكومة وشعبا إلى تأييد الكفاح الجزائري، حيث اتخذت موقف إيجابي من الثورة التحريرية وموقف متشدد من الاستعمار الفرنسي، بعيدا عن توظيف لعبة المصالح السياسية والإستراتيجية مع فرنسا وكان موقف يوغسلافيا واضحا ونظيفا دون أي أطماع أو مصالح[3]، وفي هذا الشأن يؤكد أحمد يزيد بأن: **"الثورة الجزائرية قد اختارت حلفاءها الطبيعيين الذين ساندوها بدون شرط أثناء مؤتمر باندونغ سنة 1955: يوغسلافيا، وأندونسيا ومصر".**

إن يوغسلافيا هي البلد الأوربي الذي ساعد الجزائر ودعمها سياسيا وماديا، ويؤكد فرحات عباس بشأن مواقف هذه الدول ومساندتها للكفاح البطولي الذي تخوضه جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري: **"بأن يوغسلافيا كانت تحتل مكانة خاصة ومميزة، وهي أسبق الشعوب والحكومات**

---

[1]- وسام هادي عكاز، المرجع السابق، ص 256.

[2]- عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 468.

[3]- إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه القضية الجزائرية 1954- 1962**، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 183.

إلى تأييد كفاحنا، انطلاقا من تجربتها الثورية التحررية وحرب العصابات التي خاضتها ضد الغزو الاستعماري وكانت المساعدات المادية المقدمة لثورتنا معتبرة وكذا الدعم اللوجستيكي من أسلحة وذخيرة وألبسة وغيرها...".

أما الأخضر الإبراهيمي فيرى بخصوص مواقف هذه الدول الثلاثة ومساندتها للثورة الجزائرية:**"بأنها كانت السند والمؤيد الحقيقي للكفاح التحريري الجزائري المدعمة بعتاد قوي في الميدان العسكري لجيش التحرير الوطني لمواجهة القوة الاستعمارية الفرنسية التي تلقى دعما لوجيستيكيا قويا من منظمة حلف شمال الأطلسي، كما أن هذه الدول كانت أسبق الدول لتشكيل لجان شعبية لنصرة القضية الجزائرية، وإبراز بطولات جيش التحرير الوطني وانتصاراته عبر وسائل الإعلام.."**

في حين يرى بن يوسف بن خدة إلى أن: **"يوغسلافيا أيدت تأييدا قويا أدبيا ودبلوماسيا واعترفت بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للثورة الجزائرية، كما أنها زودتنا بالأسلحة والمؤونة... وشكلت بالنسبة للثورة عاملا هاما مشجعا لنا، وهذا بحكم استقلاليتها إذ لم تكن تحت مظلة الاتحاد السوفياتي، فهي بقيادة زعيمها تيتو تنتهج سياسة متزنة وهادئة ولا تتوانى في دعم حركات التحرير ومناصرة قضايا الحرية والعدالة...."**[1] .

وسخرت يوغسلافيا كل ما لديها من إمكانيات ونفوذ من أجل مساندة القضية الجزائرية بما في ذلك نشاطاتها وعلاقاتها الخارجية كما حاولت إقناع الجانب الفرنسي بضرورة انسحابه من الجزائر ومنحها الاستقلال، فمواقف يوغسلافيا اتجاه القضية الجزائرية واضحة وداعمة للثورة الجزائرية ومنددة بالقمع، وفي هذا السياق يقول جوزيف تيتو: **" إن وجوه الاشتراكيين الفرنسيين أصبحت تحمل قاذورات يصعب جدا تنظيفها "** [2] .

---

[1]– أحمد بن فليس، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954– 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 253.

[2]– الطاهر جبلي، **شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائري 1954– 1562**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص 289– 290.

وكان وراء هذا الموقف اليوغسلافي للثورة الجزائرية عدة عوامل من بينها:

-01 تجربة يوغسلافيا مع الاستعمار حيث تم احتلالها من طرف دول المحور في 1941 وقسمت بينهم، فضحت يوغسلافيا بـــمليون وسبعمائة ألف (17000000) يوغسلافي.

-02 اعتماد يوغسلافيا على العمل المسلح والمقاومة الشعبية ما يعني تشابه الثورتين.

-03 الجيش اليوغسلافي كان يسمى جيش التحرير بقيادة منظمة سياسية تسمى جبهة التحرير اليوغسلافية هذا التنظيم لمـــا هو موجود في الجزائر[1]، وهذا ما أكده مراسل جريدة "بوربا" اليوغسلافية بعد أن مكث شهرا مع جيش التحرير الوطني الجزائري جاء فيها قوله عن المجاهدين: **"كانوا يتحدثون عن الثورة وعن التجارب التي مرت بها منذ البداية ويسألونني عن ثورتنا وانتصاراتها ومصاعبها وهزائمها، ومن كل جهة كنت أسمع (كيف كيف) التي تعني في لهجتهم أن الثورتين شيء واحد...."**[2].

-04 تبني يوغسلافيا مواقف مساندة للقضية الجزائرية ودعوتها للدول الافريقية والآسيوية للتكتل في مواجهة لعبة الصراعات بين القوى الكبرى في العالم، حيث كانت يوغسلافيا ضحية توازن استراتيجي وسياسي بين القوى الكبرى (الاتحاد السوفياتي-الولايات المتحدة الأمريكية)، كما هو الحال مع الجزائر بين فرنسا والاتحاد السوفياتي واختيارهم لكتلة عدم الانحياز لأي من الكتلتين.

-05 الفلاحون في يوغسلافيا هم الذين يشكلون روح جيش التحرير وتلاحمه، وهو نفس الامر الجزائر، أيضا في يوغسلافيا نجد الوحشية التي يمارسها المحتل في سياسته القمعية، كما هو الحال في اعمال الإبادة التي يلجأ لها المستعمر ضد الشعب الجزائري.

-06 السياسة الخارجية ليوغسلافيا القائمة على مبدا التعايش الفعال ورفض الالتزام بكتلة أو معسكر، وهو نفس الامر لدى جبهة التحرير في توجهاتها نحو الميدان الدولي[3].

---

[1]- نجاح سلطان، **نشاط مكاتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في أوروبا**، أطروحة دكتوراه تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص 186.

[2]- المجاهد، ع 45، المرجع السابق.

[3]- سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح**، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص 523.

بعد مؤتمر باندونغ عقد مؤتمر ثاني في بريوني بيوغسلافيا يومي 18- 19 جويلية 1956، وتمكنت جبهة التحرير الوطني بناء على اتصالات قامت بها مع السفير اليوغسلافي في القاهرة من إرسال وفد يقوده فرحات عباس وأحمد فرنسيس والأمين دباغين ومحمد يزيد لحضور الندوة، و لم يتم استقبال الوفد في المؤتمر ولكن تعاملوا معه على أنه ممثل رسمي لدولة تقودها جبهة التحرير الوطني.

تمكن الوفد من تقديم مذكرة الى الرؤساء (تيتو-نهرو-عبد الناصر) الى لفت انتباههم على الحرب المشتعلة في الجزائر وبأنها لا تهدد شمال افريقيا فقط بل تهدد الأمن والسلام العالمي، وأظهرت تمني جبهة التحرير الوطني بأن يقوم القادة الثلاث بوساطة ودية مع فرنسا لإنهاء سياستها الاستعمارية في شمال افريقيا والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال؛ أبدى الرؤساء الثلاث عطفهم التام مع رغبة الجزائريين في الحرية ومؤيدين لكل الجهود الهادفة لإيجاد حل سلمي للقضية، ومطالبتهم لإيقاف أعمال العنف بين الطرفين والدخول في مفاوضات بين الجزائر وفرنسا.

لقد قدم هذا المؤتمر دعما ديبلوماسيا للقضية الجزائري على المستوى الدولي[1]، وصرحت جريدة المجاهد بذلك: "لا عجب أن هذا الانتصار الذي أحرزنا في مؤتمر بريوني يمثل تقدما في توسيع نطاق الاهتمام الدولي بحرب الجزائر، فهو يمكننا من ضبط الوسائل لإشعار العالم بجرائم فرنسا وفي حق الجزائريين بأن يعيشوا أحرار مستقلين...ولا ننخدع فإن هذا الانتصار ليس بالحاصل على وجه المصادفة، ولا بالناتج عن منافسات أو مزايدات دولية أتيح لنا استغلالها، فما هو إلا حكم سليم اتخذ في صالح السلام حسب تعبير الرؤساء الثلاث..."[2].

لقد أثار الموقف العظيم الذي وقفته يوغسلافيا نحو الجزائر مشاعر الاعجاب والاعتراف بالجميل بين جماهير الشعب اليوغسلافي والتي أعلنت تأييدها التام ماديا ومعنويا لكفاح الشعب الجزائري في

---

[1]- عيسى ليتيم، **دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية 1954م-1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، 2016، ص 453.

[2]- المجاهد، **من وراء بريوني**، ع02، 1956/07/01م.

سبيل الحرية والاستقلال وهو موقف نابع من مبادئ سياستها التي تدعم الحرية والعدالة وتدعو الى التعايش السلمي بين الدول واحترام المساواة بين الشعوب[1].

ففي المؤتمر السابع للحزب الشيوعي اليوغسلافي في سنة 1958 حضر الوفد الجزائري عن جبهة التحرير الوطني واستقبلوا بترحيب من المؤتمرين والرأي العام اليوغسلافي حيث اغتنم الوفد الجزائري فرصة هذا الاجتماع والقاء كلمة عن الثورة الجزائرية وأهداف الكفاح[2]، وكما نشرت الصحف خطاب بن يوسف بن خدة وبينت الهدف من حرب التحرير الجزائرية، إلى إنشاء نظام ديمقراطي، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، كما أظهر اليوغسلافيون تعليقاتهم على نجاح الثورة الجزائرية[3].

كانت الوفود الجزائري تزور يوغسلافيا دوريا من أجل تنسيق المساندة اليوغسلافية للثورة الجزائرية، فالزيارة الأولى للرئيس فرحات عباس الى يوغسلافيا في جوان 1959 هي بداية عملية لاعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة، وبهذا فإن يوغسلافيا كانت من أولى البلدان الأوروبية[4]، التي اعترفت بالحكومة المؤقتة في 12 جوان 1959[5]، وفي نفس اليوم من الاعتراف بالحكومة المؤقتة نشر في كل من بلغراد وتونس بلاغ مشترك جزائري-يوغسلافي يعبر عن تضامن يوغسلافيا حكومة وشعبا مع شعب الجزائر وحكومتها ونص على التالي: "**أن السيد فرحات عباس...يرافقه عبد الحفيظ بوصوف**[6] **... قد استقبلوا استقبال رسمي من قبل تيتو... واكد أن وجهة نظرهم في نضال الشعب الجزائري وأمانيه في الحرية والاستقلال...**"، وعلى إثر هذه الزيارة وما تبعها من صدور بيان مشترك،

---

[1]- المجاهد ع 45، مصدر سابق.

[2]- المجاهد، **جبهة التحرير في يوغسلافيا**، ع 23، 1958/05/07م.

[3]- مريم الصغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954- 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003م-2004م، ص332.

[4]- إسماعيل دبش، المرجع السابق، 187.

[5]- محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، دار اليقظة العربية، دمشق، 1961، ص 210.

[6]- عبد الحفيظ بوصوف 1926- 1982: ولد بولاية ميلة، التحق بصفوف المناضلين في الحركة الوطنية، عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ساعد على تفجير الثورة، عين وزير للاتصالات العامة في الحكومة المؤقتة ثم وزير للتسليح، للمزيد ينظر، آسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية 100شخصية**، دار المسك، الجزائر، 2008، ص 252.

استدعت وزارة الخارجية الفرنسية سفير يوغسلافيا في باريس، وأبلغته بأن دعوتها للرئيس فرحات عباس والاعتراف بالحكومة المؤقتة عمل تستنكره لأن من شأنه أن يهدد العلاقات بين فرنسا ويوغسلافيا[1].

واثناء هذه الزيارة سئل السفير اليوغسلافي لالوفيتش عقب المحادثات عن اعتراف الحكومة اليوغسلافية بالحكومة الجزائرية المؤقتة فرد: "**إن الحكومة اليوغسلافية اعترفت اعترافا فعليا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عند زيارة فرحات عباس الى يوغسلافيا في 1959**".

وأضاف قائلا:" **لولا هذا الاعتراف لما انعقدت اليوم مثل هذه الجلسة**"[2]، في حين أكدت أيضا يوغسلافيا مساندتها المطلقة لحرب التحرير الجزائرية وتعاملت مع الوفد الجزائري على أساس علاقات ثنائية بين دولتين وليست علاقة دولة مع حركة تحريرية سواء في الاستقبال أو الحوار التي تمت بين الحكومتين، فوصفت المجاهد الاعتراف والتدعيم اليوغسلافي للجزائر:" **إن يوغسلافيا كانت هي أول بلد أوروبي عبر عن مساندته للكفاح التحرري الجزائري، بمثل هذه القوة وبمثل هذه الصراحة وبمثل هذا الحماس والرسمية، ونحن لانشك أن الأمة اليوغسلافية تفعل ذلك لأنها تعرف أن كفاحنا شبيه بالكفاح الذي قادته المقاومة اليوغسلافية، وعلى رأسها المارشال تيتو ضد الاحتلال الأجنبي**"[3].ويؤكد فرحات عباس بخصوص هذا اللقاء: "**أن يوغسلافيا كانت من بين الأمم الأوروبية التي تحتل لدينا مكانة مرموقة... إن اليوغسلافيين كانوا واعيين بالمكانة الممتازة التي يحتلوها لدى الجزائري، وكانت جلسات العمل برئاسة المارشال تيتو بعد البلاغ المشترك والندوة الصحفية عدنا الى القاهرة...**"[4].

وقد أكد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة الجزائرية "أمحمد يزيد" بعد هذه الزيارة:" **أن العلاقات مع الشعوب اليوغسلافية وخاصة مع المارشال تيتو، كانت تتصف ومنذ غرة نوفمبر 1954** علاقات

---

[1]- مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، ط 04، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 374- 375.

[2]- المجاهد ،**نصف الشهر السياسي**، ع94، 1961/04/25م.

[3]- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص187.

[4]- أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص255.

أخوية ومثمرة ... إن الوفد الجزائري عبر للرئيس تيتو عن تقديره للمساندة الحارة التي يقدمها للثورة الجزائرية"[1].

وصرح السفير اليوغسلافي بتونس 1959: **"كل ما تقدمه الشعوب من إعانة للجزائر لا يسدد دين الجزائر على الإنسانية"**[2].

في 19 مارس 1960 صرح "دراغو" الناطق باسم كاتب الدولة الخارجية اليوغسلافية في ندوة صحفية عقدها جاء فيها: **"إن الحكومة اليوغسلافية ما انفكت تعتقد أن التفاوض هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتسوية المشكل الجزائري"**، ثم علق على تصريحات ديغول الأخيرة وقال: **" أما مواصلة الحرب فإنها لا تمكن إلا أف تحدث تعقيدات جديدة وتتسبب في ضحايا آخرين، إن تقرير المصير هو الطريقة الوحيد التي تمكن الشعب الجزائري من التعبير عن رأيه بكل حرية"**[3]، وبعد دخول الجزائر في المفاوضات مع فرنسا أدلى الناطق الرسمي باسم الحكومة اليوغسلافية بتصريح جاء فيه: **"نتمنى أن يكون رد الجزائريين الخاص بالمفاوضات خطوة إيجابية وأن يقوم الطرفان بمجهوداتهما حتى يعبرا عن صدق نواياهما وتؤدي المفاوضات الى نتيجة إيجابية"**[4].

وتبنت يوغسلافيا عقب انتهاء مفاوضات إيفيان الثانية بين الطرفين الجزائري والفرنسي في 18 مارس 1962، والذي بمقتضاه تم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار بين الطرفين، وقد أرسل الرئيس تيتو برقية أرسلها الى بن يوسف بن خدة عبر فيها عن ابتهاجه وارتياحه بهذا الاتفاق المتوصل إليه بين الطرفين الفرنسي والجزائري قائلا: **"لقد تلقيت بفرح متزايد نبأ الاتفاق حول إيقاف القتال وحول استقلال الشعب الجزائري، أن هذا الفرح والابتهاج شاركني فيهما الشعب اليوغسلافي أجمع..."**[5].

---

[1]– المجاهد، ع 94، المرجع السابق.

[2]– عبد المالك، **مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة الجزائرية 1956– 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص 341.

[3]– المجاهد، **يوغسلافيا تساند الحكومة الجزائرية المؤقتة**، ع 65، 1960/04/04.

[4]– المجاهد، **الاصداء العالمية لجوانب الحكومة**، ع 71، 1962/06/27.

[5]– عبد المالك بوختاش، المرجع السابق، ص 342.

كما جاء في البلاغ المشترك بين يوغسلافيا-المغرب-الجزائر، والذي صدر على إثر المحادثات التي دارت بين الماريشال تيتو وملك المغرب: **"إن المفاوضات ضرورية لحل المشكل الدولية"**، وفي هذا البلاغ أكد رئيسا الدولتين مساندتهما لنضال الشعب الجزائري من أجل إستقلاله وناديا بوجوب تحقيق تقرير المصير في الجزائر دون تردد ويقول البلاغ بهذا الصدد: **"إن رئيسي الدولتين يستنكران محاولات منع الشعب الجزائري من الحصول على استقلاله...ولا يمكن ايجاده إلا عن طريقة مباشرة في حق تقرير المصير... ونحن نرحب بالمجهودات المبذولة للوصول الى هذه الغاية"**[1].

ثاني لقاء كان بين أعلى مستوى قيادتي الحكومتين الجزائرية واليوغسلافية وهذا أثناء زيارة الرئيس اليوغسلافي تيتو إلى تونس في أفريل 1961 (ملحق)، إذ قرر الرئيس تيتو في هذا اللقاء مضاعفة المساندة اليوغسلافية المالية والعسكرية لحرب التحرير الجزائرية[2]، ومن جهة أخرى دعا الحكومة المؤقتة من أجل ارسال الطلاب الجزائريين لمزاولة دراستهم في الجامعات اليوغسلافية مجانا، وارسال المجاهدين الجزائريين الذين أصيبوا في الحرب لتلقي العلاج في المستشفيات اليوغسلافية، كما قررت إنشاء مراكز إيواء بتونس لإيواء المجاهدين الجزائريين وامدادهم بالعلاج اللازم.

أيضا لم تتوقف مساعدة يوغسلافيا للاجئين الجزائريين بل استمرت منذ عدة سنوات بلا انقطاع فبالإضافة الى انشاء مراكز للإيواء فقد وفرت لهم المدارس وهي هدية أهداها الأطفال اليوغسلافيين الى زملائهم الجزائريين بتونس، كما أرسل أطفال يوغسلافيا هدايا الى أطفال الجزائر[3](الملحق رقم 08).

أما الزيارة الأخير كانت في سبتمبر 1961 والتي جمعت بين الرئيسين فرحات عباس والمارشال تيتو بمناسبة المؤتمر الأول لحركة عدم الانحياز، وتندرج هذه الزيارة لتمثيل الجزائري في المؤتمر لأول مرة، وقد اكتسبت القضية في هذا المؤتمر تأييدا ودعما مطلقا من طرف غالبية رؤساء الحكومات والدول من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وخاصة من طرف الدول التالية: العراق، مصر،

---

[1]- المجاهد، **نصف الشهر السياسي**، ع 93، 1961/04/10.

[2]- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 188.

[3]- المجاهد، ع 94، مصدر سابق.

يوغسلافيا، وأندونسيا، كوبا وغينيا، المناهضين للاستعمار والداعمين لحركات التحرر، وبذلك استطاعت الديبلوماسية الجزائرية أن تخطو خطوات باتجاه تأكيد عزيمتها وإيمانها المطلق بتحقيق أهدافها بدعم من أشقائها في أرجاء العالم[1].

لقد دافع الوفد اليوغسلافي في الأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر عن القضية الجزائري وكأنه وفد جزائري خلال إعداد اللوائح الخاصة بها ومناقشتها والتصويت عليها؛ إذ تبين موقف يوغسلافيا اتجاه الثورة والقضية الجزائرية ودعمها دون تحفظ [2]، وذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس تيتو: "**...إن الشعب الجزائري الذي يواصل تقديم تضحيات كبرى يطالب بحقه الطبيعي والشرعي وتقرير المصير...هذا الحق اعترفت بيه فرنسا، لكن المفاوضات التي تلت برهنت مع الأسف أن الفرنسيين لم يستخلصوا النتائج العملية المترتبة عن الاعتراف بحق تقرير المصير...ولهذا تبحث الحكومة المؤقتة الجزائرية عن مخرج بواسطة الاستفتاء ويجري تحت رقابة الأمم المتحدة، ونحن لا نملك إلا أن نحيي ونؤيد هذا الاقتراح...فلئن لم يحل المشكل الجزائري في أمد قريب حلا ديمقراطيا، فإن ذلك يعني ضمنيا مشروعية إباحة استعمال القوة لخنق مطامح الشعب، وذلك يؤدي في الواقع الى إباحة الحرب بصفة عامة...** "[3].

بالإضافة الى ذلك فإن ليوغسلافيا مواقف مشرفة ومتفاعلة باستمرار مع كل ما يحدث في الجزائر فمثلا قد عبر النقابيون اليوغسلافيون عن مساندتهم لمصابهم في حادثة اغتيال الزعيم النقابي عيسات أيدر مؤكدين بأن حركة القمع والتعذيب لا يمكن أن توقف تيار الحركة النقابية ولا الحركة التحررية التي ترمي الى تطوير الشعب ورفاهيته[4].

وفي الذكرى السادسة لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 أصدرت الصحافة اليوغسلافية أعدادا خاصة بهذه المناسبة وأذاعت الإذاعة برنامجا خاص لإعطاء صورة عامة للشعب اليوغسلافي عن كفاح الشعب الجزائري، ونشرت جريدة "بوربا" تصريحات لمندوب الحكومة الجزائرية في بلغراد بهذه

---

[1]- أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 257.

[2]- صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 324.

[3]- المجاهد، **الجزائر في جلسات الافتتاح**، ع 78، 1960/10/03.

[4]- المجاهد، **صدى اغتيال الشهيد عيسات أيدر في العالم**، ع 48، 1959/08/10.

المناسبة [1]، وفي مجال الدعاية لصالح الثورة قامت يوغسلافيا بطبع مجموعة المجاهد في ثلاث أجزاء، وقيام مصلحة السينما اليوغسلافية بإنتاج أفلام وثائقية حول النضال التحرّري في الجزائر، وكونت ودربت مجموعة من المصورين والسينمائيين[2]، وذكرت صحيفة بوربا" الحكومية: "أنه جواب إيجابي وانه يبدو مشجعا ومن الممكن أن يؤدي تدريجيا الى تسوية النـــزاع الجزائري فعسى أن تدرسه باريس بعناية"[3].

يتضح أن يوغسلافيا وفي كل المناسبات الوطنية لبلدها كانت تثار القضية الجزائرية على غرار اجتماع المؤتمر الثالث المناهض لاستعمار دول البحر المتوسط والشرق الأوسط وضم هذا المؤتمر رؤساء الدول والحكومات الغير المنحازة، مثل جبهة التحرير الوطني برئاسة يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة.

وأكد المؤتمر استمراره في تقديم الدعم المعنوي والمادي للقضية الجزائرية، وكان هذا المؤتمر مناسبة لبعض الدول المشاركة فيه مثل يوغسلافيا، الباكستان، كمبوديا، أفغانستان، غانا، لتعلن عن اعترافها الرسمي بالحكومة المؤقتة وهذا العمل يعتبر إنجازا دبلوماسيا مهما بالنسبة لنضال الشعب الجزائري[4].

لقد ساهمت مواقف يوغسلافيا المساندة للقضية الجزائرية بإضفاء علاقة متينة بين يوغسلافيا وجيش التحرير الوطني التي ضمنت لها الدعم المادي الثابت والمطلق، فقد قدم الصليب الأحمر اليوغسلافي مواد غذائية لمصلحة اللاجئين الجزائريين، وأدوية وعناية لجرحى جيش التحرير ومستشفيات، ومراكز طبية وإعادة تأهيل[5]، ومساعدات متمثلة في أدوات صناعية لتكوين مصحتين، تتألف كل مصحة من أربعة أقسام: قسم للتصوير الفوتوغرافي، قسم للتصوير الوصفي، قسم للعلاج المستعجل، وقسم للجراحة مجهزة بآلات من صنع يوغسلافي، وعلى إثر هذا تقدم السفير اليوغسلافي

---

[1]- شعوب العالم تحتفل، المجاهد، ع 82، 1960/11/14.

[2]- الطاهر جبلي، **الامداد بالسلاح خلال الثورة**، المرجع السابق، ص 394.

[3]- المجاهد، **النص الكامل لبيان 28 سبتمبر وتعاليق العالم عليه**، ع 52، 1959/10/05.

[4]- وهيبة سعيدي، مرجع سابق، ص 395.

[5]- نفسه، ص 524.

بخطابة في تونس على إسماع الوفد الجزائري ويدخل هذا الخطاب في إطار التأييد والتعاون مع الكفاح الجزائري[1].

ويذكر عثمانة محمود[2] أنه يوجد أطباء يوغسلافيون متطوعون في الجبال يقومون بعمل إنساني مشرف، ومازال يحتفظ في ذاكرته بتلك الصورة اللامعة والمشرفة للدكتور اليوغسلافي (الطبيب) كوفيتش الذي قال:" **نحن نقوم بواجب إنساني مشرف تجاه إخواننا المكافحين من الجزائريين ونعتبر أنفسنا معهم في خندق واحد ضد الاستعمار والهيمنة الامبريالية... وتلك مهمة نقوم بها عن قناعة تامة وإيمان مطلق... وهي قناعة استمديناها من توجيهات الرفيق والزعيم جوزيف بروز تيتو...**"[3].

وعندما عاشت الثورة الجزائرية أزمة تسليح لم تتردد في تقديم الدعم حيث تمكن محمد لمين دباغين سنة 1957 من الحصول على شحنة من الحكومة اليوغسلافية تتكون من: 25000 قطعة سلاح منها 1000 مدفع رشاش (F.M.M.G.34etM.G.42) التي سلمت الى جيش التحرير بالحدود التونسية[4].

ويكفي بأن يوغسلافيا قد دفعت ضريبة من أجل الجزائر، حيث قامت فرنسا باحتجاز أربعة من بواخرها سربيجا (Srbija) سلوفينينجا (Slovinja) وريجيكا (Rijika) وزادار (Zadar)[5](ملحق) إلا أن هناك بواخر أخرى استطاعت أن توصل الأسلحة الى جيش التحرير، بحيث لا تتأثر العلاقات بين بلغراد وباريس[6].

إن ارسال حكومة يوغسلافيا عدة بواخر محملة بالأسلحة لدعم الثورة الجزائرية، واعتراض القوات الفرنسية لها في عرض البحر كسفينة "سلوفينيا" اليوغسلافية التي كانت في رحلة من أوروبا

---

[1]– مريم الصغير، المرجع السابق، ص 338.

[2]– عثمانة محمود: من مجاهدي حرب التحرير الوطني، طبيب يشرف على معالجة الجرحى والمصابين من المجاهدين في المعارك مع العدو الفرنسي، أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص 255.

[3]– نفسه، ص 256.

[4]– يخلف حاج عبد القادر، **مصادر تسليح وتموين الثورة الجزائرية 1954– 1962**، مجلة عصور الجديدة، ع 06، الجزائر، 2012، ص 180.

[5]– صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 324.

[6]– سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 524.

مرورا بالمغرب وصولا الى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم تنجح في إيصال شحنة الأسلحة الموجهة للثورة التحريرية حيث احتجزتها القوات الفرنسية في 18 جانفي 1958 واقتادتها الى مرفأ وهران وعن شحنتها يقال إن وزنها يصل الى 148 طن، ومخازنها كانت مملوءة بالأسلحة بما فيها والذخائر، وعندما تم تفريغها بميناء وهران تبين أن سفينة سلوفينيا تحمل أنواع عديدة من الأسلحة منها[1]: 03 آلاف بندقية موزار، 150 مسدس رشاش (MG34)، 58 بازوكا، 15 مدفع هاون، 95 طن ذخيرة، 20 مليون خرطوش، 600 قذيفة مدفع هاون. (الملحق رقم 09)

أما باخرة سولانجيا حجزت بتاريخ 29 مارس 1960، وسرييجا احتجزت في 05 جوان 1960، وهناك باخرة يوغسلافية أخرى احتجزت يوم 29 ديسمبر 1960 في مضيق جبل طارق في طريقها الى الريف المغربي ومنه الى الجزائر[2].

بالإضافة الى مصدر موثوق حسب التقرير الفرنسي يؤكد وصول أسلحة وذخيرة الى الإسكندرية عن طريق باخرة يوغسلافية "سراييفو" بداية أكتوبر 1959، وتولي مجموعة من الجزائريين تعبئة مجموعة من الصناديق على متن شاحنات توجهت الى ليبيا يوم 10 أكتوبر 1959[3].

وتحدثت جريدة المجاهد في عددها 42 عما وصل للجزائريين من إعانات وتقديم يوغسلافيا مجموعة من المساعدات وذلك بإرسال سيارتان للنقل و09 أطنان سكر، 2540 كلغ من الأدوية والأحذية والأقمشة[4].

---

[1]- عبد المالك بوختاش، المرجع السابق، ص 243- 244.

[2]- خيري الرزقي، **إشكالية التسليح في الثورة الجزائرية بين التحديات وجهود المعالجة1954م-1962م**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج13، ع02، ورقلة، 2021م، 137.

[3]- نبيل جابري، **التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية على الحدود الجزائرية التونسية 1958- 1960**، مجلة دراسات، ع 52، الجزائر، 2021، ص 129.

[4]- المجاهد، **ما وصل الى الجزائريين من إعانات**، ع 42، 1959/05/18.

- **المبحث الثاني: تشيكوسلوفاكيا.**

أولا: لمحة تاريخية وجغرافية عن جمهورية تشيكوسلوفاكيا:

ظهرت تشيكوسلوفاكيا كدولة على الخريطة السياسة والجغرافية لأوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، بعد ان اقتطع لها الحلفاء أجزاء من الإمبراطورية السابقة (النمساوية المجرية) والتي جزئت إلى عدة دول وفق اعتبارات قومية وسياسية وجغرافية[1].

حيث تقع تشيكوسلوفاكيا في القسم الشرقي من أوروبا، تحدها من الشمال بولونيا وألمانيا الديمقراطية ومن الشرق الإتحاد السوفياتي، ومن الجنوب رومانيا والمجر والنمسا، ومن الغرب ألمانيا الإتحادية[2]، هي دولة قارية في أوروبا الوسطى، تبلغ مساحتها الاجمالية 127876كم مربع[3]، عدد سكانها 14,942,000نسمة يمثل التشيكيين عشرة ملايين من سكانها، وأربعة ملايين ونصف من السلوفاكيين، والباقون عبارة عن أقليات مختلفة (هنغار-جرمان-بولونيون-أوكرانيون-وروس)، وبهذا فإن الكثافة السكانية لتشيكوسلوفاكيا هي 116نسمة في الكيلو متر مربع، ومن بين أهم مدنها سبراغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا وبرونو، براتيسلافا، أوسترافا، كوزيسه، وبيلن.(الملحق رقم 10)

أما اللغة الرسمية لديها فهي لغتان التشيكية والسلوفاكية وهما لغتان متشابهتان، وبالنسبة للدين فإن الكنائس تخضع لإشراف الدولة ويتقاضى رجال الدين رواتبهم منها، وأكثرية سكانها من الكاثوليك والباقون بروتستانت موزعون على مختلف الكنائس البروتستانتية، بالإضافة الى أقلية يهودية[4].

---

[1]- أروى خالد علي مصطفى، **موقف بريطانيا من احتلال ألمانيا لتشيكوسلوفاكيا 1938- 1939**، مجلة الجامعة العربية، ع 56، العراق، ب س، ص 366.

[2]- عبد الوهاب الكيالي، ج 01، المرجع السابق، ص 749.

[3]- عبد الرحمان حميدة، **جغرافية أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي**، دار الفكر، دمشق، 1984، ص 146.

[4]- عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق.

احتلت تشيكوسلوفاكيا من قبل ألمانيا 1939، ونالت استقلالها بعدما أجبرت تشيكوسلوفاكيا على التخلي عن جزء من أراضيها لهتلر وبذلك تمزقت تشيكوسلوفاكيا وخسرت الكثير[1].

ثانيا : موقف تشيكوسلوفاكيا:

إن تشيكوسلوفاكيا كغيرها من دول المعسكر الشرقي لأوروبا، قد تعرضت للاستعمار النازي، شأنها شأن الجزائر التي كانت تقاوم للتخلص من سيطرة الاستعمار الفرنسي، وهو الأمر ذاته الذي كانت تشيكوسلوفاكيا عليه قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية من خلال تعرضها للتحرشات الألمانية التي كانت سببا في تقسيم تشيكوسلوفاكيا مرتين الأولى كانت بمقتضى مؤتمر قرار ميونخ 1938، والثانية بمقتضى إعلان انفصال تشيكيا عن سلوفاكيا في 15 مارس 1939 وكان السبب في تفكيكها هو مشكل الأقليات السوديتية الناطقة بالألمانية مما أدى الى قيام هتلر عند اندلاع الحرب العلمية الثانية في سبتمبر 1939 بضم الأراضي التشيكوسلوفاكية كاملة الى ألمانيا ومنذ ذلك الوقت بدأت معاناة التشيكوسلوفاكيين من الاستعمار الألماني وحلفائه الى غاية نهاية الحرب العلمية الثانية[2].

إن الحكومة التشيكوسلوفاكية تدرك خطورة الاستعمار وبذلك قد توجهت بدعم الجزائر من جميع النواحي السياسية والعسكرية والدبلوماسية، واعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية 25 مارس 1961[3]، ويعود عدم اعترافها إلا بعد عامين من نشأتها الى سببين:

01- الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية حتما سيؤدي لتوتر العلاقات إن لم نقل قطعها بين الدول الاشتراكية وفرنسا، وينتج عنه تعثر وعدم حلول الكثير من القضايا والمصالح العالمية.

02- أن الحكومة المؤقتة الجزائرية لا تضم الحزب الاشتراكي الجزائري مما يعطي الطابع العام لها بتوجه وطني أو رأسمالي[4].

---

[1]- أروى خالد علي مصطفى، المرجع السابق، ص 381- 382.

[2]- عبد المالك بوختاش، **موقف الحكومات الأوروبية من الثورة الجزائرية 1954- 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص 245.

[3]- إسماعيل دبش، المرجع سابق، ص 254.

[4]- نجاح سلطان، **نشاط مكاتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في أوروبا 1954- 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص 190.

وفي الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة صوت الوفد التشيكوسلوفاكي لصالح القضية الجزائرية في حق الشعب في تقرير مصيره وصرح: **"بأنه يجب على الأمم المتحدة منح تأييدها الكامل للشعوب التي تقاوم السيطرة الاستعمارية"**[1]، وقد باتت الحكومة التشيكوسلوفاكية تؤيد المشاريع والقرارات التي تتخذ على مستوى هيئة الأمم المتحدة والتي تصب في صالح القضية الجزائرية خلال دوراتها المنعقدة[2].

وقام محمد يعلى بعقد لقاءات مع شخصيات حكومية وغير حكومية تنتمي للصليب الأحمر والنقابات العمالية في تشيكوسلوفاكيا وأبلغ في لقائه بمسؤولين في وزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية بعدم فهمه للأسباب التي منعت جبهة التحرير الوطني من تأسيس مكاتب خارجية في أوروبا الشرقية، رغم أنها تملك مكاتب في كل البلدان الرأسمالية، وكانت الزيارة الثانية لمحمد يعلى في اكتوبر 1959 إلى دول أوروبا الشرقية، وعقب زيارته الى جمهورية ألمانيا اغتنم الفرصة وقام بزيارة تشيكوسلوفاكيا[3].

كما تمثل الدعم التشيكوسلوفاكي في الإعلان الرسمي لمساندة الجزائر بعد وصول برقية من رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الى الرئيس فرحات عباس يقول فيها: **" اسمحوا لي يا صاحب السيادة أن أعبر لشخصكم ولشعبكم الشجاع وحكومته المؤقتة عن تشكراتي على تهانيكم لنا بمناسبة العيد الوطني التشيكوسلوفاكي...إن الشعب التشيكوسلوفاكي الذي يشعر بأعمق عواطف المحبة للشعب الجزائري البطل ويتابع بكل عطف كفاح الجزائر من أجل استقلالها وهو مؤمن بأن الانتصار سيكون حليف قضيته العادلة"**[4].

سمحت الحكومة التشيكوسلوفاكية لوفد الاتحاد العام للطلبة الجزائريين بالمشاركة في المؤتمر الرابع للاتحاد العالمي للطلبة المنعقد ببراغ **1956**، وكانت فرصة للوفد الطلابي قصد التعريف

---

[1]- المجاهد، **في الأمم المتحدة**، ع 57، 1959/12/15.

[2]- عبدالماليك بوختاش، المرجع السابق، ص 247.

[3]- عمر بوضربة، **النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958- 1959**، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 203- 204.

[4] المجاهد، **نصف الشهر السياسي**، ع96، 1961/05/22م.

بالقضية الجزائرية وجلب انتباه الحكومات التشيكوسلوفاكية لما يعانيه الشعب الجزائري من اضطهاد وقمع من الاستعمار الفرنسي، وبهذا خرج المؤتمر بتوصية تتضمن ضرورة المطالبة بإنهاء الحرب في الجزائر وعلى إثر ذلك منحت الحكومة التشيكوسلوفاكية للطلبة الجزائريين منح قصد مواصلة دراستهم بجامعاتها بعد قيام السلطات الفرنسية بحل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 28 جانفي 1958، حيث استقبلت تشيكوسلوفاكيا 23 طالبا جزائريا[1].

كما سمحت الحكومة التشيكوسلوفاكية باستقبال فريق كرة القدم على أراضيها معه مرتين الأولى من 17 إلى 14 جويلية 1959، والثانية خلال شهري مارس وماي 1961[2]، وفي الذكرى السادسة للثورة الجزائرية 1960 انعقد اجتماع طلابي ألقيت فيه عدة خطابات وتمت فيه المصادقة على لائحة لمساندة الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ولجهود الحكومة الجزائرية من أجل تنظيم استفتاء تحت رقابة الأمم المتحدة، كما وجهت سكرتارية النقابات العالمية الى العمال الجزائريين برقية تضامن تدين الحرب الاستعمارية التي تحول دون استعمال الشعب الجزائري لحقه في تقرير المصير[3].

في مؤتمر ممثلي الأحزاب الاشتراكية في موسكو في ديسمبر 1960 فتحت تشيكوسلوفاكيا محادثات مع الرفقاء السوفيات والفرنسيين والجزائريين حول إمكانية فتح مركز استعلاماتي جزائري، فتحصلت براغ على الموافقة وهو مركز تابع للجبهة تحصل على الضوء الأخضر لنشاطه في 07 فيفري 1961 حيث أقر في اجتماعاته مساعدات عسكرية ومدنية بقيمة خمسة عشر مليون أوقية[4].

استقبلت تشيكوسلوفاكيا أكثر من مرة بعثات رسمية تمثل الحكومة المؤقتة الجزائرية، كما أنها اتخذت موقفا أكثر تقدما من خلال البروتوكول الجزائري-التشيكي الذي تمت المصادقة عليه في براغ 25 مارس 1961، إذ ورد فيه: "**إن حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة وحكومة الجمهورية**

---

[1]- عبد المالك بوختاش، المرجع السابق، ص 245- 246.

[2]- عبد المالك بوختاش، نفسه، ص 344.

[3]- المجاهد، **شعوب العالم تحتفل**، ع 82، 1960/11/14.

[4]- نجاح سلطان، المرجع السابق، ص 190-191.

التشيكوسلوفاكية الاشتراكية، رغبة منهما في إيجاد ظروف ملائمة لتنمية العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية التشيكوسلوفاكية الاشتراكية على أساس المساواة والمنافع المتبادلة"[1].

وصرحت الجمهورية التشيكوسلوفاكية رغبتها في إقامة علاقات رسمية مع الجمهورية الجزائرية في الحاضر والمستقبل، وأكد وزير خارجية تشكوسلوفاكيا السيد دالاك داويد قائلا: "**جرى مؤخرا توقيع بروتوكول بين جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والجمهورية الجزائرية، الامر الذي ينطوي على اعتراف واقعي من جانب من جانب جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بالحكومة المؤقتة الجزائرية**"[2].

إن الحكومة التشيكوسلوفاكية قدمت مساعدات مادية ومعنوية معتبرة وهذا ما أكده كل من سعد دحلب وبن يوسف بن خدة: " **من أن تشيكوسلوفاكيا قدمت مساعدات غير مباشرة من طرف الاتحاد السوفياتي تمثلت في الأسلحة والذخيرة والألبسة والمواد الطبية... وكانت تندد بشدة في كل مرة بالممارسات والأساليب الشرسة التي يمارسها الاستعمار الفرنسي على أوسع نطاق ضد الشعب الجزائري... إذ كانت الحكومة التشيكوسلوفاكية تصف ذلك بالإرهاب المنظم من طرف السلطات الاستعمارية الغاشمة ضد شعب أعزل هدفه الاستقلال والحرية**"[3].

بعد توتر العلاقات التونسية في 1957 استغلت قيادة الثورة هذا الوضع حيث تمكن مندوب الثورة المعتمد في أوروبا المدعو الدكتور ادريس واسمه الثوري وزاني حامد شراء صفقة أسلحة بريطانية وألمانية مع ذخائرها المقدرة قيمتها حوالي مليون دولار والتي تحتوي على 350 ألف طنا من السلاح والذخيرة، حيث تم نقل الكمية على أربع دفعات من17 مارس 1957 الى 21 أكتوبر من نفس السنة من مصر عبر بولندة بعد أن اعتذرت الحكومة التشيكية عن نقلها مباشرة الى ثوار

---

[1]– زقادة الشاذلي، **الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954– 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2002، ص 120.

[2]– محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 279.

[3]– أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص 242.

الجزائر، وتم وصول الشحنة الى ميناء الإسكندرية وتسلمها السيد أحمد سليم نيابة عن ممثل الثورة لدى السلطات المصرية، وهكذا أصبحت جاهزة لنقلها الى الجزائر[1]

تم في وصول الباخرة التشيكوسلوفاكية "يوليوس فوسيك" إلى ميناء تونس في 12 مارس 1959 (الملحق رقم 11)، محملة بمقدار 750 طن من اللباس والأدوية ومختلف الأغذية المصبرة التي أرسلها الصليب الأحمر الى اللاجئين الجزائريين بالقطر التونسي، كما أنه لم يكتفي بإعانته الخاصة للاجئين والمشردين الجزائريين بل فتح المجال في كافة أنحاء الجمهورية التشيكية لجمع تبرعات من احذية ولباس واغذية للمنكوبين من أبناء الجزائر المكافحة، كما قام نواب عن الهلال الأحمر الجزائري بشكر مندوب الصليب الأحمر التشيكي، اذ عبروا لهم عن تقدير الجزائريين جامعة الشعوب والمنظمات التي تساهم في تخفيف المصاب عن ضحايا الحرب الاستعمارية في الجزائر[2].

إن الحكومة التشيكوسلوفاكية قد دعمت الثورة الجزائرية بشحنات عديدة من السلاح وكانت تأتي من الشرق خاصة سوريا ومصر ، فقد أمضت تشيكوسلوفاكيا وسوريا خمسة عقود أسلحة بقيمة ثلاثمائة وخمسين مليون وتقديمها الى الثوار الجزائريين، وعقدت مع مصر أربعة اتفاقيات عسكرية[3]، وكانت هذه الشحنات تأتي عن طريق مصر وفي هذا الصدد يقول الوكيل التجاري لتشيكوسلوفاكيا: **"إن تعامل تشيكوسلوفاكيا ومصر ليس أمرا جديدا علينا"**، واستدرك قائلاك **"بأن السلطات التشيكوسلوفاكية على علم تام بأن الصفقة المراد إبرامها معهم سوف تتجه الى الجزائر"**، ورغم حرصهم على عدم التورط في مشاكل مع السلطات الفرنسية إلا أنهم قرروا إتمام الصفقة مع الالتزام بشرط واحد وهو ألا يتم الشحن بواسطتهم الى الجزائر وإنما يتم أولا الى ميناء مصري ومن ثم يكون الى القاهرة الحق في التصرف بها كما تشاء ، وقد احتوت هذه الشحنة على عدة من الأسلحة : 42 رشاش ،الهاون 82 ملم، والرشاشات القصير 09 ملم، بالإضافة الى القنابل اليدوية والبنادق 07,92، والطبنجات 09 ملم[4].

---

[1]- وهيبة سعيدي، **الامداد بالسلاح خلال الثورة**، المرجع السابق، ص 48 ، ص366، ص387.

[2]- المجاهد، **في عون اللاجئين الجزائريين**، ع 38، 1959/03/18.

[3]- نجاح سلطان، المرجع السابق، ص 189- 190.

[4]- فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط 02، دار المستقبل، القاهرة، 1990، ص 323.

ومنذ ذلك الحين أصبحت جبهة التحرير الوطني تتعامل بصفة مباشرة مع شركة سكودا التشيكوسلوفاكية لإنتاج الأسلحة، والتي تشكلت على أنقاض مؤسسة موزر الألمانية عن طريق جهاز يدعى الأمنيبول شكله الإتحاد السوفياتي ببراغ والذي كان همه الوحيد بيع الأسلحة لكل من يستطيع يدفع، ضاربا بذلك عرض الحائط المبادئ الشيوعية، وهكذا أصبحت تشيكوسلوفاكيا الممولين للثورة بالأسلحة[1].

لم تسلم البواخر التشيكوسلوفاكية هي الأخرى من القرصنة البحرية الفرنسية، إذ قامت بحجز الباخرة التشيكوسلوفاكية ليدس في 07 أفريل 1959 وبها عدة أنواع من الأسلحة[2]، وعلى إثر هذه الحادثة وجهت الوزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية الى الحكومة الفرنسية 13 أفريل 1959 مذكرتين احتجت فيهما على اقتياد السفينة التشيكية ليدس بصورة مخالفة للقانون وفي عرض البحر[3]، كما تحدث المجاهد عما وصل الى الجزائريين من اعانات مادية من الحكومة التشيكوسلوفاكية تمثل في 664,301 كلغ من الملابس والاحذية والأدوية[4].

[1]- عبدالمالك بوختاش، المرجع السابق، 246- 247.

[2]- خيري الرزقي، المرجع السابق، ص 137.

[3]- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 240.

[4]- المجاهد، ع 42، المرجع السابق.

- **خلاصة الفصل:**

تعد كل من يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا كغيرها من دول الكتلة الشرقية التي تعرضت للاستعمار، لذا فهي تدرك مدى ضرورة نيل الاستقلال فقد عملت على اعانة الثورة الجزائرية بحكم تجربتها المريرة مع الاستعمار فقدمت الدعم للثورة الجزائرية ، بحيث اتخذت مواقف متشددة من الاستعمار الفرنسي بعيدة عن توظيف لعبة المصالح السياسية والاستراتيجية مع فرنسا.

وبذلك تكون كل من يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وقفتا الى جانب القضية الجزائرية من حيث تدعيمها سياسيا وعسكريا وديبلوماسيا وكذا ماليا، وقدمت أروع الأمثلة للحكومات المناهضة للاستعمار والتي تدعو الى حرية الشعب وحقه في تقرير مصيره، وتواصل هذا الدعم الى غاية الاستقلال

الخاتمة

الخـــاتـــمـــة:

بعد عرضنا وتحليلنا لموضوع دراستنا ألا وهو موقف ودعم المعسكر الاشتراكي للثورة الجزائرية 1954م-1962م "يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا أنموذجا"، توصلنا إلى جملة من النتائج نوجز أهمها في الآتي:

شجعت الظروف المحلية والدولية الشعب الجزائري على الإيمان بالعمل المسلح، وإمكانية نجاح الثورة التحريرية ويعود نجاحها الى إيمان الشعب بها وتضحياته في سبيلها، وإصراره على تحقيق إستقلاله ووحدته والتخطيط المحكم لها.

إن نجاح جبهة التحرير الوطني في إبراز الثورة الجزائرية والتعريف بهما في الخارج كان مرتبطا بالدعم والمواقف القوية لبعض دول العالم من بينهما دول المعسكر الاشتراكي، إذ اثبتت هذه الدول تضامنها الكبير مع الشعب الجزائري منذ اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954، وأبدت دعمها الكامل للثورة التحريرية فقد تطورت أشكال الدعم منذ الاعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة 19 سبتمبر 1958، دبلوماسيا في المحافل الدولية، وتقديم المساعدات العسكرية والمادية.

ساعدت الضغوطات التي مارستها دول المعسكر الشيوعي وشعوبها خاصة كل من يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا في تسهيل عملية الوفود الجزائرية في المحافل الدولية وإدراج القضية الجزائرية مع القضايا الحساسة والمهمة التي يجب النظر فيها.

تعتبر يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا من أوائل الدول التي اعترفت بالثورة الجزائرية، وعبرت عن دعمها الا مشروط لها، حيث أن موقفهما كان عظيما اتجاه الثورة الجزائرية كان نقيا دون أي أغراض سياسية بل كان وليد بعض العوامل من بينها أسس ومبادئ يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا في العلاقات الخارجية ودعمهم للحركات التحررية.

تجلى الدعم اليوغسلافي والتشيكوسلوفاكي للثورة الجزائرية في كافة المجالات: الديبلوماسية والسياسية، العسكرية والمادية، إذ أنه لا يمكن للثورة أن تنجح بمعزل عن محيطها الخارجي، فالدعم الذي تتلقاه من مختلف بلدان المعسكر الشيوعي يعتبر انتصارا للثورة.

الملاحق

لملحق (02): خريطة تقسيم التراب الوطني الى ستة مناطق.[1]

[1] مركز الخطابي للدراسات، الملحمة الجزائرية، ص150.

الملحق (**03**): وثيقة بيان أول نوفمبر.

«أيها الشعب الجزائري،

«أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

«أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة ـ نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الأفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الاداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

«فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـ بعد مراحل من الكفاح ـ قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـ في الواقع ـ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فاننا نعتبر أن الشعب الجزائري في اوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل. أما في الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف اخواننا العرب والمسلمين.

71

«ان أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال افريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

«ان كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فاننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا، فان حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين توجيهها سيء محرومة من سند الرأي العام الضروري قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

ان المرحلة خطيرة.

«أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا وأن مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، ان الوقت قد حان لاخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورة إلى جانب اخواننا المغاربة والتونسيين.

«وبهذا الصدد فاننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعون السلطة، ان حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والصمعة ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى. الذي رفض أمام وسائل الكفاح السليمة أن يمنح ادنى حرية.

«ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم:

جبهة التحرير الوطني:

«وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحرير دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فاننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1) اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية.
2) احترام جميع الحريات الاساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1) التطهير السياسي باعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.
2) تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

ـ تدويل القضية الجزائرية.

ـ تحقيق وحدة شمال افريقيا في اطارها الطبيعي العربي والاسلامي.

ـ في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

«انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فاننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

«ان جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعية في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

«ان هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية » وحقيقة ان الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

«وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية واراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة اذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ

2

والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3) خلق جو من الثقفة وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الاجراءات الخاصة وايقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت او اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبّون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري (اننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم اليها لانقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، ان جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك.

«أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للامبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية[92]

75

1

[1] محمد لجسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري1956م-1962م، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص71-75.

الملحق (04): البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة

بيان البلدان التي اعترفت بالدولة وبحكومتها

	اسم البلد	تاريخ الاعتراف	طبعة الاعتراف
١	العربية السعودية	٢٠ ايلول ٩٥٨	قانونيـة
٢	بلغاريا	٢٩ آذار ٩٦١	واقعية
٣	الصين الشعبية	٢٢ ايلول ٩٥٨	قانونيـة
٤	الكونغو	١٩ شباط ٩٦١	قانونيـة
٥	كوريا الشمالية	٢٥ ايلول ٩٥٨	واقعية
٦	غـانا	١٠ تموز ٩٥٩	قانونيـة
٧	غينيـا	٣٠ ايلول ٩٥٨ وتأيد في٦آب ٩٥٩	قانونيـة
٨	اندونيـسيا	٢٧ ايلول ٩٥٨	قانونيـة
٩	العراق	١٩ ايلول ٩٥٨	قانونيـة
١٠	الاردن	٢٠ ايلول ٩٥٨	قانونيـة
١١	لبنـان	١٥ كانوالثاني٩٥٩	قانونيـة
١٢	ليبريـا	٧ حزيران ١٩٦٠	قانونيـة
١٣	ليبيـا	١٩ ايلول ٩٥٨	قانونيـة
١٤	مـالي	١٨ شباط ٩٦١	قانونيـة
١٥	مراكش	١٩ ايلول ٩٥٨	قانونيـة
١٦	منغوليا الشعبية	١٥ كانون الاول٩٥٨	قانونيـة
١٧	ج. ع. م	٢١ ايلول ٩٥٨	قانونيـة
١٨	السودان	٢٢ ايلول ٩٥٨	قانونيـة
١٩	تشيكوسلوفاكيا	٢٥ آذار ٩٦١ وتأيد في١١ نيـسان	واقعية(٤٤)
٢٠	توغو	١٧ حزيران ٩٦٠	قانونيـة
٢١	تونس	١٩ ايلول ٩٥٨	قانونيـة
٢٢	الاتحاد السوفياتي	٣ تشرين الاول ٩٦٠	واقعية
٢٣	فياتنام	٢٦ ايلول ٩٥٨	قانونيـة
٢٤	اليمن	٢١ ايلول ٩٥٨	قانونيـة
٢٥	يوغوسلافيا	١٢ حزيران ٩٥٩ تأيدفي١٢نيسان١٩٦١	واقعية

1

[1] بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، دار اليقظة العربية، دمشق، ص210.

الملحق (05): أعضاء وفد جبهة التحرير الى الصين برئاسة عمر أوصديق.

[1]

[1] المجاهد، ع39، 1959/04/02م.

الملحق (06): كمات من العتاد العسكري المقدمة من طرف الصين الشعبية الى الحكومة المؤقتة.

العتـــاد	الأسلحة	الذخيرة
– مسدسات عيار 7.62 ملم (صنع صيني)	4000	2.000.000
– رشاشات عيار 7.62 ملم ' صنع صيني)	10000	20.000.000
– بنادقيات عيار 7.62 ملم (صنع صيني)	35000	50.000.000
– رشاشات خفيفة عيار 7.62 ملم (صنع صيني)	1000	5.000.000
– رشاشات مضادة للطيران عيار 12.7 ملم (صنع صيني)	200	2.000.000
– قذائف 9 سم صنع أمريكي		1.200.000
– قذائف 49 II سم صنع أمريكي		1.000.000
– ذخيرة للبنادق الرشاشة عيار 7.62 ملم (صنع أمريكي)		5.000.000
– فهد رشاش (طومسون)	14.000	
– قنابل الإقتحام (صنع صيني)	35.000	
– قنابل للدفاع (صنع صيني)	75.000	
– مورتيي Mortier عيار 60 سم	500	154.000
– مورتيي Mortier عيار 61 سم (صنع أمريكي)	100	22.000
– جهاز اتصال " 81 " طاقة 15 فولت (صنع صيني)	50 جهاز	
– جهاز إرسال " 91" طاقته 150 فولت (صنع صيني)	10 أجهزة	
– جهاز ارسال " 804" طاقته 400 فولت (صنع صيني)	04 أجهزة	
– جهاز إرسال أ " 200" طاقته 1000 فولت (صنع صيني)	جهاز واحد	
– جهاز استقبال " 7512" (صنع صيني)	20 جهاز	
– مستقبل الأمواج القصيرة (صنع صيني)	31000 قطعة	
– معدات إلكترونية متنوعة	31000 قطعة	
– سماعة ت.أ. 4	400 قطعة	
– أجهزة لمعدات كهربائية مختلفة	400 جهاز	
– مقاوم مثبت راديو	45000 قطعة	

[1]

[1] جيلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية1954م-1962م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008م-2009، ص293-294.

الملحق (07): خريطة جمهورية يوغسلافيا.

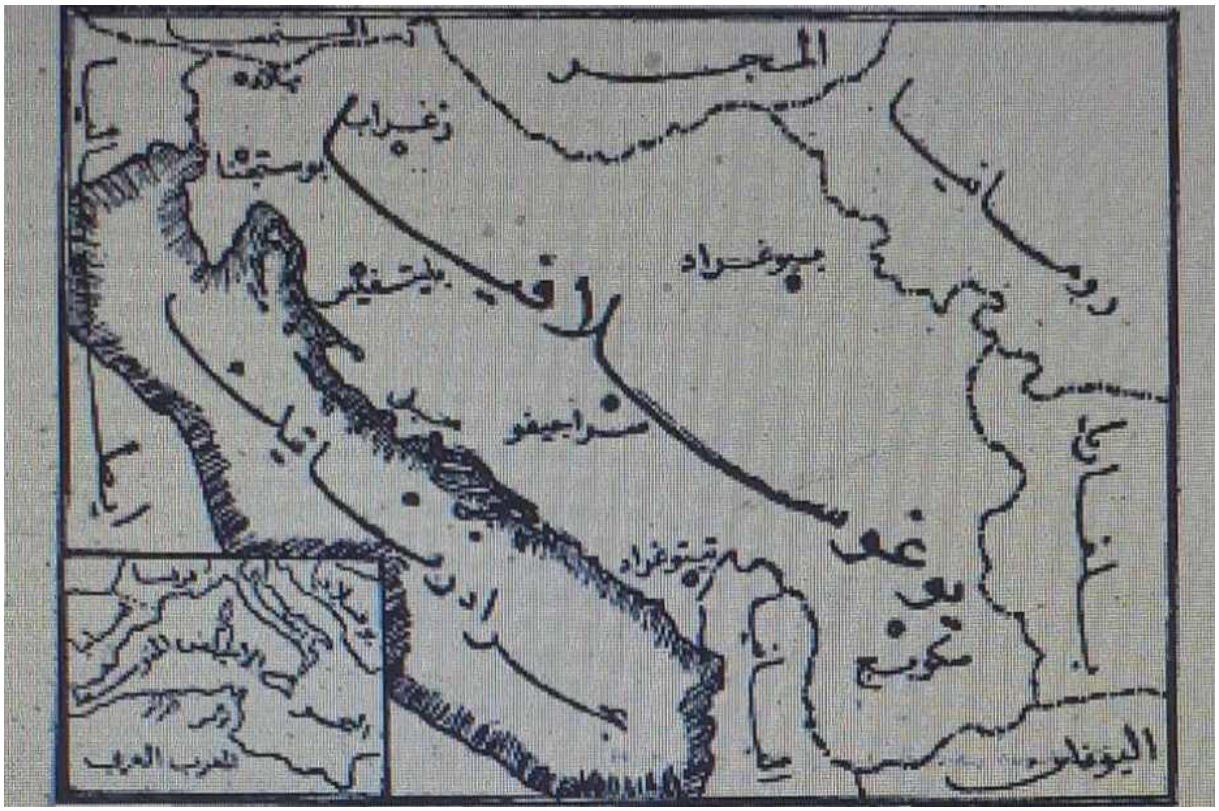

1

[1] المجاهد، ع45، 1958/06/29م.

الملحق (**08**): هدايا أطفال يوغسلافيا الى أطفال الجزائر.[1]

سيارات الشحن تحمل هدايا اطفال يوغوسلافيا الى اطفال الجزائر

[1] المجاهد، ع94، 1961/04/25م.

الملحق (09): باخرة سلوفينيا اليوغسلافية.

باخرة «سلوفينيجا» اليوغسلافية التي احتجزت يوم 18 جانفي 1958

[1]

[1] سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح1954م-1962م، دار المعرفة، 2009، ص121.

الملحق (10): خريطة جمهورية تشيكوسلوفاكيا.[1]

[1] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج01، دار الهدى، بيروت لبنان، ص751.

الملحق (11): باخرة يوليوس فوسيك التشيكية في ميناء تونس.

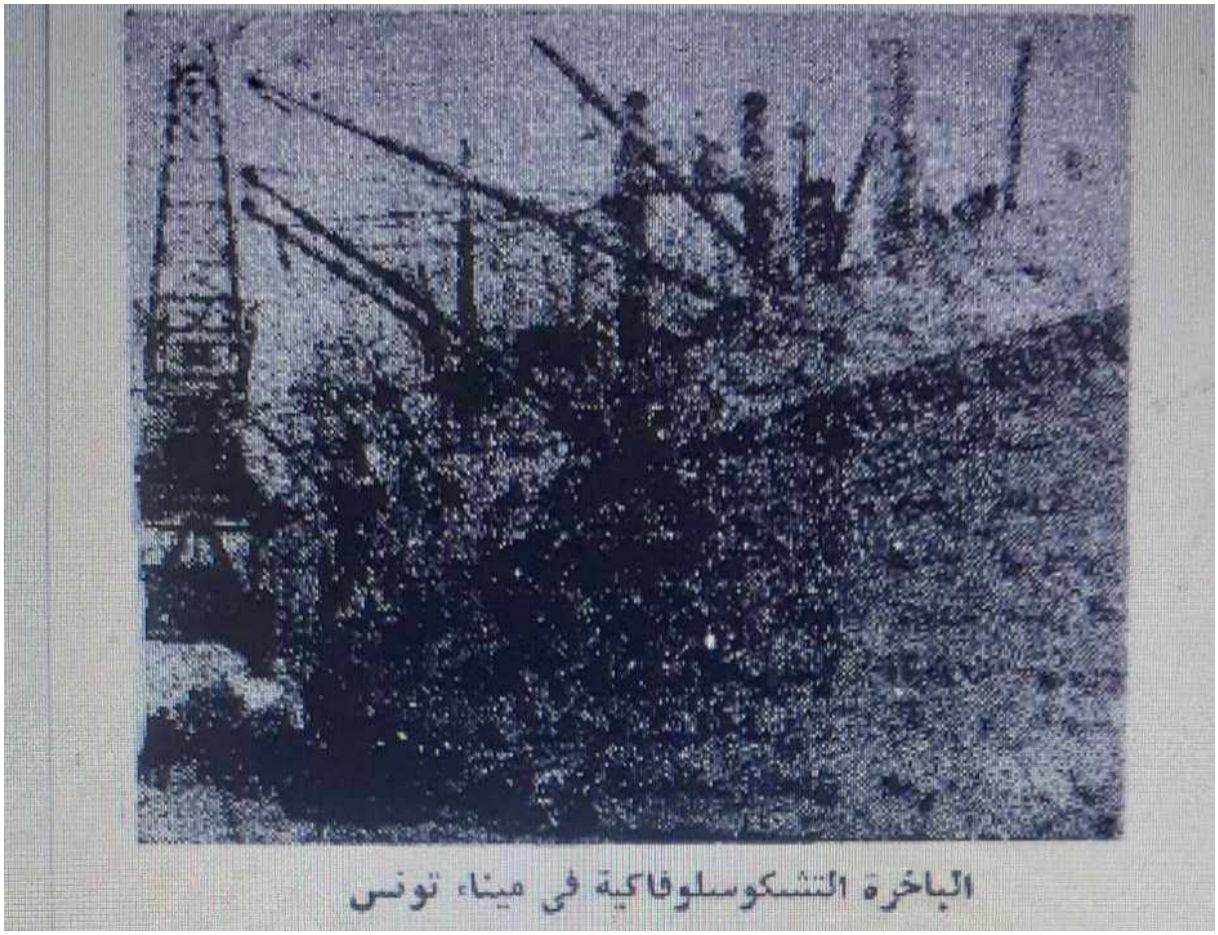

الباخرة التشكوسلوفاكية في ميناء تونس

[1]

[1] المجاهد، ع38، 1959/03/18.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، دار اليقظة العربية، دمشق، د س.
2. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.
3. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012.
4. بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية، ط02، الجزائر، 2012.
5. بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر1954، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، ط02، الجزائر، 2011.
6. دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، د س.
7. الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل، ط02، مصر، 1990.
8. الشقيري أحمد، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال الى الاستقلال، دار العودة، بيروت، د س.
9. مولود قاسم نايت قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة أول نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007.

المراجع:

10. إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954-1962، مؤسسة إحدادن، الجزائر، 2007.
11. أزغيدي محمد لجسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
12. بارور إسماعيل، حياة البطل الشهيد مصطفي بن بو العيد، دار الشهاب، باتنة، 1988.
13. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 1997.
14. تميم آسيا، الشخصيات الجزائرية 100شخصية، دار المسك، الجزائر، 2008.
15. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
16. حلواني أحمد، الثورة الجزائرية في الصحافة السورية1955-1957، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2017.
17. حميدة عبد الرحمان، جغرافية أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، دار الفكر ، دمشق، 1984.
18. دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2007.

19. الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984.
20. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج01، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
21. سعيدي عثمان، الأمازيغ البربر "العرب العاربة وعروبة الشمال الافريقي عبر التاريخ"، دار الأمة، الجزائر، 2018.
22. سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح1954-1962، دار المعرفة، 2009.
23. الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003
24. ضاهر تركي، أشهر القادة السياسيين من يوليوس الى جمال عبد الناصر، دار الحسام، ط02، بيروت، 1992.
25. طلاس مصطفى، تق: بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، ط04، الجزائر، 2010.
26. العسلي بسام، الله أكبر.... وانطلقت الثورة، دار النفائس، ط02، بيروت، 1986.
27. العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية1830-1954، دار البعث الجزائر، 1985.
28. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، 2002.
29. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين (14ق.م-1962م)، دار العلوم، عنابة، 2002.
30. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج04، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.
31. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج03، دار الغرب الإسلامي، ، ط04 ،بيروت-لبنان، 1992.

الرسائل الجامعية:

32. بن فليس أحمد، السياسة الخارجية للثورة الثوابت والمتغيرات1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.
33. بن فليس أحمد، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1985.
34. بوختاش عبد المالك، مواقف الحكومات الأوروبية من الثورة الجزائرية1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020-2021.
35. بوضربة عمر، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة من خلال محفوظات الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

36. بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي1840-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

37. جبران لعرج، البعد الإسلامي في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.

38. جندي سارة، العلاقات العربية الصينية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2014.

39. جيلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية1954-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009.

40. خالدي حسين، البعد الافريقي للثورة الجزائرية وتأثيره في تصفية الاستعمار الفرنسي في غرب افريقيا1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2010-2011.

41. زقادة الشاذلي، الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة الجزائرية1954-1962 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001-2002.

42. سالم حسين العلاقات الصينية المغاربية (الجزائر أنموذجا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2017-2018.

43. سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر1954 ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

44. سعيود أحمد، العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني1954-1958 رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001-2002.

45. سلطان نجاح، نشاط مكاتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في أوروبا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020-2021م.

46. الشحات خيال سوسو إبراهيم، مصر وسياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي1954-1962 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منصورة، مصر، 2005.

47. شلبي أمال، التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية 1954-1956، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.

48. الصغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003-2004.

49. العايب معمر، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية1942-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009.

50. فشار عطاء الله، دور الديبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

51. قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ ح ع 2 الى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى1945-1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2001-2002.

52. ليتيم عيسى، دور الديبلوماسية الجزائرية في افريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية1954-1962 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة01، 2015-2016.

المجلات:

53. بلعيد رابح، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع05، باتنة، 1996م.

54. منعم أسامة، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية1830-1962م ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج 04، ع03، جامعة بابل، العراق، د س.

55. سعيود أحمد، الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي، مجلة المصادر، ع12، 2002.

56. كركيل عبد القادر، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة1955-1962، مجلة أفكار وآفاق، ع08، جامعة الجزائر، 2016.

57. بوضربة عمر، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة1955-1957، مجلة البحوث التاريخية، ع03، المسيلة، 2018.

58. تابليت علي، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة أثناء دورتها (10_11_12)، مجلة أول نوفمبر، ع155-ع156، جامعة الجزائر، 1997.

59. كركيل عبد القادر، مسار القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة1955-1962، مجلة دفاتر للعلوم العلمية، ع11، جامعة الجزائر02، 2017.

60. حيمر صالح، القضية الجزائرية في كتلة المؤتمرات الآفرو-آسيوية1955-1961، مجلة البحوث التاريخية، ع03، الجزائر، 2018.

61. قبائلي أمال، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة1957-1958، مجلة المصادر، ع29، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2017.

62. الصغير مريم، القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظمتين1954-1962، مجلة المصادر، ع10، 2004.

63. بلحاج صالح، الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية، مجلة المصادر، ع15، دار الكرامة، الجزائر، 2007.

64. حافظ طالب حسين، استقلال كوسوفا ونهاية الصراع في يوغسلافيا، مجلة كلية الآداب، ع98، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، د س.

65. عكاز وسام، سياسة يوغسلافيا الاقتصادية1965-1970، مجلة دراسات التاريخ، ع64، جامعة بغداد، 2018.

66. عبد الشاطر عبد الرحمان، تفكك يوغسلافيا وانهيار مشروع صربيا الكبرى، مجلة دراسات إقليمية، ع05، مركز الدراسات الإقليمية، د س.

67. يخلف حاج عبد القادر، مصادر تسليح وتموين الثورة الجزائرية1954-1962 مجلة عصور الجديدة، ع06، الجزائر، 2012.

68. الرزقي خيري، إشكالية التسليح في الثورة الجزائرية بين التحديات وجهود المعالجة1954-1962، مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع02، ورقلة، 2021.

69. جابري نبيل، التسليح خلال الثورة الجزائرية على الحدود الجزائرية التونسية1958-1960، مجلة دراسات، ع52، الجزائر، 2021.

70. خالد أروى، موقف بريطانيا من احتلال ألمانيا لتشيكوسلوفاكيا1938-1939، مجلة الجامعة العربية، ع56، د س.

الملتقيات:

71. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية _كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية الجزائرية_ الجزائر، 2007.

72. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الاعلام ومهامه أثناء الثورة: سلسلة الملتقيات ، دار هومة، ، ط02الجزائر، 2005.

الموسوعات:

73. البيطار فراس، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج01، دار أسامة، عمان الأردن، 2003.

74. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج01، دار الهدى، بيروت، د س.

75. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج02،دار الهدى، بيروت، د س.

76. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج03، دار الهدى، بيروت، د س.
77. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج04،دار الهدى، بيروت، د س.
78. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج07،دار الهدى،بيروت،1994.
79. الموسوعة العربية العالمية ، ج 03، ، مؤسسة أعمال الموسوعة ،ط02، الرياض، 1999.
80. الموسوعة العربية العالمية ، ج09، مؤسسة أعمال الموسوعة، ط02،الرياض،1999.
81. الموسوعة العربية العالمية، ج10، مؤسسة أعمال الموسوعة، ط02،الرياض، 1999.
82. الموسوعة العربية العالمية، ج22، مؤسسة أعمال الموسوعة ط02، الرياض، 1999.
83. الموسوعة العربية العالمية، ج26، مؤسسة أعمال الموسوعة، ط02،الرياض، 1999.
84. مركز الخطابي للدراسات، الملحمة الجزائرية، 1954-1962، 2022.

الجرائد:

85. جريدة أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع155-156، 1997.
86. المجاهد، ع02، 1956/07/01.
87. المجاهد، ع10، 1957/09/05.
88. المجاهد، ع16، 1958/01/15.
89. المجاهد، ع18، 1958/02/10.
90. المجاهد، ع19، 1958/03/01.
91. المجاهد، ع20، 1958/03/15.
92. المجاهد، ع23، 1958/05/07.
93. المجاهد، ع24، 1958/05/29.
94. المجاهد، ع32، 1958/11/19.
95. المجاهد، ع38، 1959/03/18.
96. المجاهد، ع39، 1959/04/02.
97. المجاهد، ع42، 1959/05/18.
98. المجاهد، ع45، 1958/06/29.
99. المجاهد، ع48، 1959/08/10.
100. المجاهد، ع52، 1959/10/05.
101. المجاهد، ع57، 1959/12/15.
102. المجاهد، ع65، 1960/04/04.

103. المجاهد، ع66، 1960/04/18.
104. المجاهد، ع69، 1960/05/30.
105. المجاهد، ع71، 1960/06/27.
106. المجاهد، ع73، 1960/07/25.
107. المجاهد، ع74، 1960/08/08.
108. المجاهد، ع78، 1960/10/03.
109. المجاهد، ع79، 1960/10/10.
110. المجاهد، ع81، 1960/11/01.
111. المجاهد، ع82، 1960/11/14.
112. المجاهد، ع83، 1960/11/28.
113. المجاهد، ع85، 1960/12/19.
114. المجاهد، ع86، 1961/01/02.
115. المجاهد، ع93، 1961/04/10.
116. المجاهد، ع94، 1961/04/25.
117. المجاهد، ع95، 1961/05/08.
118. المجاهد، ع96، 1961/05/22.

الفهرس:

الموضوع	رقم الصفحة
الشكر	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الظروف العامة لاندلاع الثورة وتدويل القضية الجزائرية	
تـــــمـــهـــيـــد	**8**
المبحث الأول: الظروف العامة لاندلاع الثورة التحريرية	**8**
الظروف الداخلية	**8**
الظروف الخارجية	**15**
المبحث الثاني: اندلاع الثورة الجزائرية.	**19**
المبحث الثالث: تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.	**21**
الدورة العاشرة**1955**.	**22**
الدولة الحادية عشر**12**نوفمبر**1956**م، **08**مارس**1957**م.	**23**
الدورة الثانية عشر**1957**م.	**24**
الدورة الثالثة عشر **16**سبتمبر- **13**ديسمبر**1958**م.	**25**
الدورة الرابعة عشر**15**سبتمبر-**13**ديسمبر **1959**م.	**27**
الدورة الخامسة عشر**1960**م.	**28**

الدورة السادسة عشر1961م.	29
الدورة السابعة عشر 1962م.	30
الفصل الثاني: موقف الكتلة الشرقة ودعمها للثورة الجزائرية	
تمهيد	34
المبحث الأول: الإتحاد السوفياتي	35
المبحث الثاني: جمهورية الصين الشعبية.	44
المبحث الثالث: باقي الدول.	51
1/ الفيتنام	51
2/ ألمانيا الشرقية.	53
3/ المجر	54
4/ بلغاريا	56
الفصل الثالث: موقف ودعم يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا للثورة	
تمهيد	59
المبحث الأول: يوغسلافيا.	60
1/لمحة تاريخية وجغرافية عن جمهورية يوغسلافيا (1954م-1962م).	60
2/موقف يوغسلافيا ودعمها للثورة الجزائرية.	62
المبحث الثاني: تشيكوسلوفاكيا.	74

1/لمحة تاريخية وجغرافية عن جمهورية تشيكوسلوفاكيا.	74
2/ موقف تشيكوسلوفاكيا.	75
خاتمة	82
الملاحق	84
قائمة المصادر والمراجع	99
ملخص	

- **ملخص الدراسة باللغة العربية:**

تناولت هذه الدراسة موضوع دعم دول المعسكر الشرقي للثورة الجزائرية يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا "انموذجا"1954-1962، حيث تم إلقاء الضوء على عدة نقاط مختلفة منها ما يخص ظروف اندلاع الثورة والتحضير لها ، ومنها ما يخص تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية حيث حققت القضية الجزائرية نجاحا بارزا من خلال العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير والمواقف الدولية التي احتضنت الثورة الجزائرية فكان لدول المعسكر الشرقي دورا فعالا في الميدان السياسي والدبلوماسي خاصة يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا حيث كانوا من أبرز الدول الداعمة للثورة الجزائرية من خلال مواقفهما ودعمهما المادي والمعنوي دون أي أطماع اقتصادية، أو سياسية، أو عسكرية وحتى الإعلامية، فقد بلغت القضية الجزائرية أهدافها الكبرى على المستوى الخارجي والذي قد رسمته في بداية الثورة والمتمثل في تدويل القضية الجزائرية وشد الخناق على فرنسا.

- **Abstract:**

This study dealt with the support of the States of the eastern camp of the Algerian Revolution Yugoslavia and Czechoslovakia "Model" 1954_1962، where various points were highlighted, including the circumstances of the outbreak and preparation of the revolution, including the internationalization of the Algerian cause in international forums. The Algerian cause achieved outstanding success through the diplomatic work of the Front deliberation and the international attitudes that embraced the Algerian revolution. The eastern camp States had an active role in the political and diplomatic sphere, especially Yugoslavia and Czechoslovakia. The Algerian issue reached its main objectives at the external level, which it had drawn at the beginning of the revolution, namely the internationalization of the Algerian cause and the strangulation of France.